الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتفاق النووي...ايران ترد وامريكا واوروبا تدرسانه

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/08/18
No. : 7690

مخرجات اجتماع الحوار الوطني

الالتزام بالمسارات الدستورية و وقف التصعيد

- الالتزام بالثوابت الوطنية وإيجاد حل لكل الأزمات
- الاحتكام إلى المسارات الدستورية في موضوع الانتخابات
- الانخراط في الحوار الوطني، لوضع آليات للحل الشامل
- إيقاف كافة أشكال التصعيد وضرورة حماية مؤسسات الدولة

يجب تحمل المسؤولية التاريخية وبناء مستقبل آمن للمواطنين

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: ضرورة تقديم المصالح الوطنية والقومية على المصالح الحزبية
- الاتحاد الوطني حريص على التوصل لاتفاق وطني وإنقاذ البلد من الوضع الراهن
- اجراءات عقابية بحق من يستخدم عنوانه الحزبي لتحقيق مكاسب شخصية
- تقرير موسع...مخرجات اجتماع الوطني ..الالتزام بالثوابت والمسارات الدستورية
- مجلس وزراء الإقليم يبحث الجهود المبذولة لحل المشاكل مع الحكومة الاتحادية
- بروز مخاطر وتهديدات بسبب عدم تطبيق المادة 140
- رئيس الجمهورية: احترام إرادة العراقيين هو الأساس للخروج من الأزمة
- الكاظمي: مازلنا نتعاطى مع المشاكل بطريقة كسر الارادات
- «النزاهة» العراقية تستعيد 1376 عقاراً لملكية الدولة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق .. ص:(١٩-٣١)

- رستم محمود: في أن "البعث" هو النتيجة الحتمية لأية "وطنية عراقية"
- عادل الجبوري: حلّ البرلمان في العراق.. بين إملاءات التيار وخيارات الإطار
- د. حميد الصالحي: الانتخابات النيابية المبكرة في العراق وتحديات المرحلة الراهنة
- روبرت فورد: الفشل الأميركي وأزمة العراق

المرصد التركي و الملف الكردي .. ص:(٣٢-٣٨)

- تركيا وإسرائيل تعلنان تطبيع العلاقات وعودة السفراء إلى كلا البلدين
- منظومة المجتمع الكردستاني: قفزة 15 آب مستمرة
- عبدالباقي أردغموش : الأزمة الاقتصادية، الانتخابات، والتضحية بالكرد!

االمرصد السوري و الملف الكردي ص:(٣٩-٤٧)

- مظلوم عبدي: الهدف التركي هو تصفية القضية الكردية وتقسيم سوريا
- التهديدات التركية تنذر بمخاطر كبيرة على المنطقة
- كرد سوريا : الهجمات التركية تستهدف وجودنا
- غازي دحمان: أسئلة التحوّل التركي في الملف السوري

المـــرصد الايراني ..ص:(٤٨-٥٦)

- تقرير موسع..أمريكا والاتحاد الأوروبي يدرسان رد إيران على "اتفاق النووي"
- لماذا يكافح بايدن لإحياء الاتفاق النووي مع إيران؟

رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة ..ص:(٥٧-٧٠)

- عبد المنعم سعيد: المنعطف الديمقراطي
- طارق العليان: أمريكا والصين.. الحاجة تبدّد الخلاف
- محمد المحمود: العالم العربي.. هل بدأ عصر التنوير ؟
- إبراهيم غرايبة: التعصب والاستعلاء الديني: تزيين التطرف بالأدلة
- د. سعيد توفيق: المهازل في مواقع التواصل

العدد: 7690... 18-08-2022

الرئيس بافل جلال طالباني:

ضرورة تقديم المصالح الوطنية والقومية على المصالح الحزبية

السادة رئيس وقيادة وكوادر ومؤيدي الحزب الديمقراطي الكردستاني

بمناسبة الذكرى السنوية لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، أتقدم اليكم بأرق التهاني، آملا لكم دوام النجاح والتوفيق.

آمل أن تكون هذه المناسبة حافزاً لتعميق روح الوئام والعمل المشترك من أجل خدمة شعب كردستان العزيز، وأن يصبح الحوار والتفاهم أساساً لعملنا وتقديم المصالح القومية والوطنية على المصالح الحزبية.

دمتم في سعادة وسؤدد.

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني

١٦/آب /٢٠٢٢

الاتحاد الوطني حريص على التوصل لاتفاق وطني وإنقاذ البلد من الوضع الراهن

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني اجتماعا يوم الاربعاء ٢٠٢٢/٨/١٧ في بغداد، مع نوري المالكي رئيس ائتلاف دولة القانون في بغداد.

وجرى خلال اللقاء التباحث حول آخر المستجدات السياسية ومساعي خلق إجماع وطني، حيث جرى التأكيد على ضرورة التوافق على أساس الشراكة الحقيقية لإنقاذ العراق من الوضع السياسي الراهن.

ورحب الاجتماع بمبادرة اليوم لجمع القوى والأطراف المختلفة بهدف إيجاد مخرج مناسب وتجاوز الأزمات، كما طالب بإدامة وتسريع خطوات إنجاح المبادرة وأن تنصب الجهود في خدمة الأهداف السامية.

وجدد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني الكردستاني على التوصل لاتفاق وطني، معلنا أن وضع البلاد الراهن يستوجب أن نكون جميعا صوتا واحدا من أجل استتباب الاستقرار وحكم أفضل وأن يكون هدفنا ضمان حياة آمنة ورغيدة للمواطنين.

يجب تحمل المسؤولية التاريخية وبناء مستقبل آمن للمواطنين

كما التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد، قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات والمستجدات السياسية، كما تم التأكيد على أهمية تهيئة الأرضية المناسبة والحوار البناء لتجاوز العقبات والتغلب على المشكلات.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني إلى مساعي الاتحاد الوطني الكردستاني بهذا الصدد، قائلا: هدفنا هو وحدة الصف والوئام بين القوى والأطراف السياسية، وأن يتحمل الجميع مسؤولياتهم التاريخية ويعملوا على حل المشكلات ويسعوا لبناء مستقبل آمن للمواطنين الذين يستحقون حياة أفضل وخدمات أكثر.

Patriotic Union Of Kurdistan
Presidency

یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان
سەرۆکایەتی
الاتحاد الوطني الكوردستاني
الرئاسة

1975

PATRIOTIC UNION OF KURDISTAN

ژمارە: ١٢٩ ڕێکەوتی: ٢٠٢٢/٠٨/١٥

بڕیار

هەرلێپرسراوێکی یەکێتیی نیشتمانیی کوردستان لە سنووری سلێمانی لەهەر ئاست و بەرپرسیارێتییەکی حزبی، ڕێکخراوەیی، حکومی و سەربازییدا بێت، بەهیچ شێوەیەک ڕێگەپێدراونییە کە:

١ -ناونیشان و بەرپرسیارێتی خۆی بەکاربهێنێت بۆ دەستکەوتی تایبەت و کەسیی بەتایبەت بۆ وەرگرتنی زەوی و زار و مۆڵگەی گشتی یاخود هێنانی بڕەتە سەر هەرمانبەر و دامەزراوە حکومییەکان.

٢ -هەر هەڵوێکی یەکێتی لەهەر ئاستێکی حزبیدا بێت سەرپێچی لەمشێوەیە بکات جگەلەوەی ڕووبەڕووی یاسا دەکرێتەوە، بەگوێرەی بەپرەوی ناوخۆی یەکێتیی نیشتمانیی کوردستانیش سزای تووندی حزبی و ڕێکخراوەیی دەدرێت.

ئەم بڕیارە لەڕۆژی دەرچوونییەوە جێبەجێ دەکرێت.

جاوەڕوان دەکەین کە سەرجەم حزب و لایەنەکانی تر هەمان هەڵوێستیان هەبێت.

بافڵ جەلال تاڵەبانی

الرئيس بافل طالباني :

اجراءات عقابية بحق من يستخدم عنوانه الحزبي لتحقيق مكاسب شخصية

ويؤكد:ننتظر ان تحذو سائر الأحزاب والجهات الأخرى حذو الاتحاد الوطني

أصدر رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني، الثلاثاء، قرارات مشددة بحق أي مسؤول في الاتحاد يستخدم اسمه وعنوانه الحزبي لتحقيق مكاسب خاصة وشخصية، داعياً الأحزاب الأخرى في الإقليم إلى اتخاذ موقف مشابه.

وجاء في وثيقة تحمل توقيع الرئيس بافل جلال طالباني:

«لايسمح لأي مسؤول في الاتحاد الوطني الكردستاني ضمن محافظة السليمانية وأياً كانت درجته ومسؤوليته الحزبية والتنظيمية والحكومية والعسكرية بالآتي:

١/ استخدام اسمه ومسؤوليته لتحقيق مكاسب خاصة وشخصية، ولاسيما في تسلم الأراضي والعقارات والأملاك العامة أو الضغط على الموظفين والمؤسسات الحكومية.

٢/ كل عضو في الاتحاد الوطني وفي أي مستوى حزبي كان ويمارس مخالفات مشابهة، يحال الى القضاء، إضافة إلى تعرضه لعقوبات حزبية وتنظيمية مشددة وفقاً للنظام الداخلي للاتحاد الوطني.

ينفذ هذا القرار من تاريخ صدروه، وننتظر من سائر الأحزاب والجهات الأخرى إتخاذ الموقف نفسه».

«الرئيس بافل وقوباد طالباني يدعمان بلدية السليمانية»

وغداة إصدار الرئيس بافل جلال طالباني لهذه القرارات، توعدت بلدية السليمانية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي مسؤول يتسلم رشى ويضايق المواطنين ويتجاوز على عقارات الدولة.

وقالت رئيسة البلدية ليلى عمر في مؤتمر صحفي "سنتخذ الإجراءات القانونية بحق أي مسؤول يتسلم رشى ويضايق المواطنين، بناء على أوامر من الرئيس بافل جلال طالباني"، مضيفة "أتقدم بشكري للرئيس بافل جلال طالباني لقاء دعمه المستمر لإجراءاتنا القانونية".

وأشارت إلى أن "بافل جلال طالباني وقوباد طالباني دوما كانا داعمينِ لإجراءاتنا القانونية"، فيما زفت للمواطنين بشرى استئناف إفراز الأراضي وتوزيعها على المواطنين المستحقين.

اجتماع الحوار الوطني بحضور الرئيس بافل جلال طالباني:

الالتزام بالثوابت الوطنية والمسارات الدستورية والانخراط في الحوار الوطني ووقف التصعيد

تقرير موسع: فريق الرصد والمتابعة

عُقد في القصر الحكومي، الأربعاء، اجتماع الحوار الوطني العراقي برعاية رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، ومشاركة السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني وقادة وزعماء القوى السياسية في العراق، وبحضور رئيس الجمهورية، ورئيسي السلطتين التشريعية والقضائية، والمبعوثة الأممية في العراق.

وفي ختام الاجتماع، الذي قاطعه التيار الصدري، صدر بيان ختامي فيما يأتي نصه:

«اجتمعت الرئاسات مع قادة القوى السياسية الوطنية العراقية بدعوة من رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي، يوم الأربعاء الموافق (١٧ آب ٢٠٢٢)؛ لمناقشة التطورات السياسية في البلاد، وبحضور ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق.

وقد أفضى الاجتماع إلى عدد من النقاط، اتفق عليها المجتمعون، تتمثل بما يأتي:

١ـ عبر المجتمعون عن التزامهم بالثوابت الوطنية، وإيجاد حل لكل الأزمات من خلال الحوار وباعتماد روح الأخوّة والتآزر؛ حفاظاً على وحدة العراق وأمن شعبه واستقراره، وديمومة النظام الديمقراطي الدستوري الذي يحتكم إليه الجميع، والتأكيد على تغليب المصالح الوطنية العليا، والتحلي بروح التضامن بين أبناء الوطن الواحد؛ لمعالجة الأزمة السياسية الحالية.

* * * * * * *

٢ـ أشار المجتمعون إلى أن الاحتكام مرة جديدة إلى صناديق الاقتراع من خلال انتخابات مبكرة ليس حدثاً استثنائياً في تأريخ التجارب الديمقراطية عندما تصل الأزمات السياسية إلى طرق مسدودة، وأن القوى السياسية الوطنية تحتكم إلى المسارات الدستورية في الانتخابات.

* * * * * * *

٣- دعا المجتمعون الإخوة في التيار الصدري إلى الانخراط في الحوار الوطني، لوضع آلياتٍ للحل الشامل بما يخدم تطلعات الشعب العراقي وتحقيق أهدافه.

* * * * * * *

٤- اتفق المجتمعون على استمرار الحوار الوطني؛ من أجل وضع خريطة طريق قانونية ودستورية لمعالجة الأزمة الراهنة.

* * * * * * *

٥ـ دعا المجتمعون إلى إيقاف كل أشكال التصعيد الميداني، أو الإعلامي، أو السياسي، مؤكدين على ضرورة حماية مؤسسات الدولة والعودة إلى النقاشات الهادئة بعيداً عن الإثارات والاستفزازات التي من شأنها أن تثير الفتن. وناشدوا وسائل الإعلام والنخب بدعم مسار الحوار الوطني، والسلم الاجتماعي، بما يخدم مصالح شعبنا».

بيان

وكان الكاظمي قد دعا في وقت سابق، الرئاسات وقادة القوى السياسية إلى اجتماع وطني ؛للبدء في حوار جاد؛ بهدف إيجاد الحلول للأزمة السياسية الحالية، والإسهام في التهدئة، وبما يحافظ على السلم، ويحقق تطلعات الشعب العراقي وذلك عبر بيان هذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

من منطلق المسؤولية الوطنية المشتركة التي تجمع العراقيين على مبدأ حفظ وحدة العراق، وأمنه، واستقراره؛ أدعو الإخوة قادة القوى السياسية الوطنية إلى اجتماع وطني في قصر الحكومة يوم غدٍ الأربعاء؛ للبدء في حوار وطني جاد والتفكير المشترك؛ من أجل إيجاد الحلول للأزمة السياسية الحالية، والانغلاقات الراهنة في نطاق الدستور وعلى أرضية المصلحة الوطنية العليا، وبما يسهم في تهدئة التصعيد الحالي، وإيجاد بيئة مناسبة للحلول السياسية والدستورية، وبما يصبّ في تحقيق تطلعات شعبنا.

وفي هذا الصدد أدعو كلّ الأطراف الوطنية إلى إيقاف التصعيد الشعبي والإعلامي، ومنح المساحة الكافية للطروحات الوسطية؛ لأخذ حيزها في النقاش الوطني.

إنّ العراق أمانة في أعناقنا جميعاً، ومصلحة بلدنا تتطلب من الجميع تغليب لغة الحوار، ومنح الوقت، والفرصة للنيات الوطنية السليمة، وقطع الطريق أمام متصيدي الفتن والخلافات.

وأستثمر هذه الفرصة للتأكيد لأبناء شعبنا بأنّ مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية والعسكرية ارتأت -من واقع الحرص الوطني- ألاّ تكون طرفاً في أي خلاف سياسي، وأنّ تركيزنا منصب على منع أيّ تأثيرات للأزمة السياسية على مصالح الناس وأمنها، ونهيب بوسائل الإعلام والنخب الثقافية والاجتماعية والسياسية أن تسهم في تكريس الروح الوطنية، وعدم إفزاع الناس، بل مساعدة مؤسسات الدولة للقيام بمهامها في خدمة شعبنا، وفي ضمان الأمن والاستقرار.

مصطفى الكاظمي
رئيس مجلس الوزراء
القائد العام للقوات المسلحة
١٦- آب- ٢٠٢٢

الفتح: نستبشر خيراً بحوار القصر الحكومي

وقد رحّب عضو تحالف الفتح المنضوي في الإطار التنسيقي غضنفر البطيخ، الأربعاء، باجتماع الحوار الوطني العراقي الذي عُقد بناءً على دعوة من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وقال البطيخ في تصريح للقناة الرسمية «استبشرنا خيراً في الحوار الوطني الذي عقد في القصر الحكومي بحضور القيادات السياسية والرئاسات». وأضاف، «نتوقع أن تصدر المحكمة الاتحادية توجيهات للقوى السياسية دون حلّ البرلمان».

وتابع، «البعض شكك في خطوة العامري المتعلقة بزيارته إلى أربيل والسليمانية، كانت هناك ٣ نقاط رئيسية، أولها هل السنة والكرد باقون على هذا الدستور، وكان الجواب: الدستور ما يزال باقياً، وبالإمكان التعديل عليه مستقبلا، والقضية الثانية هي مسألة حلّ البرلمان وإعادة الانتخابات، وكان الاتفاق هو تشكيل حكومة ومن ثم الذهاب بهذا المسار مع التزام جميع الأطراف بنتائج الانتخابات».

وبين «القضية الثالثة هي رئاسة الجمهورية، وتوصل العامري خلال زيارته إلى إقليم كردستان إلى نتائج في سياق مرشح رئاسة الجمهورية مع الأطراف الكردية هناك، وذلك من خلال اتفاق الديمقراطي والاتحاد الوطني».

النصر عن «الحوار الوطني»: فيه رسالة للتيار

هذا ووصف متحدث ائتلاف النصر سعد اللامي الأربعاء، اجتماع الحوار الوطني العراقي بـ»الخطوة الجديدة في صعيد التهدئة»، فيما أشار إلى أن الاجتماع فيه رسالة إلى التيار الصدري مفادها «الجميع مستعد للحوار والتنازل عن الشروط المبالغ بها».

وقال اللامي «بدأنا خطوة جديدة على صعيد التهدئة بعد اجتماع الحوار الوطني العراقي». واضاف، أن «الدعوة كانت دعوة طيبة وهادئة، وممكن أن تصل عبرها رسائل إلى التيار الصدري مفادها أن الجميع مستعد للحوار والتنازل للشروط التي تمت المبالغة بها». وتابع، «يمكن تلبية مطالب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ضمن الأطر الدستورية». وبين، أن «خطاب الإطار التنسيقي اليوم يختلف عن خطابه قبل اجتماع الحوار الوطني».

المحكمة الاتحادية تؤجل البت بدعوى حل مجلس النواب الى نهاية الشهر الجاري

وقد أجلت المحكمة الاتحادية، الأربعاء، موعد البت بدعوى حل مجلس النواب إلى الثلاثين من آب/أغسطس الجاري.

ويأتي هذا بعد أن طلب زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر الأسبوع الماضي، من السلطات القضائية العمل على حل البرلمان العراقي خلال مدة أقصاها نهاية الأسبوع الجاري.

وطالب الصدر في الوقت نفسه، رئيس الجمهورية برهم صالح بتحديد موعد لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة في البلاد.

الاتحاد الوطني: حل البرلمان وإعادة الانتخابات لها آليات دستورية لايمكن خرقها

في الأثناء، أعلن رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني هريم كمال آغا الثلاثاء، أن الاتحاد مع حل البرلمان وإعادة الانتخابات ولكن وفق الآليات الدستورية، فيما أكد أن البرلمان لم يعد مكانا مناسباً لعقد جلسات مجلس النواب.وقال هريم كمال آغا، إن "الاتحاد الوطني الكردستاني يذهب مع ما يراه الإطار التنسيقي فيما يخص حل البرلمان وإعادة الانتخابات"، مبيناً أن الأخير "يجري وفق الآليات الدستورية، ولايمكن خرقها نزولاً عند رغبة جهة سياسية".

وأوضح أن "مجلس النواب لم يعد مكاناً ملائما لعقد جلسات البرلمان، ولربما كان الإقليم المكان الأنسب لذلك"، مشيراً إلى أن "للانتخابات المبكرة آلياتها ومتطلباتها، كالميزانية وقانون انتخابي، والأمر بحاجة إلى حكومة منتخبة وممنوحة

الثقة، بينما الحكومة الحالية حكومة تصريف أعمال لا تملك صلاحية تشريع القوانين". نافيا أن "يكون حزبه قد وقّع حتى اللحظة، أي شيئ رسمي مع الإطار التنسيقي".

الديمقراطي: متفائلون إزاء مساعي العامري ونعتبرها إيجابية

من جانبه، أعلن عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، جعفر ايمينكي، بأنهم ينظرون باحترام إلى المساعي التي يبذلها رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، وتأكيده بأن «مشاكل العراق لايمكن حلها دون مشاركة فاعلة من قبل الرئيس مسعود بارزاني»، لافتاً إلى أنهم متفائلون إزاء هذه المساعي، ويعتبرونها إيجابية. عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، جعفر ايمينكي، قال لشبكة روداو الإعلامية، إن «مشكلة الحكم في العراق حظيت دوماً باهتمام الحزب الديمقراطي الكردستاني، رغم أننا لسنا جزءاً من مشاكل البيت الشيعي»، مبيّناً أن «الحزب الديمقراطي سعى دوماً للمبادرة، ورحب بأي مبادرة تهدف إلى إحداث تقارب بين الأطراف السياسية».

وحول مبادرة هادي العامري، قال إننا «ننظر باحترام إلى مواقف وتصريحات تحالف الفتح، التي تؤكد على أنه لا يمكن حل مشاكل العراق، دون مشاركة فاعلة من قبل الرئيس مسعود بارزاني».

جعفر ايمينكي أكد بأنهم متفائلون إزاء هذه المساعي ويرونها إيجابية، مستطرداً أن الأمر المهم هو «كيف يمكن للأطراف الشيعية أن تستثمر هذه المساعي؟». ولفت إلى أن الحزب الديمقرطي الكردستاني «قوة سياسية صاحبة تجربة، كما أن الرئيس مسعود بارزاني لعب دوراً في بناء العراق»، وبالتالي لا يمكن تجاهل دور الحزب الديمقراطي.

تحالف السيادة يضع شرطا للمشاركة في الحكومة المقبلة

بدوره، قال عضو تحالف السيادة، سعد السبعاوي الاربعاء، " نحن مع طاولة الحوار والتوافق مع ضمان حقوق المكون و حقوق جميع الاطراف ".واضاف السبعاوي: نحن مع تشكيل الحكومة على ان لايكون هذا التشكيل على حساب طرف معين ومع اجراء اصلاح حقيقي فعلي على الارض لا كلام فقط". داعيا جميع الاطراف للتهدئة واستخدام لغة الحوار على ان تكون مصلحة ووحدة البلد فوق كل اعتبار والابتعاد عن كل ما يجر البلد الى الهاوية. مشددا على أنه " في حال حدثت انتخابات جديدة نحن مستعدون لأي تغيرات هدفها خلق بيئة سياسية نضيفة خالية من الفساد من اجل بناء دولة مؤسساتية رصينة ذات سيادة موحدة وخالية من التبعية".

تأجيل التظاهرات

وفي التفاصيل، أن الصدر أعلن، يوم الثلاثاء، تأجيل تظاهرة مقررة يوم السبت المقبل إلى إشعار آخر.

وقال الصدر في بيان «مستمرون بالإصلاح، ومستمرون بالثورة ضد فسادكم أيها الفاسدون، وسياستكم بالتشبه بخطواتنا دليل على إفلاسكم والإصرار على فسادكم».

أضاف «إن كنتم تراهنون على حرب أهلية فأنا أراهن على الحفاظ على السلم الأهلي، وإن الدم العراقي غال بل أغلى من كل شيء، لكنني حباً بالعراق وعشقاً لشعبه ومقدساته... أعلن تأجيل موعد تظاهرة يوم السبت إلى إشعار آخر، لكي أفشل مخططاتكم الخبيثة ولكي لا أغذي فسادكم بدماء العراقيين الذين راح كثير منهم ضحية فسادكم وشهواتكم، ولكي تبقى قيادات الفساد تعيث في الأرض فساداً».

زيارات لإنهاء الانسداد السياسي

وقد استقبل رئيس «تحالف الفتح» العامري في بغداد، مبعوثة الأمم المتحدة جينين بلاسخارت.

وذكر بيان لمكتب العامري، أن «الجانبين بحثا أبرز مستجدات الوضع السياسي وسبل معالجة الأزمة الراهنة، واستمرار دعم الجهود الوطنية المبذولة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء لمعالجة الانسداد السياسي القائم منذ شهور عدة».

وأكد النائب عن «تحالف الفتح» معين الكاظمي، أن زيارة العامري إلى كردستان تهدف إلى إنهاء الأزمة.

وقال الكاظمي في تصريح صحافي إن «العامري يعمل على التهدئة وتقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية لحل الأزمة التي يمر بها البلد»، لافتاً إلى أن «قضية الانتخابات المبكرة وحل البرلمان شأن وطني ولا يقتصر على الإطار التنسيقي والتيار الصدري».أضاف أن «الهدف من زيارة العامري لكردستان وإلى جهات سياسية أخرى هو أن يكون هناك حوار وطني شامل للخروج من هذه الأزمة».

ودعا إلى «الابتعاد عن التصعيد والتحشيد، والركون إلى السياقات القانونية والدستورية».

عائد الهلالي: الإطار التنسيقي يدعم دعوة الكاظمي

وأعلن السياسي العراقي عائد الهلالي، أن «الإطار التنسيقي وتحالف الفتح وكل القوى الشيعية تدعم دعوة رئيس الوزراء من أجل حوار وطني شامل»، مشيراً إلى أن هناك «مؤشرات تدل على لقاء مرتقب» بين رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

عائد الهلالي، قال لشبكة روداو الإعلامية، إن «الإطار التنسيقي وتحالف الفتح وكل القوى الشيعية تدعم دعوة رئيس الوزراء من أجل حوار وطني شامل، وتدفع في هذا الإتجاه، إذا كانت هناك رغبة حقيقية صادقة لأن يلتقي الجميع على هذه الطاولة»، مشيراً إلى أن الوضع وصل إلى «الانسداد السياسي التام الذي يهدد بنسف العملية السياسية بالكامل».

ووصف قرار مقتدى الصدر بتأجيل التظاهرات بالقرار «الشجاع»، معرباً عن إعتقاده بأنه سيقابل بالمثل من قبل الإطار التنسيقي. ورأى أن الأمر المهم هو «الخروج من الأزمة السياسية بأقل الخسائر»، مشيراً إلى ما حذر منه عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، هوشيار زيباري، من أن المشكلة ربما تمكن في القواعد وليس في القيادات.

بشأن زيارة رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، إلى إقليم كردستان، قال عائد الهلالي إن الهدف الأساسي من زيارته ولقاءاته مع القيادات الكردية، وكذلك لقاءاته قبل ذلك مع البيت السني والأطراف الأخرى، هو «جمع الشركاء السياسيين حول طاولة حوار».

حول إمكانية حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، بيّن عائد الهلالي، أن «الإطار التنسيقي ليس وحده من يطالب أن يكون التغيير وفق الأطر الدستورية»، منوّهاً إلى أن المستقلين وكل قيادات البيت السني والبيت الكردي يطالبون بذلك أيضاً. وأعتبر أن «المشكلة تكمن في أن التيار الصدري وحده لا يريد هذا الحل، بل الذهاب بإتجاه حل البرلمان وعملية سياسية جديدة»، مؤكداً أن «هذا الأمر غير ممكن، لأن العملية السياسية قوبلت بترحاب كبير من قبل الشرعية الدولية والاتحاد الأوربي».

قالوا ونقول.. تغريدة جديدة لوزير الصدر

الى ذلك، تساءل وزير الصدر «صالح محمد العراقي» عن طبيعة الحكومة التي أرادت قوى الإطار التنسيقي، تشكيلها، فيما أورد عدداً من الاعتراضات التي تطرحها قوى الإطار، على التيار الصدري، ورد عليها.

وفي تعليق جديد له، قال العراقي في تغريدة:

يقولون: مظاهرات الإصلاح الحالية غير ديمقراطية.

نقول: إذن مظاهراتكم ضدّ ما ادّعيتم (تزوير الانتخابات)أيضاً غير ديمقراطية.

يقولون: مظاهرات الإصلاح الحالية غير دستورية.

نقول: ألم يكفل الدستور التظاهرات السلمية؟!

يقولون: إنها غير دستورية لأنها عطّلت البرلمان أحد أهم صروح التشريع في البلاد.

نقول:

أولاً : ألم يعطّل (ثلثكم المعطّل) ومقاطعتكم لبعض جلسات البرلمان عمل البرلمان؟

ثانياً : إن المظاهرات الحالية إنما هي ضدّ (برلمان مُعَطّل) لا يستطيع سنّ قوانين خدمية ولم يفِ بقَسَمِه بخدمة شعبه ولم يراعِ المهل الدستورية لتشكيل الحكومةبل لو لم تك المظاهرات الحالية موجودة أمام مجلس النواب، فهل يا ترى إستطاع الإطار تشكيل حكومة مع احتدام الخلافات الإطارية مع كل الكتل الأخرى برمّتها وبلا إستثناء حتى بعض المستقلّين دون المستغلّين؟

ولو إستطاع فهل سيطيع المرجعية بعدم إرجاع الوجوه القديمة المجربة والتي لم تفلح طول ما يقارب ال٢٠ عاما!؟!؟

أم هل ستتوافقون مع من نعتموهم سابقا بالتطـ*ـبعيين والإماراتيين والأمريكيين والبريطانيين؟!

يقولون: مظاهراتهم لدعم الدولة لذا فهي دستورية.. أما مظاهرات الاصلاح فإنها ضدّ الدولة والبرلمان والقضاء فهي ليست دستورية. نقول: أنتم ضدّ رئاسة الوزراء الحالية ولعلها ضد رئيس الجمهورية تبعاً باعتبارهما قد انتهت ولايتهما.. وقد كنتم ضدّ البرلمان لأنكم لم تحصلوا إلا على بضع كراسي وادّعيتم التزويرفأي دولة تدعمون؟!!وخصوصاً إننا وإن اختلفنا مع القضاء إلا إن خلافنا سلمي ولم نخل باحترامه.

يقولون: مظاهراتكم غير حضارية لوجود (الأقبار) والسمج والنعام وما شاكل ذلك.

نقول: نعم، لكن لو قارنّاها مع: (الطائرة المسـيّرة) على منزل رئيس الوزراء مثلاً وبعد تهديد مباشر وتوعّد صريح من (ابو رگيبه) فأيهما أقلّ سوءا؟!

عموماً أي دولة تدافعون عنها وعراقنا بلا كهرباء ولا خدمات ولا أمن ولا إستقرار ولا سيادة ولا موازنة وبجيش لا يحترمه سبايكر مان وبحـ*ـشـ*ـدٍ يصفه بالجبان وبمرجعية أقفلت الأبواب بوجوه جميع السياسيين ؟

أي دولة والحبوب والمـ•ـخـ*ـدرات ملئت العراق والـ•ـسـ*ـلاح المنفلت بيد من هبّ ودبّ ؟ وأي دولة وأموال الدولة منهوبة والفاسـ*ـدون والسـ•ـراق يلعبون ويمرحون ؟

وأي دولة ومياه الرافدين قد جفّت وأهالي القرى قد نزحوا والجـ*ـرائم تتزايد يوماً بعد يوم والعراق في عزلة بسبب أفعالكم وفسـ*ـادكم ؟ فكفاكم ضحكاً على الذقون.

عضو بدولة القانون: المشكلة تكمن في إنزواء التيار الصدري

من جهته، أكد عضو ائتلاف دولة القانون، كاظم الحيدري، أن رئيس الائتلاف، نوري المالكي، سيشارك في الاجتماع الوطني الذي دعا إليه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، معتبراً أن المشكلة الحقيقية تمكن في «إنزواء التيار الصدري ووقوفه بعيداً عن طاولة الحوار».

كاظم الحيدري، أوضح لشبكة روداو الإعلامية، أن سياسية دولة القانون تتمثل في «حضور جميع الاجتماعات التي قد تفضي إلى نتائج مفيدة، وترسخ العلاقة بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية».

بشأن مبادرة رئيس تحالف الفتح، هادي العامري، أكد بأن العامري «يبذل أقصى ما يستطيع من أجل تقريب وجهات النظر، لاسيما لدى البيت الكردي، الذي نحتاج إليه بشدة خلال هذه الفترة، للمضي في التصويت على رئيس الجمهورية بعد الاتفاق على مرشح واحد»، مشيراً إلى أن انتخاب رئيس الجمهورية يعد «البوابة الحقيقية للمضي في تشكيل الحكومة».

كاظم الحيدري رأى أن «المشكلة الحقيقية تكمن في إنزواء التيار الصدري، ووقوفه بعيداً عن طاولة الحوار»، مؤكداً ضرورة أن تحسم «الأطراف السياسية كافة، وتحديداً المكونين الكردي والسني، أمرها بالمضي قدماً في العملية السياسية أو تأييد الفوضى الجارية في العراق، في حال عدم مشاركة التيار الصدري في اجتماع اليوم». ونوه إلى أن «سعي التيار الصدري لإيجاد حل حقيقي، هو البوابة للخروج من الأزمة، ولا يوجد حل آخر سوى الحوار».

مجلس وزراء الإقليم يبحث الجهود المبذولة لحل المشاكل مع الحكومة الاتحادية

GOV.KRD

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ١٧ آب (أغسطس) ٢٠٢٢، اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، وناقش عدداً من الموضوعات المدرجة ضمن جدول أعماله.

وفي الفقرة الأولى من جدول أعمال الاجتماع، عرض رئيس مجلس الوزراء نتائج زيارة وفد حكومة إقليم كردستان برئاسة رئيس مجلس الوزراء إلى بغداد ولقائه مع رئيس الوزراء الاتحادي ورئيسي مجلس النواب ومجلس القضاء الأعلى.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الوفد جدد خلال اللقاءات تأكيده على موقف إقليم كردستان الثابت في حل المشاكل والتوصل إلى اتفاق عادل على أساس الدستور. وعلى ضوء ذلك، اتفق الجانبان على المضي في المفاوضات بين وزارتي النفط الاتحادية، والثروات الطبيعية في إقليم كردستان من أجل التوصل إلى حل مشترك يعود بالنفع على المواطنين العراقيين كافة.

وبعد ذلك، قدم وزير الثقافة والشباب محمد حمه سعيد إيجازاً عن زيارته إلى أرمينيا، بالإضافة إلى اللقاءات والاجتماعات والأنشطة التي أجراها في تلك البلاد.

كذلك تحدث وزير البيشمركة شورش إسماعيل عن زيارة وفد الإقليم العسكري إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وأشار إلى أن المسؤولين لكلا الجانبين أكدوا، خلال اللقاءات والاجتماعات، على أهمية استمرار الدعم الذي يقدمه التحالف الدولي لقوات البيشمركة الكردستانية. وأشاد رئيس مجلس الوزراء بتلك الجهود وشدد في الوقت نفسه على ضرورة استمرار عملية الإصلاح وإعادة تنظيم قوات البيشمركة الكردستانية، وهي خطوات بدأت فعلياً وتقع ضمن أولويات التشكيلة الوزارية التاسعة.

وخُصصت الفقرة الثانية من الاجتماع، لعرض نبذة عن الدعوى غير العادلة لوزارة النفط الاتحادية ضد وزارة الثروات الطبيعية وشركات النفط والغاز العالمية العاملة في إقليم كردستان، فضلاً عن إجراءات حكومة إقليم كردستان من خلال اللجنة المكلفة بهذا الصدد. وقدمَ الفقرة كل من رئيس ديوان مجلس الوزراء أوميد صباح وسكرتير مجلس الوزراء آمانج رحيم، حيث تضمنت المبادئ الدستورية التي يستند إليها إقليم كردستان في الدفاع عن صلاحياته وحقوقه الدستورية، إلى جانب الجهود المبذولة بهذا الشأن.

وجدد مجلس الوزراء موقف إقليم كردستان في مواصلة جهوده مع الحكومة الاتحادية بهدف إيجاد حل مشترك في إطار الدستور يصب في خدمة الجميع.

بروز مخاطر وتهديدات بسبب عدم تطبيق المادة 140

دعت الهيئة العامة للمناطق الكردستانية ولجنة المناطق الكردستانية في برلمان إلاقليم، الأربعاء، إلى صياغة ستراتيجية تحمي هوية المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الجانبان بإشراف رئيس برلمان إقليم كردستان الدكتورة ريواز فائق.

وركز الاجتماع الذي حضره رئيس الهيئة فهمي برهان، على الوضع في المناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان، مستعرضين المخاطر والتهديدات التي برزت نتيجة عدم تطبيق المادة ١٤٠ الدستورية.

وشدد الاجتماع على ضرورة إيجاد ستراتيجية واضحة لتلك المناطق كمبدأ أساسي للحفاظ على كردستانيتها.

*المسرى

رئيس الجمهورية:

احترام إرادة العراقيين هو الأساس للخروج من الأزمة

استقبل رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأربعاء ١٧ آب ٢٠٢٢ في قصر السلام ببغداد، مجموعة من رؤساء وممثلي النقابات والاتحادات العراقية، حيث جرى بحث تطورات الأوضاع في البلاد.

وأكّد الرئيس برهم صالح ضرورة الركون إلى الحوار والتلاقي من أجل حلّ سريع للأزمة السياسية القائمة، وأن يرتكز الحوار على أولوية تأمين حقوق المواطنين في الحياة الحرة الكريمة والانطلاق نحو الإصلاح السياسي وحماية السلم الأهلي، ووضع خارطة طريق واضحة وحلول تحمي المصلحة الوطنية العليا وتُطمئن المواطنين وتلبي احتياجاتهم.

وأضاف سيادته أن استمرار الوضع القائم غير مقبول، ويجب تجاوز الإخفاقات واحترام الإرادة الشعبية والديمقراطية، مشيراً إلى أن احترام إرادة العراقيين هو الأساس للخروج من الأزمة وتجاوز الانسداد السياسي.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية دور النقابات والاتحادات والفعاليات الاجتماعية والمدنية في هذا الجانب، وخصوصاً في الأزمة الراهنة، منوهاً إلى أهمية تأمين حقوق المواطنين وأمن البلد واستقراره والمضي في المسار السلمي والهادئ لتجاوز التحديات القائمة.

واستمع السيد الرئيس باهتمام، إلى مداخلات السادة رؤساء وممثلي النقابات والاتحادات حول الوضع السياسي في البلد وسبل الخروج من الأزمة الراهنة وبما يُعزز الوحدة الوطنية ويحقق الإصلاح ويحمي مصالح المواطنين ويتجاوز المشاكل والثغرات القائمة.

*المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية

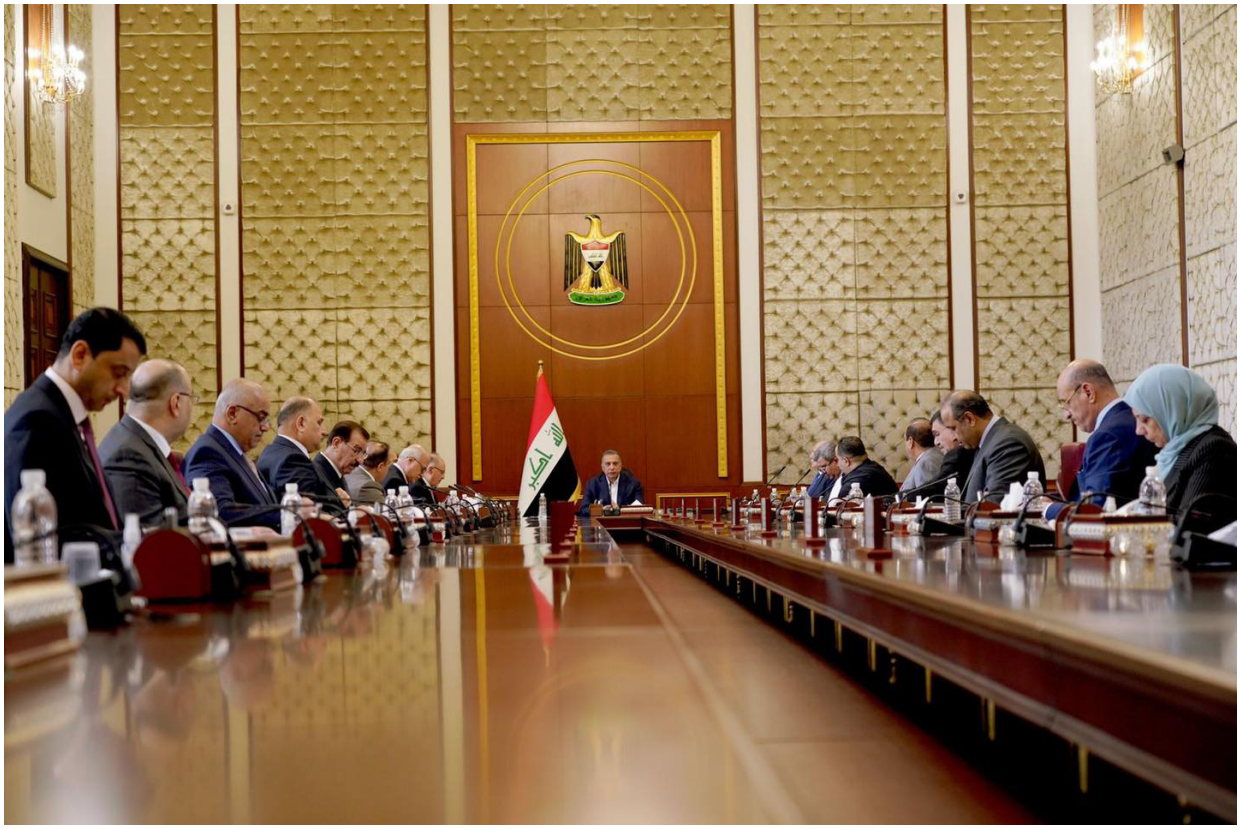

الكاظمي: مازلنا نتعاطى مع المشاكل بطريقة كسر الارادات

أكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الثلاثاء، إنه سيعلن عن حوار وطني عراقي لكل قادة البلد، فيما أشار أن المشاكل يجب أن تحل بالحوار ثم الحوار.

وقال الكاظمي في كلمة له خلال الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء، انه "للأسف مازلنا نعيش التحديات السياسية والانسداد السياسي وانعكاساته على أداء الحكومة وإن الحكومة ليست طرفاً في الصراع السياسي، لكن هناك من يحاول أن يحمّلها مسؤولية هذه الأزمة ويهرب من المشكلة، وأن يحوّل كل المشاكل باتجاه الحكومة".

وتابع الكاظمي إن "أزمتنا ليست الوحيدة في هذا العالم، هناك تجارب كثيرة مرت قريباً من تجربتنا، وقد تكون أكثر تعقيداً، لكن باستخدام الحكمة والقادة العقلاء نجحوا في أن يعبروا تلك المرحلة، وبعض هذه الدول تحوّلت إلى تجارب ناجحة"، مبيناً ان" سنغافورة مثلاً، كانت نموذجاً للدولة الفاشلة، ونراها اليوم تحوّلت إلى واحدة من أهم الدول في العالم. وفي راوندا بأفريقياً، كانت هناك حرب أهلية ومجازر لكنها تحوّلت اليوم إلى دولة مهمة في أفريقيا. فمن غير المعقول في العراق، هذا البلد المؤسس للحضارة الإنسانية وبعمر يقارب ٦ آلاف سنة، ومازلنا نتعاطى مع المشاكل بطريقة كسر الإرادات".

وبين الكاظمي أن " المطلوب الحكمة والوفاء لهذا البلد فقد أعطانا الكثير، وأعطانا التأريخ والكثير مما نتباهى ونفتخر به، ويجب أن نرد جزءاً من هذا الجميل إلى بلدنا ووطننا وإلى شعبنا. هذا الشعب المسكين الذي تعرّض منذ فترة طويلة إلى سوء الإدارة والعوز والحروب المدمّرة"، موضحاً "لقد كان قرارنا في هذه الحكومة هو ألاّ نتورّط بالدم العراقي، لا اليوم ولا غداً، الدم العراقي غالٍ، والمشاكل يجب أن تحل بالحوار ثم الحوار، ولهذا غداً سوف أدعو إلى حوار

وطني عراقي لكل قادة البلد؛ من أجل المساهمة في إيجاد حل، والتفكير في حل هذه القضية".

ووجه الكاظمي رسالة إلى قادة البلد، بالقول "الكل زائل والتأريخ هو الحكم، يجب أن نكون بمستوى التحدي. والتضحية من أجل العراق ليست عنصر ضعف وإنما عنصر قوة، ولا يتصور البعض عندما يقدم تنازلاً إلى أخيه كأنما هو في موقف ضعف. هذا خطأ؛ التنازل هو عنصر قوة حقيقي". واشار "لا تستطيع حكومة أن تعيش بدون موازنة، مضت سنتان بدون موازنة، لكننا أدرنا البلد، ففرصة النجاح ممكنة إذا تكاتفنا وتعاملنا بروح فريق العمل الواحد وبروح الانتماء للعراق، هذه الحكومة جاءت في ظروف استثنائية ونجحت في عبور جميع التحديات، لكن من المؤسف له أن عمر الحكومة قارب على ٢٨ شهراً، ولحد هذه اللحظة لم تتوفر الموازنة إلاّ لستة شهور فقط".

واتم القول "الناس تتساءل وتطلب كل شيء، وهو أمر من حقّها، من حقهم أن يطلبوا شوارع مبلطة ومياه ومدارس ورعاية صحية، لكن كل هذا يجب أن تتوفر معه الموازنة؛ كي تقوم الحكومة بدورها، الانسداد السياسي انعكس على تشكيل الحكومة وعلى غياب الموازنة، وقبلنا بجميع التحديات وحاولنا تذليلها، وكنا دائماً نجابه الاتهامات والافتراءات والظلم بالصمت من أجل العراق، ومن أجل شعبنا الذي يستحق حياة أفضل مما يعيشها حالياً".

تكليف وزير النفط بمهام إدارة وزارة المالية بالوكالة

من جهة أخرى أفاد مصدر مطلع فى مجلس الوزراء، الثلاثاء، بأن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، كلف وزير النفط إحسان عبد الجبار، بمهام إدارة وزارة المالية بالوكالة.

وقال المصدر، إن قرار التكليف سيكون بشكل مؤقت، وجاء بعد الموافقة على استقالة وزير المالية على علاوي.وكان وزير المالية على علاوي، قد تقدم باستقالته من منصبه، الثلاثاء، خلال جلسة مجلس الوزراء.

وقال مصدر مطلع آخر إن "وزير المالية على علاوى قدم خلال جلسة مجلس الوزراء، استقالته من منصبه".

هذا وأوضح المتحدث باسم مجلس الوزراء وزير الثقافة حسن ناظم، الثلاثاء، أبرز المضامين التي احتوتها استقالة وزير المالية علي علاوي.

وقال ناظم في المؤتمر الصحفي الاسبوعي وتابعه المسرى، ان " استقالة وزير المالية عبرت عن احترام كبير لإنجازات الحكومة، حيث وصفت الاستقالة إجراءات الحكومة وإنجازاتها بالاستثنائية، كما بينت ان انجازات الحكومة التي تحققت إعاقتها صراعات القوى السياسية، وان الحكومة مكبلة بالصراع المستشري بين القوى السياسية".

واضاف "كما اشار وزير المالية في نص الاستقالة الى النمو السريع للاقتصاد في العراق، والانجازات الحكومة التي احتوت العنف السياسي، فيما تضمن حديثا عن وفاء الحكومة بالوعود التي اطلقتها للعراقيين".

وتابع ناظم ان "استقالة وزير المالية اشارت ايضاً الى النجاح الذي حققته الحكومة في علاقاتها الخارجية، والى ستراتيجيات اصلاحية وضعتها الحكومة وتعطلت بسبب الصراع السياسي"، مستدركاً "استقالة وزير المالية عبرت عن امكانية الحكومة لتحقيق انجازات اكثر لو اتيح لها الدعم السياسي".

* عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء

«النزاهة» العراقية تستعيد 1376 عقاراً لملكية الدولة

أعلنت هيئة النزاهة العراقية، (الثلاثاء)، استعادة ١٣٧٦ عقاراً إلى ملكية الدولة كان قد استحوذ عليها أشخاص وجهات نافذة خلافاً للقانون.وأكدت الهيئة أنها في طور استعادة ٦ آلاف عقار آخر من مجموع أكثر من ١٠ آلاف عقار كانت قد قامت لجانها الفنية بإحصائها، وتم تسليم سنداتها إلى الجهات الحكومية المالكة لها. في غضون ذلك، قدم وزير المالية علي عبد الأمير علاوي استقالته من منصبه خلال جلسة مجلس الوزراء، أمس، من دون أن يعلن عن أسباب ودوافع الاستقالة.وتحدثت هيئة النزاهة في بيان عن أن جهود استعادة أملاك وعقارات الدولة تأتي في سياق المحافظة على المال العام، وطبقاً لأعمال لجنة الأمر الديواني (٥٠ لسنة ٢٠١٩) الخاصة بعقارات الدولة المُتجاوز عليها.

وقالت الهيئة، إن «لجنة الأمر الديواني مستمرة بالمتابعة مع دوائر التسجيل العقاري المعنيَّة لـ٦٠٠٠ عقار متوقف استردادها على إجابات تلك الدوائر، في حين تقوم بالتحرِّي عن بقيَّة العقارات التي لا تعلم الجهات الرسميَّة مصيرها، لافتة إلى جرد ١٠ آلاف و٣٩٣ عقاراً عائداً للدولة تم التجاوز عليه، وأن هناك آلاف العقارات قيد إصدار السندات الخاصَّة بها من قبل دوائر التسجيل العقاري». وكشفت عن «تدقيق ٦٠ في المائة من عقارات وزارة المالية البالغ عددها ١١٩ ألف عقار، فضلاً عن البحث عن ١٤ ألفاً و٥٢٦ عقاراً عائداً لوزارة الدفاع و١٣ ألفاً و٢٧٥ عقاراً آلت ملكيَّتها إلى وزارة الماليَّة عند حل وزارة الدفاع».

وأشارت الهيئة إلى أن «عمل اللجنة لا علاقة له بعقارات القطاع الخاصّ، وفي حالة ظهور تلاعب فيها تتم إحالتها إلى الجهات الرسميَّة المختصة، وأنها تقوم بمطابقة العقارات العائدة للدولة مع سجلات التسجيل العقاري في أنحاء العراق كافة، باستثناء إقليم كردستان».

وبحسب بيان الهيئة، فإن «أعمال التدقيق والتحرِّي التي قامت بها اللجنة أفضت إلى الكشف عن العقارات المتلاعب بها؛ إذ بلغت في محافظة واحدة هي نينوى بحدود ١٠ آلاف عقار».

كانت دائرة عقارات الدولة، إحدى تشكيلات وزارة المالية، أعلنت نهاية مايو (أيار) الماضي عن استعادة ٤٥٣ عقاراً من جهات استولت عليها خلافاً للقانون والتعليمات.

وبحسب مصدر مطلع على ملف الاستحواذ على أملاك وعقارات الدولة، فإن «عمليات الاستحواذ تتم عبر عصابات وجماعات مدعومة من أحزاب وجهات نافذة في معظم الأحيان».

ويضيف المصدر لـ«الشرق الأوسط»، أن «بعض عمليات الاستحواذ على ممتلكات الدولة تتم بطرق مختلفة وربما تأتي أحياناً من قِبل أشخاص عاديين يتخذون منها أماكن للسكن، كما في حالة العشوائيات المنتشرة في بغداد والمحافظات، وبعض الأراضي والممتلكات تتخذ منها الأحزاب والجماعات المسلحة مقارّ لها».

ويؤكد المصدر، أن «ملف عقارات الدولة من بين أكبر الملفات المتعلقة بالفساد، حيث تحولت كثير من تلك الملكيات والعقارات باسم شخصيات نافذة بعد اختلال الأوضاع القانونية وتراجع هيبة الدولة بعد ٢٠٠٣».

ويعتقد أن «الدولة ستحصل على أموال طائلة في حال تمكنت من استرداد أراضٍ وعقارات باهظة الثمن كان قد استحوذت عليها جهات نافذة في مختلف المحافظات العراقية».

* صحيفة (الشرق الأوسط)

رستم محمود:

في أن «البعث» هو النتيجة الحتمية لأية «وطنية عراقية»

في عراق اليوم، ثمة دعاية سياسية وشعبية هائلة تقول: «مشكلتنا كامنة فقط في الهيمنة الإيرانية على البلاد، والتحرر من تلك الهيمنة، والولاء للعراق فحسب، هو الباب المطلق للنجاة».

بناة وأعضاء هذا الخطاب العراقي اليوم كُثر، يقودهم التيار الصدري، الذي يلاقي العديد من القوى السياسية والشعبية العراقية في نفس المكان: نُخب ثقافية ومجتمعية عراقية، شبان ثورة تشرين، والأغلبية المطلقة من الأحزاب وسياسي الطائفة العربية السُنية العراقية، من الذين يضمرون ويكبتون الكثير من نوازع النبذ تجاه إيران، ومعهم بعض التيارات السياسية «المدنية»، مثل الحزب الشيوعي العراقي.

ينزع هؤلاء للتصريح بأن مختلف الأزمات الخانقة في البلاد، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية سببها

إيران، وأن تشييد «وطنية عراقية» هي الترياق الناجي.

يفعلون ذلك، لكن دون أن يقولوا جملة مفيدة واحدة، عما سيفعلونه بمختلف قضايا العراق، فيما لو قُيض يوماً الركون إلى وطنية عراقية ما، وأزالوا النفوذ الإيراني عن البلاد!!.

هذه القوى المندفعة نحو «الوطنية العراقية»، وإن كانت لا تقول شيئاً عن تفاصيل ما قد تعنيه وتفعله تلك «الوطنية العراقية» مستقبلاً، إلا أن الأشياء أوضح بكثير من مجرد الصمت عنها.

لأن مجموع هذه القوى السياسية العراقية تملك تاريخاً سياسياً وسلوكياً شديد الوضوح، لا يمكن بأي شكل أن تتجاوز تاريخها ونفسها، وتفعل غير ما كانت عليه على الدوام. كذلك لأن الوطنية العراقية نفسها، ذات سيرة في منتهى الجلاء، كانت تعيد نفسها وتطابقها كل مرة، ومطلقاً لن تفعل غير ما كانت عليه على الدوام. وحيث أن تلك «الوطنية» ما كانت يوماً إلا طيفاً من صور وتوجهات وسلوكيات حزب البعث.

لا يعني الأمر دفاعاً عن النفوذ الإيراني، الغارق في كل أشكال السوء. لكن محاولة لتبيان انعدام الفارق القيمي والسياسي بين عراق مُسيطر عليه من قِبل جماعات عراقية موالية لإيران، وعراق آخر مُسيطر عليه من قِبل هذه الجهات المناهضة لذلك النفوذ.

فالفارق يكاد أن يكون معدوماً بين الطرفين، لأن الأولية بالنسبة لكليهما هو الكيانات والجيوش وأدوات القوة، وليس المجتمعات والحريات ومنظومة حقوق الإنسان وباقي أدوات الحداثة السياسية. ولأن الوطنية العراقية المنشودة هذه، هي في المحصلة مجرد أداة خطابية، تحملها قوى سياسية وميليشيات مسلحة، تسعى لفرض إرادتها وهيمنتها على الآخرين. بالضبط كما يفعل موالو إيران العراقيين، تحت مسميات نظيرة، مثل جبهة الممانعة وحماية المذهب وما إلى ذلك.

ثمة أمثلة ومحاججات لا تحصى، تؤكد كل واحدة منها صحة هذا المنطق.

مثلاً، لا يخبرنا التيار الصدري عما ستكون عليه «الحرية» و«الديمقراطية»، فيما لو قُيض له القضاء على نفوذ إيران، وفرض «الوطنية العراقية»!.

ذلك التيار الذي يملك جيشاً كاملاً خارج الدولة مؤسساتها، يسيطر عبره على مدن وبلدات ومناطق، ويفرض عبره نوعية من الحياة والسلوك على مجتمعات تلك المناطق، يملك سجوناً وأدوات عقاب خاصة لكل «المتجاوزين» على أحد ما من «عائلة الصدر المقدسة»، حسبما قال زعيم التيار مقتدى الصدر في مقطع مصور مشهور، حين لقاءه ببعض المعتقلين لدى جيشه!!

ولا يخبرنا التيار الصدري عما سيتصرف به، لو ظهرت جماعة أو مؤسسة مدنية عراقية مستقبلاً، وطالبت بإجراء تحقيق شفاف حول آلاف القتلى والمختفين من أبناء الطائفة العربية السُنية، وحيث أن الاتهامات بالضلوع في تلك الجرائم تطال التيار الصدري أكثر من أي فريق آخر.

> **ثمة دعاية سياسية وشعبية هائلة تقول: «مشكلتنا كامنة فقط في الهيمنة الإيرانية**

هل يمكن لجهة من مثل هذه أن تبني وطنية عراقية ما، لا تكون شبيهة بما فعله حزب البعث تفصيلاً!، أي الوطنية التي هي مزيج من العنف وكم الأفواه وتخوين المخالفين.

إلى جانب التيار الصدري، لا تخبرنا القوى السُنية العراقية عما تضمره وطنيتها العراقية المناهضة لإيران تجاه الجارة الأخرى تركيا!!. حيث أن هذه الأخيرة تحتل الكثير من أراضي العراق، وفي أكثر من منطقة، وتدمر البيئة الطبيعة لأكثر مناطق العراق تنوعاً وبهاء. فوق ذلك، تقصف الأراضي العراقية كل يوم، وتقتل العشرات من أبناءه المدنيين!!.

لا تنبت القوى السياسية السُنية بأية كلمة عن كل ذلك، ويملك قادتها شبكة ضخمة من المصالح والتداخلات والعلاقات مع تركيا، تتطابق تماماً مع تلك التي يملكها أعضاء القوى العراقية الأخرى مع إيران. حتى في البيان المشترك الذي أصدرته القوتان السُنيتان الرئيسيتان في

العراق عقب استهداف تركيا لعشرات السواح العراقيين ضمن أراضيهم، لم تذكر اسم تركيا قط!!.

بذا، هل هذه الوطنية وخطابها العرمرمي هي شيء آخر غير الحجاب على أشكال التواطؤ والمبايعة، تكون الوطنية أداة لتبديل جهات النفوذ حسب الحس والولاء الطائفي، وحيث أن هذه العلاقة مع تركيا ما هي إلا استعادة لما كان يفعله نظام صدام حسين، الذي تنازل عن سيادة بلاده في أوائل الثمانينات لصالح تركيا، وأعطاها الحق بدخول واجتياح الأراضي العراقية.

ثوار تشرين ونخب المجتمع والثقافة العراقية، إلى جانب العديد من القوى السياسية العراقية «المدنية» ليسوا بأفضل حال مع تلك الوطنية. فهؤلاء الذين يُظهرون حنجلة بالغة مع رنين عبارات الوطنية العراقية، لا يخبرون أحداً عن مواقفهم من مختلف القضايا العراقية الأكثر حساسية، والتي قد تكشف كيف أن ما يُصدرونه من «وطنية» هي في الحقيقة غمامة خطابية لما يضمرونه من مشاعر طائفية وقومية ونزعات للمركزية!.

مثلاً: ما موقف هؤلاء جميعاً من مسألة حصار السلطة المركزية لإقليم كردستان من كل حدب!، منع الإقليم من تصدير نفطه وقطع حصته من الميزانية في الآن عينه!. ولماذا كل هذا الصمت تجاه العمليات الإرهابية التي تطال الإقليم، بالذات من الداخل العراقي!. وكيف يمكن تفسير سلوكهم وصمتهم تجاه عدم تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي!. وماذا قالت وكيف تصرفت تلك النُخب لحظة اختيار سكان الإقليم الاستقلال عن العراق، بكل حرية وسلمية!. ومثلها أشياء كثيرة أخرى.

هل كان مجموع هؤلاء، وطوال تلك الأحداث، والكثيرة الأخرى من مثلها، هل كانوا سوى قوى ساعية لفرض نوع من المركزية القومية والطائفية على مجموعة كبرى من سكان بلادهم، التي كان حزب البعث رائدها وأكبر مبدعيها ومطبقيها!. وتالياً أليست الوطنية فعلياً في هذا المقام هي أداتهم لفرض هيمنة ما، من جماعة عراقية ما على أخرى.

وهل ذلك من شيء خلا حزب البعث!.

لكن، لماذا الوطنية العراقية هي كذلك بالضرورة وعلى الدوام!!.

لأن العراق ليس بلداً واحداً حقيقة، بمجتمعاته الداخلية على الأقل، التي تملك تاريخياً وديناميكيات تنبذ بعضها البعض على الدوام. وتالياً فأن الوطنية العراقية تأتي كآلة تعنيف كبرى، تسعى عبر الإرادة العنيفة تجاوز ذلك التناقض التأسيسي والدائم، لذلك تتمظهر وتستخدم أدوات البعث على الدوام.

كذلك لأن العراق بلد صار خالياً من أدوات «الوطنية الطبيعية»، على الأقل منذ العام ١٩٥٨. فمنذ وقتئذ، لم يعد في العراق فضاء عام جامع، لا برجوازية محلية تستطيع أن تتجاوز الحساسيات الأهلية بنوعية الحياة وشبكة المصالح، ولا حياة ثقافية وجامعية تخلق كلاماً عاماً، ولا أحزاب وقوى ليبرالية تعتبر الحرية وحقوق الإنسان قيمة عُليا على كل شيء. صار العراق خالياً من المنطقة الوسطى بين مجتمعاته الأولية، بين الشيعة والسُنة، والعرب والكرد، والمسلمين والمسيحيين واليهود واليزيديين، تلك المنطقة التي خُنقت بين حوافر خيل المتصارعين وعنفهم العدمي، تلك المنطقة الوسطى التي تكون عادة مرج انبلاج الوطنية الطبيعية.

> **لا يخبرنا التيار الصدري عما ستكون عليه «الحرية» و«الديمقراطية»،**

أخيراً، لأن الوطنية شيء لا يمكنه فرضه أو حتى افتراضه من القوى والتنظيمات السياسية، هي في البلدان الأخرى نوع من الحساسية والمشاعر والمساحة الرمزية المشتركة بين أعضاء المجتمع، وليست مجموعة من الخُطب والسلوكيات التي تتبنها وتعمل عليها التنظيمات. وفي العراق ثمة الكثير الكثير من تلك التنظيمات، وتقريباً لا مجتمع.

*موقع فضائية «الحرة» الامريكية

عادل الجبوري:

حلّ البرلمان في العراق.. بين إملاءات التيار وخيارات الإطار

مع استمرار تداعيات الأزمة السياسية الخانقة في العراق، وغياب أيّ ملامح في الأفق لمخرج مناسب من النفق المظلم الذي دخلته أو أدخلت فيه، يتسع نطاق القراءات المتشائمة لما يمكن أن تؤول إليه الأمور في نهاية المطاف.

ولعل بقاء الفرقاء في مواقعهم وعلى مواقفهم يقلص فرص التوصل إلى حلول من شأنها نزع فتيل الأزمة، إلا إذا برزت مستجدات وتطورات خارج إيقاع الأحداث الراهنة، وبعيداً من دائرة المعطيات القائمة.

وبعد أن كان زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر قد دعا مطلع شهر آب/أغسطس الجاري إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، فإنه أعطى في وقت لاحق -وتحديداً في العاشر من الشهر الجاري- مهلة ١٠ أيام لمجلس القضاء الأعلى للقيام بحل البرلمان.

وكتب الصدر في تغريدة: «ربما يقول قائل: إن حل البرلمان يحتاج إلى عقد جلسة برلمان ليحل نفسه.

> بقاء الفرقاء في مواقعهم وعلى مواقفهم يقلص فرص التوصل إلى حلول

كلا، فإنَّ فيه كتلاً متمسكة بالمحاصصة والاستمرار على الفساد، ولن ترضخ لمطالبة الشعب بحل البرلمان. بل أقول: إن حل البرلمان غير منحصر بذلك. ومن هنا أوجه كلامي إلى الجهات القضائية المختصة، وبالأخص رئيس مجلس القضاء الأعلى، آملاً منهم تصحيح المسار، وخصوصاً بعد انتهاء المهل الدستورية الوجيزة وغيرها للبرلمان باختيار رئيس الجمهورية، وتكليف رئيس وزراء بتشكيل حكومة..».

وأضاف: «نعم، أوجه كلامي للقضاء العراقي الذي ما زلنا نأمل منه الخير على الرغم مما يتعرض له من ضغوط سياسية وأمنية وتسريبات من هنا وهناك، على أن يقوم بحل البرلمان خلال مدة لا تتجاوز نهاية الأسبوع القادم.. وتكليف رئيس الجمهورية مشكوراً بتحديد موعد انتخابات مبكرة مشروطة بعدة شروط سنعلن عنها لاحقاً. وخلال ذلك يستمر الثوار باعتصاماتهم وثورتهم.. وسيكون لهم موقف آخر إذا ما خذل الشعب مرة أخرى».

يبدو أنَّ موقف الصدر هذا جاء رداً غير مباشر على خصمه اللدود زعيم «ائتلاف دولة القانون» نوري المالكي، الذي كان قد أكَّد في وقت سابق أن حل البرلمان لا يتحقق إلا بعد استئناف البرلمان نفسه عقد جلساته.

ولعلَّ من يقرأ بدقة تغريدة زعيم التيار الصدري يجد أنها مثلت خطوة متقدمة في التصعيد والضغط، فبعد اقتحام أنصار التيار المنطقة الخضراء واعتصامهم في مبنى البرلمان، وهو ما تسبَّب بشلله التام، جاءت الخطوة الثانية التي تمثلت بإقحام السلطة القضائية في الأزمة، من خلال الطلب إليها بحل البرلمان، وإحراجها في فترة زمنية محددة، والتلويح بخيارات أخرى في حال لم تستجب لذلك.

ولم يتأخّر رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، الذي تعرض للكثير من الانتقادات الحادة واللاذعة من التيار الصدري، عن القول إنّ حل البرلمان ليس من اختصاص القضاء، في الوقت الذي سربت بعض وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي حديثاً متلفزاً لزيدان قبل عدة أسابيع، يؤكد فيه إمكانية حل البرلمان من خلال طلب رئيس الوزراء وموافقة رئيس الجمهورية، مع الحق في الطعن به أمام المحكمة الاتحادية العليا.

أوساط قريبة من مجلس القضاء الأعلى ذهبت إلى «أن هناك منْ يريد زجّ القضاء في الأزمة السياسية الحالية وجعله طرفاً فيها، وأنّ أي قرار يتخذه القضاء سيرضي طرفاً على حساب الطرف الآخر، ما يضع البلاد على حافة أزمة غير مسبوقة، وأن قرار القضاء سيصدر في حال تلقيه طلباً بذلك، من دون العودة إلى المهلة التي حددها الصدر، لكونها غير ملزمة له».

وبينما حدّدت المادة ٦٤ من الدستور العراقي النافذ

> لم يعترض التنسيقي على حل البرلمان والتوجه نحو انتخابات مبكرة

آليات حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة، يرى خبراء ومختصون في القانون الدستوري أنه «يمكن للمحكمة الاتحادية حل البرلمان وفق المواد ٤٧ و٥٩ من القانون المدني المتعلق بإخفاق هذه المؤسسة في أداء دورها الدستوري وتجاوز المدد الدستورية، حتى لو لم تنصّ المادة ٦٤ من الدستور على ذلك، فإنه يمكن العودة إلى المبادئ العامة الواردة في القانون المدني، التي تؤكد أن المؤسسة عندما تعجز عن أداء دورها يتولى القضاء حلها».

ويؤكّد آخرون أنّ المحكمة الاتحادية تستطيع حلّ البرلمان بطرق عدة، منها، على سبيل المثال، أن تقرّر أنه فقد مشروعيته الدستورية بتجاوزه المدد الدستورية. وبهذا، فإنّ من فقد المشروعية الدستورية هو بحكم العدم، ولا يستطيع الاستمرار في عمله.

لم يعترض الإطار التنسيقي بقواه المختلفة على حل البرلمان والتوجه نحو انتخابات مبكرة أخرى، بيد أنه يصرّ على اتباع السياقات والآليات الدستورية وتجنب تثوير الشارع وإحداث الفوضى.

وقد أكد ذلك المعنى وشدد عليه عبر مجمل البيانات والتصريحات التي صدرت عن قياداته بعد انتهاء التظاهرات الأخيرة التي دعا إليها ونظمها الإطار أمام المنطقة الخضراء في ١٢ آب/أغسطس الجاري، وتبعها الإعلان عن البدء باعتصام مفتوح، في إشارة واضحة إلى أنه وجمهوره لن يذعن لإملاءات الصدر واشتراطاته، ولا خيار لدى الأخير سوى إخلاء البرلمان من أتباعه وعودة الأمور إلى نصابها الصحيح، تمهيداً للشروع بحل البرلمان من خلال البرلمان نفسه، بعد تشكيل حكومة انتقالية تكون مهمّتها الأساسية التهيئة لإجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن، والعمل على استعادة ثقة الشارع وتنفيذ مطالبه المشروعة.

من الواضح أن الإطار التنسيقي كان بإمكانه، سواء في التظاهرات الأولى قبل أسبوعين أو التظاهرات الأخيرة، دفع جمهوره إلى داخل المنطقة الخضراء، بيد أنه لم يفعل ذلك، إدراكاً منه أن الاتجاه نحو التصعيد والانزلاق إلى أقل احتكاك مع جمهور التيار الصدري يمكن أن يفضي إلى تفجر الموقف وخروج الأمور عن السيطرة.

في مقابل ذلك، فإنَّ قدرة الإطار على حشد أعداد كبيرة من جمهور قواه السياسية والمتعاطفين معه والمؤيدين له، يفترض أن تجعل التيار الصدري يتوقف ويتردد كثيراً قبل أن يقدم على أي خطوات تصعيدية أبعد من الاعتصام في مبنى البرلمان، لأن ذلك لن يجعل الإطار يقف مكتوف الأيدي، بل لا بد من أن تكون له خياراته وخطواته المضادة.

ومع أنَّ القوى الكردية والسنية لم تتحدَّث بصراحة، ولم تتبنَّ موقفاً واضحاً حيال تفاعلات الأحداث ضمن

> ادوات الحل السياسي لابد ان تخضع لشروط توافقية بين القوى السياسية

فضاء المكون الشيعي، لأنَّها لا ترغب في الوقوف مع طرف على حساب طرف آخر، حتى لا تخسر سياسياً، ناهيك بأنها تخشى أن يؤدي أي موقف واضح لها إلى إقحامها في لجّة الصراع، لكن واقع الحال والمؤشرات هنا وهناك تؤكد أنها، ووفقاً لحسابات المصالح، وحرصاً على هدوء جمهورها واستقراره، لا تؤيد حل البرلمان والانتخابات البرلمانية المبكرة. وفي حال وجدت نفسها أمام ذلك الخيار، فإنها تفضل التقيد والالتزام بالخطوات الدستورية، باعتبارها الأقل استحقاقاً وخطراً وإرباكاً.

كما أن القوى المدنية التي كانت وراء تظاهرات تشرين عام ٢٠١٩ أو المؤيدة والداعمة لها، دعت خلال تظاهرات نظمتها في ساحة الفردوس وسط العاصمة بغداد، تزامنت مع تظاهرات الإطار التنسيقي، إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة في غضون عام.

وهناك إشارة لافتة وردت في النقطة الأخيرة من البيان الختامي لقوى الإطار بعد التظاهرات، وهي التأكيد على الالتزام التام والطاعة الكاملة لكلّ ما يصدر عن المرجعية الدينية العليا، والمقصود بها مرجعية آية الله العظمى السيد علي السيستاني في النجف الأشرف، إذ تترقب وتتوقع العديد من الأوساط السياسية والنخب المجتمعية أن تبادر المرجعية إلى إصدار موقف معين حين تقدّر أن الأمور بلغت مستوى خطراً لا يصحّ السكوت معه، كما حصل عند تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في بدايات عام ٢٠٠٦ من قبل الجماعات الإرهابية التكفيرية، وكما حصل بعد اجتياح تنظيم «داعش» مدينة الموصل ومدناً ومناطق عراقية أخرى في صيف عام ٢٠١٤.

ربما يكون موقف المرجعية الدينية قارب نجاة لمن يرى أنه تورط في بعض الخطوات والإجراءات، ويعتقد أن من الصعب عليه التراجع عنها، من دون أن يعني أنها -أي المرجعية- تقف مع طرف وتعارض الآخر، لأنها في واقع الأمر شخّصت منذ بضعة أعوام، من خلال منبر صلاة الجمعة، مكامن الضعف والخلل والانحراف في مجمل العملية السياسية، وحثّت كلّ القوى المعنية على تصحيح المسارات الخاطئة، بيد أنها لم تجد آذاناً صاغية في حينه.

ورغم أن الأمور وصلت إلى الحافات الحرجة والخطرة، ورغم أنَّ التصلب والتشدد ما زالا سيد الموقف، فإنَّ مسارات أيّ حل للأزمة لا يمكنها إلا أن تمر عبر بوابة التفاهم والحوار، المباشر أو غير المباشر، سواء ما يتعلق بحل البرلمان والذهاب إلى الانتخابات مرة أخرى أو مصير الحكومة الحالية ورئيسها مصطفى الكاظمي.

بعبارة أخرى، القطيعة والاحتراب الكلامي الإعلامي والتنافس والتصارع على الميدان والجمهور، لا يعني إلا المزيد من التعقيد والتأزيم والاندفاع ودفع البلاد والعباد إلى الهاوية.

*الميادين.نت-كيهان العربي

د. حميد نعمة الصالحي:

الانتخابات النيابية المبكرة في العراق وتحديات المرحلة الراهنة

بعد التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ ومرور الاخير بمرحلة تحول في طبيعة النظام السياسي من النظام الشمولي الذي كرس السلطة السياسية بحزب سياسي واحد وسيطرته التامة على القرار السياسي في البلاد إلى النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية، واشراك مكونات المجتمع بكافة طوائفه في التمثيل النيابي الذي اقره دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، الذي جسد مرحلة سياسية جديدة قوامها البدء بالانتقال الديمقراطي من حيث الانتخابات وتداول السلطة سلمياً، فقد نصت المادة الخامسة من الدستور بأن (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وعبر مؤسساته الدستورية)، في حين جاءت المادة السادسة (يتم تداول السلطة سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية المنصوص عليها في هذا الدستور).

اما المادة العشرون فقد بينت من لهم حق المشاركة في العمل السياسي وفق آليات الدستور وهي (للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها

حق التصويت والانتخاب والترشيح).

وعلى هذا الاساس فقد جرت في العراق خمس دورات انتخابية لمجلس النواب منذ انطلاقها عام ٢٠٠٥، ليكون الانتخاب هو السبيل الوحيد لاختيار ممثلي الشعب وزعامات البلاد، ومن ثم اختيار الرئاسات الثلاث المؤلفة من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان التي توزع من خلالها السلطات والأسماء التي تتولّى إدارة الدولة كل أربعة أعوام.

وبعد ظهور حركة الاحتجاجات في تشرين عام ٢٠١٩ واستقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي وتشكيل الحكومة برئاسة السيد مصطفى الكاظمي كانت أحدى مهامها اجراء انتخابات مبكرة تلبية لمطالب المحتجين، فقد تم اعتماد نظام انتخابي جديد بموجب قانون انتخابات مجلس النواب رقم (٩) لعام ٢٠٢٠ والذي نص على تقسيم البلاد إلى (٨٣) دائرة انتخابية، وعدم اعتبار المحافظة دائرة واحدة كما كان يحصل في الدورات الانتخابية السابقة، واعتماد نظام الفائز الاول ومغادرة نظام سانت ليغو المعدل اذ يعد المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات هو الفائز، وأجريت فعلا الانتخابات وفقا لهذا النظام الجديد في العاشر من تشرين الأول عام ٢٠٢١، واعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج في ٢٠٢١/١١/٣ وبنسبة مشاركة بلغت ٤٤٪.

اما فيما يتعلق بتقسيم تلك الدوائرفي المحافظات العراقية فقد قسمت بغداد إلى ١٧ دائرة وفاز عنها ٧١ نائبا، بينما قسمت نينوى إلى ٨ دوائر فاز عنها ٣٤ نائبا، والبصرة ٦ دوائر بواقع ٢٥ نائب، وتأتي الدوائر الانتخابية في ذي قار بـ٥ دوائر فاز فيها ١٩ نائب، في حين ان بابل شملت ٤ دوائر مخصصة لـ ١٧ نائبا، بينما ضمت الانبار ٤ دوائر وفاز عنها ١٥ نائبا، وفي محافظة ديالى كانت هناك ٤ دوائر انتخابية فاز منها ١٤ نائبا، وكركوك ٣ دوائر وفاز منها ١٣ برلمانيا، والنجف ٣ دوائر لـ ١٢ نائبا، وكان عدد الدوائر الانتخابية في محافظتي صلاح الدين وواسط ٣ لكل منهما، وفاز كل واحدة منهم بـ١٢ نائبا، وكذلك ٣ دوائر لكل من محافظتي كربلاء والقادسية، بواقع ١١ نائبا، فيما كانت محافظة ميسان نفس عدد الدوائر وبواقع ١٠ نواب، اما في محافظة المثنى فقد كانت دائرتين بواقع ٧ نواب.

> **الانتخاب هو السبيل الوحيد لاختيار ممثلي الشعب وزعامات البلاد**

اما في محافظات اقليم كردستان فقد قسمت الدوائر الانتخابية في السليمانية الى دوائر٥ وفاز منها ١٨ نائبا، بينما جاءت اربيل بـ٤ دوائر انتخابية بواقع ١٦ نائبا، اما دهوك فقد قسمت لثلاثة دوائر وفاز منها ١٢ نائبا.

وعليه فأن اعتماد نظام الدوائر المتعددة صحيح جاء كتلبية للرغبات والمطالب الشعبية العراقية بالدرجة الأولى لغرض أن يكون هناك تمثيل شعبي حقيقي للمرشحين الا ان نضج الناخب العراقي لا يزال ليس بالمستوى الذي يتوافق مع نظام الدوائر المتعددة، لان معيار الانتخابات في العراق لم يكون على مدار الاعوام السابقة على أساس البرامج والطروحات الانتخابية، بل وفق أسس عديدة منها (المناطقية، والعشائرية، والمذهبية) رغم ذلك فأن هذه الانتخابات قد تمخضت عن صعود بعض القوى السياسية الجديدة المستقلة.

ومن نتائج هذه الانتخابات هو ما حصل عليه السيد الصدر الذي يتزعم الكتلة الصدرية على اكبر عدد من المقاعد البرلمانية بـ(٧٣) مقعدا في البرلمان المكون من ٣٢٩ مقعد، وبالرغم من ان المكونات والاحزاب السياسية للقوى الأخرى قد حسمت امرها في عملية تشكيل رئاسة البرلمان، والتشاور والتباحث بين الحزبين الكرديين في حسم ملف رئاسة الجمهورية الذي لا يزال مرتهن بتنازلات احد الحزبين الكبيرين، الا ان القوى السياسية الشيعية لم تحسم امرها في عملية ترشيح رئيس وزراء وبدء الصراع بين قوى الاطار التنسيقي الذي ضم ائتلاف مجموعة من التيارات والاحـــزاب الشيعية، والتيار الصدري حول احقية الكتلة الأكبر في تشكيل الحكومة، اذ طـرح السيد الصدر مشروع حكومة الاغلبية الوطنية الا ان قوى الاطار التنسيقي التي تشكلت بعد هـذه الانتخابات والتي ضمت احـزاب وزعامات من ذات المكون الشيعي، رفضهم مشروع الاغلبية وترجيح حكومة توافقية ذات اغلبية وطنية، وكما في كل الدورات الانتخابية السابقة، اذ تخوض الكتل السياسية الفائزة والخاسرة مفاوضات ومباحثات شاقة ومعقدة تسبق الاعـلان عن الكتلة النيابية الأكثر عـددا وتسمية مرشحها لرئاسة الوزراء.

ان ازمة تحديد الكتلة الأكبر تعود الينا مرة اخرى بعد كل اربع سنوات والحقيقة ان الكتلة الأكبر واحدة من الانفاق التي دخلتها الحياة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٥، اذ نصت المادة ٧٦ من الدستور العراقي على ما يلي (يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال ١٥ يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية)، وبحسب رأي خبراء ان الدستور لم يقل الكتلة الانتخابية بل الكتلة النيابية لأن الفائز في الانتخابات لا يعتبر نائبا، والكتلة الانتخابية لا تعتبر كتلة نيابية الا بتحقق ثلاثة مراحل تتمثل في الفوز بالانتخابات ومصادقة المحكمة الاتحادية، واداء اليمين الدستوري، لذلك جاء تعبير الدستور واضحا بقوله مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا، ولم يقل مرشح الكتلة الفائزة في الانتخابات.

ولعدم التوصل لاتفاق بين قوى الاطار التنسيقي والكتلة الصدرية في عملية تشكيل الحكومة مما دفع الصدر الى الانسحاب من البرلمان وعدم الانخراط في العملية الـسـيـاسـيـة الـتـي انعكست بظلالها على المشهد السياسي بـشـكـل عـــام، في المقابل فقد ادت حـادثـة التسريبات الصوتية الى تعقيد المواقف، وبعد المباحثات بين قيادات الاطار التنسيقي في عملية اختيار رئيس الوزراء فقد وافقوا بالاجماع على طرح السيد محمد شياع السوداني كمرشح توافقي لهذه المهمة، الا ان بيانات السيد الصدر جاءت بالضد من اختيار السيد السوداني مما حرك ورقة الشارع والخروج بتظاهرات منددة بالفساد وتعطيل عمل المؤسسات الحكومية والسيطرة على البرلمان والدفع باتجاه اعادة انتخابات برلمانية مبكرة والغاء النظام السياسي وحل البرلمان، وبين شد وجذب قد وصلت إلى حد الاختناق السياسي بين ذات المكون (الشيعي).

> **السباق الانتخابي في العراق له خصائصه وميزاته المنفردة**

ومن الواضح أن السباق الانتخابي في العراق له

خصائصه وميزاته المنفردة وهو يعتمد بشكل مباشر على الخصوصيات الطائفية والمنافسات الاقليمية في عملية اختيار الحكومة، والواقع ان عملية اجراء انتخابات مبكرة وحل البرلمان في العراق يصطدم بتحديات ومعوقات هي آلاليات الدستورية والرجوع لنص المادة (٦٤) من الدستور، ان اجراء الانتخابات في ظل الجمود السياسي وازمة التخصيصات المالية والدعم اللوجستي مسألة اجرائها صعبة جدا، ايضاً استمرار الخلافات بعدم حسم ملف تشكيل الحكومة التي راح من عمرها قرابة السنتان ومدى التزامها بالتوقيتات والصياغات الدستورية مما يولد حدوث فجوة كبيرة بين القوى السياسية الذي ينعكس على عدم تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في معظم مدن البلاد، فضلا عن ذلك ان الازمات السياسية احيانا تؤدي الى التأثير على واقع المجتمع وارتفاع منسوب الكراهية بينهم وبين صفوف الاحزاب السياسية خصوصا الشيعية نتيجة الانشقاق السياسي وعدم التوافق ربما قد تنذر بمنزلق خطير, قد تصل الى صدام مسلح لا سامح الله.

في الجانب الاخر سنكون امام تحدي اخر هو سيناريو انتفاضة تشرين وهو الذي سيتكرر في حال تشكلت حكومة توافقية بمعزل عن ارادة الصدر وبالتالي يكون الوضع اقوى من تشرين قد يؤدي إلى اسقاط الحكومة في حال تشكلت مثلما سقطت حكومة عادل عبد المهدي التوافقية بعد سنة من تشكيلها.

ان الحكومة التوافقية تؤدي في واقع الامر إلى غياب مفهوم المعارضة السياسية، لان الجميع يشترك في تشكيل الحكومة من الفائز الاول إلى الخاسر الاخير في كل انتخابات نيابية عراقية، اضافة الى ذلك ان الدعوة الى انتخابات مبكرة جديدة التي اطلقها الصدر ولدت ردود افعال متباينة من قبل قوى الاطار الذي صرح فيه مؤخرا السيد المالكي بعدم حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة مما ولد حالة من التصعيد ستعقد المشهد اكثر، وفي حال وافق الاطار على ذلك فانها تكون مشروطة بالغاء قانون الانتخابات الجديد المتعدد الدوائر الذي كلفهم خسارة كبيرة للاصوات والعودة لنظام الانتخاب السابق ذات الدائرة الواحدة.

ان ادوات الحل السياسي لابد ان تخضع لشروط توافقية بين القوى السياسية الشيعية وعودة التفاوض والحوار مع السيد الصدر وارجاع نوابه الى البرلمان وتشكيل جبهة معارضة بعد اختيار شخصية سياسية لمنصب رئاسة الوزراء تتفق مع مطالب السيد الصدر.

> **الازمات السياسية تؤدي الى التأثير على واقع المجتمع وارتفاع الكراهية**

خلاصة القول ان انهيار الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، كناظم للعلاقات الداخلية شكل صدمة كبيرة لمجتمع اعتاد العيش في ظل دولة صارمة تمارس سيطرة مركزية تتدخل حتى في شؤون الأسرة، مما ولد اتجاها معاكسا تمثل في تعاظم الميول نحو مرجعيات سياسية ودينية واجتماعية جديدة على أسس عرقية وطائفية، وأصبح العديد من هذه الجماعات مسلحة ومنظمة، وكان هذا منزلقاً خطيراً نحو دوامة العنف الداخلي التي عصفت بالمجتمع.

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

روبرت فورد:

الفشل الامريكي وأزمة العراق

تبدو الأزمة السياسية الحالية في بغداد بداية نهاية النظام السياسي العراقي الـذي تأسس تحت المظلة الامريكية في الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠١١.

كنت مدير مكتب الشؤون السياسية في السفارة الامريكية معظم الوقت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، وأُقر بشعور شخصي من الأسف والفشل.

صحيح أن الامريكيين لم يصوغوا الدستور العراقي، وإنما صاغه العراقيون بأنفسهم، غير أن الامريكيين أصروا على انتهاء العراقيين من صياغة الدستور وفقاً لجدول زمنى امريكي حددته سلطة الاحتلال، التي كان يقودها بول بريمر.

كانت سفارتنا تعلم في ٢٠٠٥ أن الجدول الزمني ليس واقعياً، ولكن واشنطن رفضت نصيحتنا بتغيير الجدول الزمني. ولم يسمح الامريكيون بصياغة نظام «المحاصصة» الذي يتيح للأحزاب السياسية العراقية استغلال السيطرة على الوزارات من أجل المال والوظائف.

وقد أنشأت الأحزاب السياسية العراقية هذا النظام. إلا أن الامريكيين مارسوا ضغوطاً على تلك الأحزاب السياسية من أجل بناء حكومات ائتلافية شجعت على إقامة نظام المحاصصة.

كما مارس الامريكيون الضغوط لتولي نوري المالكي منصب رئيس الوزراء عام ٢٠٠٦، ثم مرة أخرى في ٢٠١٠.

الأمر الأكثر أهمية، هو أن الامريكيين ارتكبوا خطأين استراتيجيين كبيرين في السنوات الأولى من الجمهورية العراقية الجديدة. أولاً، كان الامريكيون، وأنا من بينهم، ساذجين بشأن مشكلة الميليشيات. ففي سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣، عندما كنت ممثلاً لبول بريمر في النجف، اعتقلني «فيلق بدر» تحت تهديد السلاح لمدة أربع ساعات قبل إطلاق سراحي.

لذا، عندما عملت في السفارة الامريكية منذ ٢٠٠٤، كنت أعرف خطر الميليشيات على الأمن والاستقرار في العراق. بيد أن الامريكيين ركزوا جهودهم على استئصال تنظيم «القاعدة» تماماً من العراق، وليس القضاء التام على الميليشيات العراقية المختلفة.

ومن ثم، وبينما كنا نحارب ميليشيات مثل «جيش المهدي» بقيادة مقتدى الصدر، فقد رحبنا أيضاً بأعضاء

الميليشيات، سواء من الأنبار أو صلاح الدين أو الحلة أو مدينة الصدر أو البصرة، للانضمام إلى العملية السياسية. وشجعناهم على الانضمام إلى الأحـزاب السياسية أو تشكيل الأحزاب والتنافس في الانتخابات.

كان تفكيرنا، الذي كان ساذجاً، أن قادة الميليشيات سيتخلون عن أسلحتهم وسيعملون فقط داخل البرلمان ومع مجلس الوزراء، لتأمين المشاريع لمجتمعاتهم.

بيد أن الميليشيات احتفظت بأسلحتها، ولم تبذل الحكومة العراقية أي جهد مُجدٍ لنزع سلاحها. وتقبل الامريكيون الأمر، لأننا لا نريد مواجهة حرب أوسع نطاقاً أو أطول زمناً. وبعد عودة القوات الامريكية إلى العراق سنة ٢٠١٤، سعى الامريكيون إلى تدمير «داعش» فقط، وقبلنا بالتحالفات التكتيكية مع الميليشيات الموالية لإيران في قضية تدمير «داعش».

وما من شك في أن إيـران لعبت لعبة قذرة في تلك السنوات، لكن الامريكيين يتحملون أيضاً قدراً من المسؤولية عن انتشار الميليشيات، التي تعمل الآن على تـقـويـض الاسـتـقـرار والـعـصـف بالعملية السياسية في العراق.

> **الامريكيون لم يصوغوا الدستور العراقي، وإنما صاغه العراقيون بأنفسهم**

يرتبط الخطأ الاستراتيجي الثاني بالخطأ الأول، لأنه منح الميليشيات وحلفاءها من الأحزاب السياسية مزيداً من الموارد. كان لدينا فهم سطحي للفساد في الجمهورية العراقية الجديدة، حتى إن الامريكيين حاولوا تعزيز المؤسسات لمكافحة الفساد، مثل «هيئة النزاهة»، وإيجاد مفتشين عامين في الوزارات المختلفة.

كما سمحت سلطات الاحتلال الامريكي باستمرار عمل «الهيئة العراقية العليا للرقابة المالية» من حكومة البعث. كان لدى الامريكيين برنامج صغير للمساعدة الفنية لهذه المؤسسات، ولكنه لم يكن يشكل أولوية قط. على سبيل المثال، كان لدى مكتبي السياسي ٢٠ دبلوماسياً قاموا بتحليل كل نزاع سياسي في بغداد إلى أدق التفاصيل، لكي نضطلع بدور الوسيط عند الحاجة بين الأطراف العراقية المتناحرة.

وقد ساعد السفير الامريكي وفريقه السياسي في احتواء كثير من الأزمات بالعراق خلال السنوات الأولى من الجمهورية الجديدة.

في المقابل، كان لدى مكتب المساعدة على مكافحة الفساد موظفان اثنان فقط لا يتحدثان العربية، وعملا في مبنى آخر بعيد عن مكتب السفير والقسم السياسي.

وهكذا، كانت السفارة تعلم في ٢٠٠٧ أن مكتب رئيس الوزراء المالكي يتدخل في أعمال «هيئة النزاهة» فيما يتصل بتعيين الموظفين، ويتدخل أيضاً في تحقيقات الفساد.

كما علمت السفارة بضغوط من مكتب رئيس الوزراء والميليشيات، دفعت بأول اثنين من مديري «هيئة النزاهة» إلى الاستقالة في ٢٠٠٧. لكننا، وبرغم ذلك، لم نرد التدخل، إذ كنا نركز تماماً على الأزمـات السياسية المباشرة، وليس على مشكلة الفساد المتنامي طويلة الأجل.

إذا عشت حياة طويلة بما يكفي، فسوف ترى بنفسك وصولك إلى ذلك المدى البعيد.

والآن، في عام ٢٠٢٢، يهدد الفساد المستشري في الدولة العراقية، وما نتج عنه من فشل في إعادة بناء البنية التحتية مثل شبكات الكهرباء والمياه، وجود الجمهورية العراقية نفسها.

ويجب أن تنبه هذه الإخفاقات قصيرة النظر بشأن الميليشيات والفساد في العراق قبل ١٠ أو ١٥ عاماً، أولئك الذين يبالغون في تقدير إمكانات الولايات المتحدة.

وأتمنى أن يجد العراقيون مخرجاً سلمياً من الأزمة الراهنة. وأعرف أن الامريكيين لا يملكون الإجابة عن ذلك.

*السفير الامريكي السابق لدى سوريا والجزائر والباحث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن
*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

تركيا وإسرائيل تعلنان تطبيع العلاقات وعودة السفراء إلى كلا البلدين

أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية يائير لابيد، الأربعاء، أن تركيا وإسرائيل تستأنفان العلاقات الديبلوماسية بشكل كامل وتستعيدان السفيرين والقنصلين العاملين في كلا البلدين.

جاء ذلك في أعقاب اتصال هاتفي جرى بين رئيسي الحكومة يائير لابيد والرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وتراجعت العلاقات بين البلدين بعد حادث أسطول مرمرة التركي على سواحل إسرائيل عام ٢٠١٠، والذي أدى إلى قطع العلاقات على مدار عشر سنوات بين البلدين.

وبدأت العلاقات بالتحسن وتبادل مسؤولو البلدين الزيارات منذ مطلع العام الجاري، أبرزها التي أجراها الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ رسمياً، إلى تركيا، واجتمع خلالها مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في آذار/ مارس الماضي.

وقال رئيس الحكومة يائير لابيد في في البيان إن "استئناف العلاقات مع تركيا يشكل ذخراً هاماً بالنسبة للاستقرار الاقليمي وبشرى اقتصادية هامة جداً بالنسبة لمواطني إسرائيل".

وشدد لابيد على مواصلة العمل "على تعزيز مكانة إسرائيل في العالم".

جـاء الإعـلان عن التطبيع الكامل بين تركيا وإسرائيل بعد جولتين من الحرب في قطاع غزة بين إسرائيل وكل من حركة حماس في أيار/مايو ٢٠٢١، والجهاد الإسلامي قبل أسبوعين.

وفي تصريح مثير للجدل، كان أردوغان قد شدد خلال مؤتمر للسفراء الأتراك في أنقرة الأسبوع الفائت، على أن تجديد العلاقات بين إسرائيل وتركيا سيتيح للأتراك مساعدة "إخوتهم الفلسطينيين".

منظومة المجتمع الكردستاني: قفزة 15 آب مستمرة

*وكالة فرات للانباء- ANF :

أصدرت الرئاسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) بياناً كتابياً بمناسبة الذكرى الـ ٣٩ لقفزة ١٥ آب والتي كانت مهمة جداً في تاريخ كردستان، حيث جاء فيه:

»نبارك الذكرى السنوية الـ ٣٩ لقفزة ١٥ التاريخية بدايةً للقائد آبو ولمقاتلي الكريلا وللشعب الكردي ولكافة الشعوب، في شخص القائد العظيم عكيد الذي قاد هذه القفزة، نستذكر كافة شهداء الثورة والديمقراطية بكل تقدير واحترام، ونجدد عهدنا بأن نخوض نضال الحرية الذي بدأ بقفزة ١٥ آب نحو النصر، قفزة ١٥ هي خطوة كبيرة وتاريخية نحو النصر بقيادة كريلا حرية كردستان ضد نظام ١٢ أيلول الفاشي، وأصبحت وسيلة للكرد لمعرفة جوهره والاستيقاظ من جديد، هذه القفزة بدأت بقيادة القائد العظيم عكيد (معصوم قورقماز) وكانت من أجل الشعب الكردي وتاريخ كردستان نقطة تحول ومنحت شكلاً للتاريخ، الشعب الكردي الذي كان معرضاً للإبادة، أحدث ثورة الانبعاث في كردستان مع قفزة ١٥.

بدأت قفزة ١٥ آب على أساس مقاومة السجون

يمكننا فهم قفزة ١٥ آب والتطورات التي حدثت معها من خلال فهم الظروف التي تأسست فيها الحركة، في ١٢ أيلول١٩٨٠ قامت الدولة التركية القاتلة بانقلاب عسكري فاشي للقضاء على نضال الشعب الكردي من أجل الحرية واستكمال الإبادة الجماعية بحق الكرد من خلال القضاء على وجوده، الدولة التركية بهذا الانقلاب العسكري الفاشي في كردستان وتركيا، أسست آلية ضغط كبيرة على المجتمع وعلى إثر آلية الضغط هذه، وعبر المجازر والتعذيب، أرادت قمع الحركات المناضلة من أجل الحرية والقضاء عليها، أكثر الأماكن وحشية التي مُورس فيها التعذيب والقتل، كانت السجون، لكن المعتقلون أبدوا مقاومة كبيرة ضد أعمال التعذيب والإبادة التي مارسها النظام الفاشي المحتل ورفضوا الاستسلام.

قفزة ١٥ آب بدأت في القوة ذاته على أساس خط مقاومة السجون، مقاومة السجون التي بدأت بقيادة مظلوم وكمال،

انتشرت في المجتمع عبر قفزة ١٥ آب وبهذا ضمنت تحقيق ثورة الانبعاث، أظهر مقاومو السجون مقاومة كبيرة ضد نظام التعذيب الفاشي وارتقوا إلى مرتبة الشهادة حيث كان مطلبهم بأن تسمع أصواتهم في المجتمع، فكانت جهود القائد آبو بأكمله هو بأن يجعل صرخة مظلوم وكمال وخيري مسموعة من قبل شعب كردستان والعالم أجمعه، حيث تصرف القائد آبو بفكرة أن الطريقة الأكثر جدوى لإيصال هذه الصرخة هو تصعيد نضال الحركة ولفت الانتباه على اتخاذ مرحلة من شأنها أن تأخذ النضال في كردستان إلى مرحلة استراتيجية، وتنقذ الشعب الكردي من مرحلة الانقراض، حيث أنهى البحث الذي كان يقوم به القائد آبو عملية الانقراض مع قفزة الكريلا في ١٥ آب وبدأ تاريخ جديد من الوجود والحرية لكردستان، من هنا، هزمت قفزة ١٥ آب فاشية ١٢ أيلول وضمنت ولادة جديدة للشعب الكردي.

قفزة ١٥ آب أسست حياة وشخصية جديدة

حينما أجهضت قفزة ١٥ آب تاريخ الضياع في كردستان، خلقت حياة وشخصية جديدة، وقضت على الشخصية التي خلقها الاحتلال القاتل في المجتمع، وخلقت شخصية جديدة، قبل كل شيء هدمت جدار الخوف التي بناها الاحتلال وخلقت الشجاعة والثقة في نفوس الشعب الكردي، ونتيجة هذه الخاصية، يمكن للمرء تقييم قفزة ١٥ آب عدا انها وجهت ضربة للعدو، فقد كانت كرصاصة أصابت عقلية الاستبداد، وهذا كان جوهر قفزة ١٥ آب، أصبح الشعب الكردي مع انطلاقة قفزة ١٥ آب شعب منتفض ويناضل من أجل حريته، بلا شك، كان الكريلا ممثل لهذه الروح والشخصية الجديدة، الكريلا لم يكن فقط قوة مسلحة بالنسبة للشعب الكردي ولجميع الشعوب، بل يعني التنوير والتغيير وإعادة الوجود والنضال من أجل الحرية، بسبب دور الكريلا في كردستان، القائد آبو وصف الكريلا بالحياة والوجود، على أساس ذلك تقرّب الشعب الكردي منذ البداية من الكريلا، واعتبرهم قائداً وممثلاً للحياة الجديدة، في واقعها فإن قفزة ١٥ آب ليست نتائج عسكرية، في الوقت نفسه حققت نتائج سياسية وثقافية واجتماعية وتم البدء بمرحلة تاريخية جديدة في كردستان على كافة الأصعدة وفيلا كل المجالات، كما كانت قفزة ١٥ آب في مجال تطوير حركة حرية المرأة وإرادة المرأة مرحلة تاريخية، ولعبت دوراً مهماً في تطوير وتعزيز خط حرية المرأة الكردستانية، المرأة الكردية مع قفزة ١٥ آب، ضمنت تطوير الثورة على أساس خط حرية المرأة من خلال التنظيم والتجييش والتحزب، إن المرأة الكردية اليوم لا تقود تطوير الثورة الكردستانية فقط، بل تقود تطوير وتقوية حركة المرأة في الشرق الاوسط والعالم.

لعبت دوراً إيجابياً في تطوير مرحلة الديمقراطية

قفزة ١٥ آب لعبت دوراً إيجابياً في تطوير العملية الديمقراطية في تركيا والشرق الأوسط كما في كردستان، مع الانقلاب العسكري الفاشي في ١٢أيلول، تم إغلاق جميع المؤسسات، وخاصة الأحزاب السياسية، وتوقفت العملية الدستورية، واعتقل الوزراء ورئيس الوزراء ومحاكمتهم، لكن قفزة ١٥ آب هزمت الفاشية، ومنعتها من أن تصبح نظامًا دائمًا، وسمحت للعملية الديمقراطية بالبدء من جديد، ومهد الطريق لإعادة فتح الأحزاب والمؤسسات السياسية، في هذا الصدد، لعبت قفزة ١٥ آب دوراً حاسماً في بداية العملية الديمقراطية في تركيا، لو لم تنفذ قفزة ١٥ آب، لكان نظام الطغمة الفاشية قد واصل عمليات الإعدام وشنق السياسيين، ومع ذلك، لم يجرؤ نظام الطغمة الفاشية على القيام بذلك ضد قفزة ١٥ آب، وبالتالي تم إيقاف عمليات الإعدام في تركيا، فهم نتائج قفزة ١٥ آب ونضال الكريلا فتحت الطريق للسلوك الصحيح للنضال ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وهزيمة فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية اليوم.

فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية هي استمرارية فاشية ١٢ أيلول

إن فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية هي استمرارية فاشية ١٢ أيلول، وقد تأسست من اجل تحقيق أهداف فاشية ١٢ أيلول، كيف ان فاشية ١٢ أيلول كانت تهدف عبر القمع والضغط والتعذيب والابادة وإسكات المجتمع إكمال إبادة الشعب

الكردي، كذلك تفعل العدالة والتنمية والحركة القومية اليوم عبر الأساليب العنيفة وخارج نطاق الإنسانية مستندةً إلى مرحلة ١٢ أيلول في إبادة الكرد، تسعى بهجماتها على شمال وجنوب كردستان وعلى روج آفا وشنكال ومخمور وكل مكان يقطن في الكرد ويناضل فيه، القضاء على نضال الحرية للشعب الكردي، وبالقضاء على الوجود الكردي، تريد إتمام إبادة الكرد التي كان يسعى إليها نظام ١٢ أيلول الفاشي، إن فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية تعادي وجود الشعب الكردي وثقافته وأشجار وطبيعة كردستان، باختصار كل ما يتعلق بالكرد، وتسعى لإبادة الكرد عبر اللجوء إلى كافة الأساليب اللا إنسانية والقذرة، في هذا الصدد، من الضروري أن تكون كرديًا ووطنيًا في خضم المقاومة والنضال ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في كل مكان.

يحارب مقاتلو الكريلا بروح انتصار قفزة ١٥ آب

يعبر خط قفزة ١٥ آب عن حياة مقاتلو الكريلا ونضالهم، اليوم، المقاومة الملحمية التي يظهرها الكريلا في كل مكان، خاصة في زاب، آفاشين، متينا وخاكورك، وتحارب قوات الكريلا بروح انتصار قفزة ١٥ آب وتوجه ضربات قوية إلى العدو المستبد، تماماً كما هزمت قفزة ١٥ آب فاشية ١٢ أيلول، فإن ثورة حرية كردستان اليوم، التي تناضل على خط قفزة ١٥ آب، ستؤدي إلى انهيار حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وتدميره، تُظهر كريلا حرية كردستان أيضاً واحدة من أعظم المقاومات في التاريخ ضد فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وتدافع عن كردستان ضد جيش الاحتلال، الهزيمة الكاملة لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية ممكنة ليس فقط بمقاومة الكريلا، ولكن أيضاً بمقاومة المجتمع بأسره بروح قفزة ١٥ آب، في هذا الصدد، يجب أن يكون المجتمع بأسره، وخاصة شباب كردستان، في مقاومة نشطة ضد الفاشية بناءً على خط قفزة ١٥ آب.

على الشبيبة الكردستانية الانضمام إلى صفوف النضال

تقع مسؤولية حماية المجتمع وتطوير النضال ضد الفاشية في المقام الأول على عاتق الشباب، لذا يجب على الشبيبة الكردستانية الانضمام إلى صفوف النضال، والوفاء بمسؤولياتهم التاريخية، وتنظيم وحماية المجتمع على أساس الدفاع عن النفس، وقيادة النضال النشط لهزيمة فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، خلقت قفزة ١٥ آب التاريخية تطورات كبيرة على مدار الـ ٣٨ عام، إن النضال من أجل الحرية في كردستان، الذي تطور تحت قيادة الكريلا، عكست عملية انقراض الشعب الكردي ووحّدها مع جوهرها وبدأت عملية الوعي، التنوير والتحرير في كردستان، وحدثت ثورة روج آفا نتيجة لعملية تاريخية كشفت عنها قفزة ١٥ آب، أوقف مقاتلو الكريلا هجمات مرتزقة داعش في شنكال، ومنعوا الإبادة الجماعية بحق الإيزيديين وخلقوا فرصة لشعبنا الإيزيدي للدفاع عن نفسه وتأسيس إدارته الذاتية، كسرت المرأة الكردية سلاسل وقيود العبودية ومهدت الطريق لبناء حياة جديدة في كردستان ووصلت إلى مستوى تقود فيه نساء الشرق الأوسط والعالم، كل هذه التطورات هي نتائج قفزة ١٥ آب، تظهر هذه التطورات، التي تم خلقها بشكل مستمر لمدة ٣٨ عاماً، أن قفزة ١٥ آب مستمرة وستُحدِث تطورات كبيرة في المستقبل، بالطبع هذا الوضع هو نتيجة النضال من أجل الحرية القائم على خط وروح قفزة ١٥ آب، في هذا الصدد، سيتم إحراز تقدم كبير في كردستان والشرق الأوسط في العام ٣٩ من القفزة.

بصفتنا حركة الحرية الكردية، ندعو الجميع في كل مكان للاحتفال بحماس بقفزة ١٥ آب التاريخية التي يدين لها الشعب الكردي، والتي مهدت الطريق للتطور الفكري والعملية الديمقراطية في كردستان، يجب بذل المزيد من الجهود لفهم قفزة ١٥ آب، في الذكرى ٣٩ لهذه القفزة ومن خلال التدمير الكامل لفاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، ندعو الجميع للنضال على خط الانتصار من أجل إنهاء العزلة المفروضة على القائد آبو، وتحرير كردستان، ودمقرطة تركيا والشرق الأوسط، ستنهار فاشية حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية والعدو المستبد والقتلة في مواجهة نضال حرية كردستان الذي تطور بروح ١٥ آب، وسينتصر الشعب والنساء الذين يقاومون بروح ١٥ آب.

عبدالباقي أردغموش

الأزمة الاقتصادية، الانتخابات، والتضحية بالكرد!

أعتقد أن معظم الأزمات الاقتصادية والسياسية في بلادنا هي سيناريوهات تم تنظيمها كمشاريع هندسية. بفضل الأجندات المصطنعة والتصورات التي تم إنشاؤها ، يمكن التلاعب بالمجتمع واستقطابه وتقسيمه بسهولة.

في أي بلد تتم فيه مباركة القادة والدولة والمؤسسات ، لا يمثل «الناس» أولوية. يمكن بسهولة التضحية بالمجتمع لمصلحة القادة. والأسوأ من ذلك أن ضرر المجتمع يعتبر حينئذٍ أمرًا مفروغًا منه على مبدأ اختيار «الإيذاء» الطوعي.

وبغض النظر عن التعليمات والدعوات ، عندما يموت زعيم سياسي أو ديني ، من الشائع في جغرافيتنا أن يفقد عشرات الأشخاص حياتهم نتيجة التدافع الذي تشكله حشود مجنونة.

إن «بقاء الدولة» ، «الوطن – الأمة – الدين» ، على قيد الحياة على الرغم من عدم وجود تهديد ، هو لتحقيق السيناريوهات المذكورة أعلاه. وعلى وجه الخصوص ، فإن صنع السياسة على هذا الأساس يجعل المجتمع والبلد منفتحين على مختلف الاحتمالات.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الأزمة الاقتصادية الحالية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، والبطالة ، والفقر ، ومخاوف العيش ، التي تجعلنا ننسى المشاكل الأساسية الأخرى لبلدنا. من الممكن تعريف هذا الوضع على أنه «فقر مخطط» و «تأسيس سياسة استبدادية».

لقد أصبحنا مجتمعًا منومًا مغناطيسيًا لدرجة أننا لا نفهم الوضع الذي نحن فيه ، مثل الفساد والنهب ونضوب الموارد ، والأسلحة ومافيا المخدرات.

باعتراف الجميع ، هذه ليست المرة الأولى. ومع

> من الممكن أن نكتشف في كل منطقة نوع الحيلة التي يمكن إعدادها لبلد ما ومواطنيه

ذلك ، يبدو أننا نسينا كيف أن السيناريوهات التي تم وضعها على المسرح تتكبد فواتير وتكاليف باهظة علينا ولبلدنا.

لهذا السبب ، أعتقد أنه يجب على الجميع الوفاء بمسؤولياتهم تجاه السيناريوهات المحتملة عن طريق إضاءة شمعة أو إشعال شرارة لإلقاء الضوء على الظلام وإيقاظه.

أود أن أشعل شرارة بتذكيرنا ببعض الأحداث التي حدثت لنا في الماضي القريب.

لقد كانت مرة أخرى عملية اختيار وكان كل شيء يسير كالمعتاد بطريقته الخاصة.

سوف نتذكر أن كل شيء بدأ بهزيمة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات العامة في ٧ يونيو ٢٠١٥. خسر حزب العدالة والتنمية أغلبيته في الجمعية.

طبعا ما كان متوقعا هو تشكيل حكومة ائتلافية. في رأيي ، كان هذا بالضبط ما تحتاجه تركيا.

بدأت عملية تفاوض سياسي، فيما تركت احتياجات البلد والمزايا الاجتماعية جانبا.

يستخدم مصطلح الاستكشاف ، الذي يعني الاكتشاف والتحقيق ، في الغالب في مجال الدبلوماسية كمصطلح سياسي. وللمرة الأولى ، بدأ حزب العدالة والتنمية في استخدامه لمفاوضات الائتلاف كتكتيك إلهاء واستقطاب الجمهور.

استكشاف. تم اقتراحه كطريقة خلال زيارة رئيس الوزراء آنذاك ورئيس حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو ، الذي تم تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة ، إلى رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليجدار أوغلو ، وقد تم قبولها من قبل الأحزاب.

عن علم أو عن غير قصد ، شارك حزب الشعب الجمهوري كجزء من هذه اللعبة. اجتمع وفدا الحزبين المشكلين لهذا الغرض ٥ مرات ، وعلى الرغم من النهج الإيجابي لحزب الشعب الجمهوري ، إلا أن هذه الاجتماعات التي استمرت ٣٥ ساعة لم تسفر عن أي نتيجة.

لم توفر المفاوضات سوى الوقت لحزب العدالة والتنمية وبدأت عملية انتخابية جديدة بالتحالف مع حزب الحركة القومية. الآن الانتخابات والظروف الانتخابية تتطلب بيئة غير عادية.

لهذا ، تم اختيار حزب الشعوب الديمقراطي والكرد كضحايا وتم تشكيل العملية وفقًا لذلك. مما لا شك فيه أن هذا السيناريو لم يكن ليتم

> لا توجد طريقة أخرى سوى أن تكون على اطلاع دائم بالسيناريوهات الجديدة حتى لا تتكرر

من دون حزب العمال الكردستاني.

أولاً ، تم إنهاء «عملية الحل» ، التي وُضعت أسسها في عام ٢٠٠٩ مع مفاوضات أوسلو ، فيما بعد.

بعد ذلك ، بدأت الهجمات الانتحارية «بالقنابل الحية» ، وفي ٢٠ يوليو ، لقي ٣٣ من شبابنا مصرعهم في هجوم انتحاري خلال البيان الصحفي لأعضاء اتحاد جمعيات الشبيبة الاشتراكية في منطقة سروج في شانلي أورفا.

بعد يومين من هذا الهجوم ، قُتل ضابطا شرطة في الرأس في منزلهم بمنطقة جيلان بينار في شانلي أورفا.

فقد ١٠٢ شخصًا حياتهم وأصيب المئات في انفجار عبوات ناسفة في «مسيرة السلام» التي أقيمت في محطة قطار أنقرة.

الأحداث ، التي اعتقدت أنها ضرورية للسيناريو ، بدأت تكتسب الزخم مع إعلانات «الحكم الذاتي» لحزب العمال الكردستاني الواحدة تلو الأخرى، في سيلوبي وجزيرة ونصيبين ، وتبع ذلك بعض المحافظات والمقاطعات الأخرى ، لا سيما قضاء ديار بكر سور.

ووقع الخراب والقتل والمذابح الواحدة تلو الأخرى. تم تدمير مدينة سور وجزيرة يبلغ عمرها ٨٠٠٠ عام بآثارها التاريخية ومساجدها وكنائسها وقصورها وحماماتها. ما اختفى هو إرث الإنسانية.

أعـدت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقريراً عن الانتهاكات أثناء العمليات العسكرية.

وجاء في التقرير أن «ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص ، بينهم ٨٠٠ حارس أمن ، لقوا حتفهم ووقعت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال العمليات».

من الممكن أن نكتشف في كل منطقة من جغرافيتنا نوع الحيلة التي يمكن إعدادها لبلد ما ومواطنيه عبر شعارات البطولة «الوطن - الأمة - العلم - الدين» من أجل السياسة والانتخابات.

لا توجد طريقة أخرى سوى أن تكون على اطلاع دائم بالسيناريوهات الجديدة حتى لا تتكرر. قد يكون من الصعب الاستيقاظ عند حدوث شرارة ، ولكن أعتقد أن التذكير بإشعال شرارة هو أيضًا مساهمة.

*احوال تركية

الهدف التركي من العملية العسكرية هو تصفية القضية الكردية وتقسيم سوريا

هدد القائد العام لـ»قوات سوريا الديمقراطية» مظلوم عبدي ، أن قواته ستشتعل كل الحدود السورية التركية إن شنت تركيا عملية عسكرية، وأن الحرب ستكون شاملة وبمشاركة الجيش السوري.

وأفاد مظلوم عبدي بأن تركيا تحشد قواتها في منيح وتل رفعت وهي تحضر لهجوم عسكري وستبدأ العملية العسكرية عندما ستكون الفرصة سانحة لها.

وقال إن تركيا تتهمهم بعدم تطبيق اتفاقية ٢٠١٩ بين روسيا وتركيا، مشيرا إلى أن أنقرة بدأت عملية تغيير ديموغرافي وهي التي تخرق بنود اتفاقية ٢٠١٩.

وأوضح أن تركيا اخترقت الاتفاقيات المبرمة ١٣٦٠ مرة، مبينا أنهم ملتزمون باتفاقية سوتشي وقواتهم بعيدة عن الحدود بمسافة ٣٠ كم.

وأشار عبدي إلى أن هدف تركيا من العملية العسكرية هو تصفية القضية الكردية وتقسيم سوريا، بالإضافة إلى توجيه ضربة للتحالف الدولي و»قسد».

وأكد أن روسيا طرف في الاتفاق مع تركيا، وتعاونهما إيجابي في منبج وتل رفعت لوقف الهجوم التركي، مشيرا إلى أن روسيا تسعى لوقف الهجوم التركي، وأنها قادرة على ذلك.

وذكر أن لدى قوات «قسد» نشاطات وأعمال واسعة مع روسيا والتحالف الدولي بهدف إيقاف الهجوم التركي، مشيرا إلى أن جهود التحالف الدولي وأمريكا لوقف الهجوم ليست كافية.

التهديدات التركية تنذر بمخاطر كبيرة على المنطقة

أصدر مجلس سوريا الديمقراطية بياناً عن الاجتماع الموسع للهيئة التنفيذية هذا نصه:

عقدت الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية على مداريومين (١٣/١٤- آب ٢٠٢٢) اجتماعها الموسّع (نصف السنوي) في مدينة الرقة، حيث ناقش فيه العديد من القضايا والمسائل في هذه المرحلة التي تشهد تطورات دراماتيكية، محلية وإقليمية ودولية. كما أقامت الهيئة نشاطات المجلس في الفترة الماضية داخل الوطن وخارجه على كافة الأصعدة السياسية والدبلوماسية والتنظيمية.

الأزمة العالمية

من الناحية السياسية بحث الاجتماع استمرار الأزمة العالمية حيث الصراعات الدولية والحروب المنخفضة والمتوسطة التي تخاض في مناطق متفرقة في العالم، (شرق أوروبا والشرق الأوسط ومنطقة محيط الهادي)، والتحالفات التي تتشكل بين القوى العظمى والإقليمية في تلك المناطق مشيراً إلى تعقيدات.

حول الشرق الأوسط

أما فيما يخص الشرق الأوسط، شدد الاجتماع على الصراع مع القوى الإقليمية، والمحلية والتي يمكن أن تسفر عن كوارث إنسانية ونتائجها على شعوب المنطقة، لاسيما بعد التهديدات التركية

الأخيرة، والتي تنذر بمخاطر كبيرة على المنطقة وجرها إلى حروب لا تنتهي من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة بشكل عام، وسوريا على وجه الخصوص ضمن مشروعها العثماني (الميثاق الملي) القديم – الجديد لاقتطاع مناطق جديدة من سوريا وإلحاقها بدولتها المارقة، مستفيدة من الفوضى القائمة.

سياسات بعيدة عن الحل السياسي

وفي الشأن السوري، فقد ركز الاجتماع على إطالة عمر الأزمة، وعدم وجود بوادر الحل في الفترة القريبة نتيجة سياسات القوى الدولية والإقليمية المتدخلة، وسياسات النظام البعيدة عن الحل السياسي والتغيير الديمقراطي، وهو ما يزيد من تعقيدات المسألة بشكل أكبر حيث ناقش الاجتماع ، وبشكل مستفيض السياسات المتّبعة من قِبل المجلس تجاه القوى والأطراف المحلية والإقليمية والدولية، مشدداً على أهمية دوره في هذه المرحلة التاريخية، بالإضافة إلى الاهتمام بالوضع الراهن للمعارضة بكافة أطيافها، وسعيه الحثيث إلى إنهاء حالة التشرذم والانقسام الوطني داخل صفوفها، وضرورة حل الأزمة السورية على أساس مساره السياسي وفق القرار الأممي ٢٢٥٤.

ترحيب بكافة المبادرات الوطنية

وفي هذا السياق رحّب الاجتماع بكافة المبادرات الوطنية ذات الجانب السياسي بأبعاده الوطنية والديمقراطية، وكذلك الجانب الإنساني المتعلق بمسائل المهجرين واللاجئين والنازحين والمغيبين قسراً.

الهجمات التركية

وأدان الاجتماع، وأدان الهجمات التركية والاغتيالات التي تقوم بها بالمسيرات، وخرقها للأجواء السورية وانتهاكها لسيادة البلد، وقصفها العشوائي للمدنيين الأبرياء، وتهديداتها المستمرة بالقيام بغزو جديد واحتلالها للمزيد من الأراضي السورية، كما أستنكر المجتمعون، الصمت الدولي المريب تجاه ما ترتكبه تركيا من جرائم بحق السوريين.

وحذر الاجتماع من مغبة وتداعيات تصريحات مسؤولي الخارجية التركية الداعمة للسلطة المركزية في دمشق، معتبراً أيّاها التفاف على مطالب الشعب السوري في تحقيق الانتقال السياسي الذي يحقق التغيير الديمقراطي الجذري الشامل.

منوهاً إلى أن الشعب السوري في حاجة ماسة إلى حل سياسي مستدام، وليس إلى إذعان استسلام، يفضي لإعادة إنتاج نظام استبدادي مركزي.

العلاقات الخارجية

كما ركز على إقامة علاقات وازنة مع البلدان العربية، وفي الوقت نفسه تطوير العلاقات مع روسيا

الاتحادية، وبلدان التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، والانفتاح على سياسة الحوار البنّاء مع كل مَن يؤمن، أن يكون لمجلس سوريا الديمقراطية دور مؤثر في العملية السياسية، وعد سياسة الحوار الأسلوب الأنجح لتقريب وجهات النظر، وإحداث التوافقات المأمولة مع كافة فرقاء المعارضة السورية.

معتبراً أن ذلك يعدّ هدفاً أساسياً من أهداف مشاركة المجلس في لقائي حلب الأخيرين، واللقاء التشاوري المرتقب في مدينة الرقة، ولقاءات ستوكهولم السابقة، وأي لقاء يشارك فيه المجلس، انطلاقاً من الثوابت الوطنية، وبُعدها لمشروع الحل المتمثل بالإدارة الذاتية الديمقراطية، وتطويره.

وكان ختم الاجتماع بتقديم مقترحات وتوصيات تهدف إلى تطوير عمل مكاتب الهيئة التنفيذية، ورفعها إلى المجلس الرئاسي لأجل المصادقة عليها.

قوات سوريا الديمقراطية ترد على القصف التركي

الى ذلك استهدف الجيش التركي بعشرات القذائف مركز مدينة كوباني وأطرافها، إلى جانب استهداف عدد من قرى كوباني الغربية.فيما قصف يوم الثلاثاء قريتي جتل بناحية درباسية وجرنك بناحية عامودا ما أسفر عن وجود أضرار مادية ونزوح للأهالي نتيجة القصف التركي.

من جانبها أكدت قوات سوريا الديمقراطية بأنها سترد على الهجمات التركية في إطار حق الدفاع المشروع.

تركيا تدفع بأرتال عسكرية جديدة إلى الأراضي السورية

هذا ودفعت تركيا منتصف ليل الثلاثاء _ الأربعاء، بثلاثة أرتال عسكرية ضخمة إلى عدة مدن بريف حلب شمالي سوريا.

وقال مصدر خاص لنورث برس، إن رتلاً عسكرياً تركياً دخل من معبر الحمام بريف عفرين شمال حلب إلى القاعدة العسكرية في المدينة، تلاه رتل عسكري ضخم دخل إلى القاعدة التركية في جرابلس شرق حلب.

كما دخل رتل ثالث للتعزيزات التركية من معبر باب السلامة إلى القاعدة التركية في أعزاز شمال حلب، بحسب المصدر.

وأشار المصدر إلى أن الأرتال العسكرية، ضمت دبابات وناقلات جنود وذخائر، مع انقطاع للكهرباء أثناء عبورها، وتحليق للطيران الحربي والاستطلاع التركي في سماء المنطقة.

كما تم إبلاغ الكوادر الطبية في المشافي التركية، في مدن ريف حلب بالاستنفار، وإيقاف المبيت للقياديين الأتراك، بحسب المصدر.

وأضاف المصدر، أن دخول الأرتال العسكرية لتركيا، تزامن مع قصف متقطع على بلدة تل رفعت

وقرية مرعناز شمال حلب.

وقد تبادلت القوات التركية والمقاتلون الكرد المدعومون من الولايات المتحدة الثلاثاء القصف العنيف في بلدة كوباني الحدودية في شمال سوريا، مما أدى إلى مقتل طفل سوري وجندي تركي، مع تصاعد الصراع بين الأطراف المتحاربة.

وأصاب القصف المدفعي البلدة ومحيطها، وبدأ ليلا وتصاعد على مدار اليوم، بحسب سكان والإدارة المحلية شبه المستقلة التي تدير المدينة.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بأن الاشتباكات تركزت في محاور زور مغار وجارخلي وبوبان وسفتك وشيوخ وتل شعير، وسط قصف عنيف ومتبادل بين الطرفين، بالإضافة إلى تبادل الاستهدافات بالرشاشات الثقيلة.

ووفقا للمرصد، فإن المنطقة تشهد نزوحا كبيرا للأهالي والسكان على خلفية الأحداث الجارية، فيما جرى استهداف سيارة تابعة لقوة عسكرية داخل عين العرب «كوباني»، من قبل طيران مسيّر من الجانب التركي.

وشهدت المنطقة ظهر الثلاثاء هدوءا حذرا بعد قصف متبادل وعنيف بين القوات التركية وقوات سوريا الديمقراطية، واشتباكات عنيفة بين الجانبين على طرفي الحدود، أسفرت عن مقتل طفل وإصابة ٧ مدنيين بجراح في كوباني وريفها، وفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

واعترف الجانب التركي بمقتل أحد جنوده وإصابة ٤ آخرين منهم بجراح متفاوتة، جراء هجوم صاروخي نفذته قوات سوريا الديمقراطية على مخفر حدودي في شانلي أورفة، بالجهة المقابلة لعين العرب، شرقي محافظة حلب، وفق المرصد السوري.

وقال المجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لإقليم الفرات في بيان إن «مقاطعة كوباني تتعرض الآن لقصف عشوائي بالمدفعيات والطائرات المسيّرة والهاون، مما أدى إلى سقوط عدد من الجرحى في صفوف المدنيين وإلحاق أضرار مادية».

وأضاف البيان «تأتي هذه الهجمات من قبل دولة الاحتلال التركي، استمرارا لنهجها العدواني لتخويف الأهالي وتهجيرهم وإفراغ المنطقة».

وحمّل المجلس التنفيذي روسيا ودول التحالف مسؤولية القصف الذي تعرضت له مدينة كوباني الثلاثاء، كونهم تعهدوا بحماية شمال وشرق سوريا من الهجمات التركية، حسب البيان.

*Pydrojava-نورث بريس

كرد سوريا : الهجمات التركية تستهدف وجودنا

القامشلي: كمال شيخو:اتهمت أحـزاب سياسية كردية الحكومة التركية بتصعيد هجماتها ضد مناطق الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا مستخدمة طائرات «الـدرون» والمدفعية الثقيلة، معتبرة أن ذلك يضرب استقرار المنطقة وينشر الفوضى ويهدد السلم الأهلي.

وأكد رئيس «مجلس سوريا الديمقراطية» رياض درار، من جهته، أن التصعيد التركي هدفه ضرب الحاضنة الشعبية لـ«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، مشيراً إلى أن تأجيل العملية العسكرية التركية جاء في مقابل تصعيد الضربات بالطائرات المسّيرة وتكثيف استهدافاتها.

وتهدد تركيا منذ شهور بإطلاق عملية عسكرية ضد «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل عماد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، على الشريط الحدودي بين تركيا وسوريا. وتعتبر أنقرة «الوحدات» الكردية تنظيماً إرهابياً.

واستنكر «الحزب التقدمي الكردي» و«حزب الوحدة الكردي»، في بيان مشترك استمرار الهجمات التركية ضد مناطق الإدارة الذاتية شرق الفرات. واعتبر الحزبان أن ما يحصل بمثابة «حرب» تستهدف الوجود الكردي. وقالا: «بذريعة حماية أمن تركيا القومي، تصعد أنقرة سلوكها (...) شمالي سوريا بقصف مدفعي يومي وشن هجمات جوية مستخدمة طائرات (درون) طالت حتى الآن العديد من الأماكن المكتظة بالمدنيين».

وتابع البيان بأن الضربات التركية «أدخلت حالة من القلق بقلوب عموم أبناء مكونات الشعب السوري من كردٍ وعربٍ وسريان وآشوريين»، معتبراً أن تركيا ماضية في «سياساتها التوسعية» وتهدد «السلم الأهلي» و«استقرار المنطقة».

وقال أحمد سليمان عضو المكتب السياسي لـ«الحزب التقدمي»، في اتصال هاتفي مع «الشرق الأوسط»، إن المطلوب من «القوى الديمقراطية في الداخل التركي وكافة الفعاليات الوطنية السورية رفع صوتها لردع تركيا».

وأضاف: «نناشدها رفع أصواتها وتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية لمنع تركيا عن أعمالها العدائية ضد شعبنا وبلدنا».

كما دعا قادة الحركة الكردية السورية وجميع الأحزاب السياسية العاملة في شمال شرقي سوريا لعقد لقاء تشاوري عاجل «للخروج بخطاب سياسي مسؤول يرقى إلى مستوى المخاطر الجدية التي تهدد حاضر ومستقبل أبناء المنطقة».

وشدد السياسي الكردي على أن الهجمات التركية استهدفت الأماكن المدنية وراح ضحيتها أطفال ونساء ومسنون، مشيراً إلى أنها «طالت محيط القامشلي مروراً بتل تمر وعين عيسى وكوباني (عين العرب)، وصولاً إلى مناطق تل رفعت والشهباء وشيراوا شمالي حلب».

> **التصعيد التركي يضرب استقرار المنطقة وينشر الفوضى ويهدد السلم الأهلي**

وقال إن «هذه التحركات الميدانية تفسح المجال أمام خلايا وأنشطة تنظيم (داعش)، وتعقّد مجمل القضايا الوطنية السورية العالقة... وهنا يجب الحذر واليقظة وتجنب ردود الأفعال».

أما رئيس مجلس «مسد» رياض درار فرأى، من جهته، أن التصعيد التركي الأخير جاء بعد قمة رئيسي روسيا وتركيا في مدينة سوتشي الروسية في ٦ من الشهر الحالي.

وقال لـ«الشرق الأوسط» إن هناك أكثر من اتفاقية بين الجانبين، حيث تريد موسكو كسب أنقرة في حربها ضد أوكرانيا.

وتحدث عن قضية تطبيع العلاقات بين النظام السوري وتركيا، قائلاً إن «تركيا تغيّر من تحالفاتها ما دامت تأتي ضد الكرد ومشروعهم الناجح في شمال شرقي سوريا»، في إشارة إلى مناطق الإدارة الذاتية التي يهيمن عليها الكرد.

وذكر درار أن الإدارة الذاتية وقوات «قسد» طلبت من الجيش السوري «حماية الحدود الشمالية» مع تركيا التي ردت بعرض «التوسط للمصالحة بين دمشق والمعارضة حتى لا ننجح في أي مسار نقوم به في شمال شرقي سوريا».

وانتقد موقف المعارضة السورية من التصريحات التركية عن لقاء بين وزيري خارجية تركيا وسوريا ودعم أنقرة للمصالحة بين نظام الرئيس بشار الأسد ومعارضيه، قائلاً إن «هذه التصريحات قد تنعكس على علاقات المعارضة بالداخل وعلى علاقات المعارضة المقيمة في تركيا... كثيرون كانوا يصدقون أن تركيا في خصومة مع النظام السوري، وأنهم يستفيدون من هذه الخصومة».

ولم يستبعد تسليم تركيا ملف المعارضة السورية للنظام الحاكم في دمشق والتخلي عنهم لصالح عودة القوات الحكومية الموالية للرئيس السوري إلى كامل الأراضي السورية، بما في ذلك مناطق العمليات العسكرية الخاضعة لنفوذ الجيش التركي وفصائل سورية مسلحة موالية لها.

وختم رئيس مجلس «مسد» حديثه ليقول: «سوف تتخلى تركيا عن المعارضة وتطالب بشكل أو بآخر بعودة اللاجئين والمهاجرين إليها، لرسم سياسات جديدة لعودة النظام إلى كافة المناطق حتى تلك الخاضعة لنفوذ تركيا شمالي البلاد».

*صحيفة «الشرق الاوسط » اللندنية

غازي دحمان:

أسئلة التحوّل التركي في الملف السوري

ينطوي الموقف التركي الجديد في الملف السوري، وقد عبّر عنه وزير الخارجية جاووش أوغلو، على غموضٍ يصعب تفكيكُه أو فهم مضامينه، أيا تكن زاوية النظر إليه. ومقارنة بالسياق الذي تجري فيه الأحداث في سورية، يمكن وصف هذا النوع من التصريحات بالفانتازيا، وخصوصاً حديثه عن مصالحة بين المعارضة والنظام، في وقتٍ بات معلوماً استحالة قبول النظام أيا من أشكال التسويات التوفيقية والحلول الوسط، إلى درجة باتت هذه بديهية سياسية يعرفها أي مبتدئ في ممارسة السياسة الشرق أوسطية.

السؤال البديهي، ومن دون الدخول في تقييم ما إذا كانت هذه المصالحة منطقيةً مع النظام، عدا عن كونه المتسبّب الأساسي بالكوارث التي حلت بالبلد، وعدا عن أنه لا يملك من أمر قراره السياسي شيئاً، هو كيف ستتم المصالحة وما أساساتها، وما آليات وضمانات التزام الأطراف بها، وما شكل المشهد السياسي السوري بعد ذلك، وشكل النظام السوري، هل اتفقت تركيا وروسيا على جميع الترتيبات؟

وفي الإطار نفسه؛ كيف يمكن تحويل الترتيبات إلى إجراءاتٍ عملية، بمعنى كيف سيتم تفكيك الوجود التركي في سورية المنتشر على مساحةٍ تبلغ حوالي عشرة آلاف كيلومتر مربع وعبر عشرات القواعد العسكرية، فضلاً عن مئات المؤسّسات والإدارات الخدمية والمدنية، وما هو الوقت لإنجاز هذه الإجـراءات، ناهيك عن كيفية تفكيك الهياكل العسكرية المدعومة من تركيا؛ والهياكل الأخرى التي لا تتبع لتركيا بشكل مباشر، مثل هيئة تحرير الشام وحراس الدين وسواهما من التنظيمات المتطرّفة؟

هل استشعرت تركيا وجود خطر داهم يتمثل بدعم واشنطن والغرب إنشاء كيان كردي مستقل في الأيام المقبلة؟

يحيلنا ذلك إلى السؤال عمّا إذا كانت اللعبة الجيوسياسية في سورية قد وصلت إلى خواتيمها، فمن دون تركيا لا تعود لعبة، وتصبح مجرّد تنسيق احتلالات بين روسيا وإيران، وما هي نقطة التحوّل التي كسرت هذه اللعبة، وجعلت أحد

أطرافها يخرج منها بدون سبب واضح؟

لا يكفي القول إن مخاوف تركيا من المشروع الكردي في سورية هي نقطة التحوّل. ولكن إن كان كذلك، ما الجديد طالما كانت تركيا قادرة على التعامل مع مخاطر هذا المشروع، من خلال وكلائها في سورية، بل استفادت تركيا من تحويل الساحة السورية إلى مكان تستنزف فيه حزب العمال الكردستاني، وأتيحت لها فرصة اصطياد كثيرين من قادته في مناطق سهلية مكشوفة، ومخترقة أمنياً، على عكس قتال الحزب في جبال قنديل! فهل استشعرت تركيا وجود خطر داهم يتمثل بدعم واشنطن والغرب إنشاء كيان كردي مستقل في الأيام المقبلة، وهو ما عبر عنه جاووش أوغلو في اعتباره أن المصالحة ستمنع تقسيم سورية؟

ثمّة أسئلةٌ عن شكل علاقات تركيا المستقبلية مع حلفائها الغربيين، وعن دورها في حلف الناتو

إن لم يكن هـذا هو السبب، فهل يتعلق الأمر بحساباتٍ تركية مختلفة، من نوع: وقف الاستنزاف التركي من دون فائدة، ما دامت تركيا تستطيع التعايش مع وجود بشّار الأسد، وما دام الطموح التركي بوصول جماعات الإخوان المسلمين إلى السلطة قد تبخّر، لماذا لا تترك تركيا مهمة القضاء على الجيب الانفصالي الكردي للنظام السوري وروسيا وتريح رأسها؟

وسؤال السياسة في هذا السياق: ماذا سيخسر أردوغان من التفاهم مع روسيا في سورية؟ لمعرفة الجواب، يمكن السؤال: ماذا يربح من استمرار الصراع؟ ماذا لو حصل على امتيازات في النفط والغاز من روسيا ألا يكون قد باع الورقة السورية بثمن رابح؟ ثم ما أولويات أردوغان في هذه المرحلة؟ هل سورية أهم من الاقتصاد والانتخابات الرئاسية؟ ويحيلنا ذلك إلى السؤال الأبعد، ماذا قدّمت روسيا وإيران لتركيا من مغريات حتى تجعلها تقبل بتغيير المعادلات التي قاتلت من أجل إبقائها سنواتٍ طويلة؟

بيد أن ثمّة سؤال آخر يدخل في معمعة الأسئلة التي يطرحها الموقف التركي؛ ألم تكن تركيا تحصل على مصالحها من روسيا وإيران نتيجة حاجة هذين اللاعبين لها في ظل العقوبات المفروضة عليهما من الغرب؟ إذن، ما الحاجة إلى تقديم تنازلاتٍ جيوسياسيةٍ من شأنها التأثير في توازنات القوى، ليس في سورية وحدها، بل في وسط آسيا والقوقاز، وهي المناطق التي تتنافس فيها تركيا مع روسيا وإيران؟

وفي الأطر الجيوسياسية والاستراتيجية، ثمّة أسئلةٌ عن شكل علاقات تركيا المستقبلية مع حلفائها الغربيين، وعن دورها في حلف الناتو. ألا يعني توافقها مع الرؤية الروسية للحل في سورية خروجاً عن قرارات الأمم المتحدة التي يؤيدها الغرب؟ هل الموقف التركي مبني على أساس أن القضية السورية خرجت نهائياً من دوائر اهتمام الغرب، المنخرط كلياً بالهم الأوكراني ومفرزاته السيئة على الاقتصاد الغربي، والمخاوف من هيمنة الصين على تايوان والانعكاسات الرهيبة على الاقتصاد العالمي، نتيجة سيطرة الصين على الجزيرة التي تنتج ٦٥٪ من أشباه الموصلات على مستوى العالم؟

> **لا يكفي القول إن مخاوف تركيا من المشروع الكردي في سورية هي نقطة التحول**

هل يعني ذلك أن تركيا تحاول بيع الورقة السورية لآخر المشترين، قبل أن تتحوّل إلى ورقة محروقة نتيجة انتهاء الاهتمام الدولي بها؟ أم هي محاولة استباقية للحصول على حصةٍ في كعكة الإعمار السورية، خصوصاً أن جاووش أوغلو تطرّق في حديثه للإعمار، بقوله إنه ما لم يكن هناك استقرار سياسي لن تُقدم الدول على المساعدة في الإعمار؟ هل للأمر علاقة بزيارة بعثة الاتحاد الأوروبي سورية؟

بالمناسبة، جاء تصريح جاووش أوغلو في سياق سلسلة تصريحات له، بعد قمتي طهران وسوتشي، فهل أسّستا لتحولات مفصلية في الملف السوري؟

*صحيفة «العربي الجديد»

أمريكا والاتحاد الأوروبي يدرسان رد إيران على «الاتفاق النووي»

تقرير خاص: فريق الرصد والمتابعة

يدرس الغرب الرد الإيراني على النص المقترح للاتفاق النووي مع طهران، فيما العقوبات الأمريكية على الحرس الثوري قد تشكل عقبة.

وقال المتحدث باسم الخارجية، نيد برايس، في إفادة صحفية: «نقوم بدراسة الرد الذي قدمته إيران للاتحاد الأوروبي، ولن نقدم تفصيلات بشأنه في الوقت الحالي».

وأضاف برايس: «لو أظهر الإيرانيون قدرا من الجدية، لكنا وصلنا اليوم إلى نتائج ملموسة».

وشدد على أن العقوبات المفروضة على الحرس الثوري الإيراني هي خارج الاتفاق النووي، وغير مرتبطة به.

وكان الاتحاد الأوروبي، منسق مفاوضات إحياء الاتفاق الذي انسحبت الولايات المتحدة أحاديا منه قبل أربعة أعوام، قدم الأسبوع الماضي اقتراح تسوية «نهائيا»، داعيا طهران وواشنطن، اللتين تتفاوضان بشكل غير مباشر، للرد عليه؛ أملا بتتويج مباحثات بدأت قبل عام ونصف عام.

وقالت متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي للصحفيين في بروكسل: «في الوقت الحالي، نعكف على دراسته، ونتشاور مع المشاركين الآخرين في خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) والولايات المتحدة بشأن المضي قدما».

ورفضت إعطاء إطار زمني لأي رد فعل من جانب الاتحاد الأوروبي الذي ينسق المفاوضات في فيينا.

بدوره، قال المتحدث باسم جوزيب بوريل، مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد تلقى الرد الإيراني في وقت متأخر من الاثنين.

وأضاف: «ندرس الرد ونتشاور بشأنه مع المشاركين الآخرين في خطة العمل المشتركة الشاملة (اتفاق ٢٠١٥) والولايات المتحدة بشأن المضي قدما».

الرد الايراني

وقدمت إيران ردها المكتوب على مقترح الاتحاد الأوروبي بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني، مؤكدة أنه سيتم التوصل إلى اتفاق إذا كان الرد الأمريكي «واقعيا ومرنا».

وقالت وكالة الأنباء الرسمية «إرنا»، إن الحكومة الإيرانية أعربت عن وجهات نظرها بشأن المسودة الأخيرة التي قدمها الاتحاد الأوروبي.وأضافت: «كانت هناك خلافات حول ٣ قضايا، أعربت فيها الولايات المتحدة عن مرونتها اللفظية في قضيتين، ولكن ينبغي إدراجها في النص، وتتعلق القضية الثالثة بضمان استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي)، والتي تعتمد على واقعية الولايات المتحدة».

وأشارت إلى أن القضايا الثلاث نوقشت بالتفصيل بعد ظهر أمس الاثنين في اجتماع خاص لمجلس الأمن القومي، وأخيرا، تم تقديم موقف إيران كتابيا إلى الاتحاد الأوروبي، صباح الثلاثاء.

وقال محمد مراندي مستشار الفريق المفاوض الإيراني، عبر حسابه في تويتر، إن «إيران أعربت في ردها عن مخاوفها، لكن القضايا المتبقية ليس من الصعب جدا حلها».

تابع: «تستند هذه المخاوف إلى انتهاكات الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي السابقة، لا أستطيع أن أقول إنه سيكون هناك اتفاق، لكننا أقرب مما كنا عليه من قبل».

أمريكا وافقت شفهياً على اقتراحين لإيران

من جهته قال وزير الخارجية «حسين امير عبداللهيان» ان الجانب الأمريكي وافق شفهيا على اقتراحين لإيران وسنرسل مقترحاتنا النهائية بحلول الساعة ١٢:٠٠ الليلة حسب التوقيت المحلي.وقال وزير الخارجية في مؤتمر صحفي مع الصحفيين بمناسبة يوم الصحفي: إن قرار النظام استند إلى حقيقة أن مفاوضات فيينا لم تؤثر على حياة الشعب ، لذلك لم نرغب في تقديم أجندة عاطفية للبلاد ، أردنا إظهار المفاوضات الحقيقية للشعب.

واضاف وزير الخارجية: «في القضايا الوطنية كل الاراء متساوية ، واليسار واليمين يبحثان عن المصالح الوطنية ، وهذا خلق قوة لنا على طاولة المفاوضات، وهذا يرجع إلى تثقيف وسائل الاعلام.»

واكد أمير عبد اللهيان عن فريق التفاوض: إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي نتيجة شهور من الجهود التي بذلها

زملاؤنا في وزارة الخارجية ، والتي يمكن أن تكون لها أيضًا إشكاليات أساسية كوثيقة. لكن ما يهمنا هو التحقق ويجب القيام به.

وأضاف وزير الخارجية: قد تكون هناك مشاكل في المفاوضات ، لذا فإن الاتفاق الذي يتم التوصل إليه هو نتيجة مفاوضات سبع دول وكلها لديها قضايا ومحادثات.

وتابع: قرار البلاد أنه إذا تم تحديد خطوطنا الحمراء ، فلا مشكلة لدينا في التوصل إلى اتفاق. أحد أسباب التأخير هو أننا لا نريد تجاوز الخطوط الحمراء.

وأضاف أمير عبد اللهيان: أمريكا تريد فقط حل مشاكلها في المفاوضات ولا نريد عقد اتفاق ثم نقول إن خطوطنا الحمراء لم تحترم. يجب أن يحدثتطور إيجابي في حياة الشعب.

وتابع: إذا قبلت آرائنا فنحن مستعدون لتلخيص الاتفاق وإعلانه في اجتماع وزراء الخارجية.

واكد أمير عبد اللهيان: على الجانب الأمريكي أن يتحلى بالمرونة لما يعانيه من مشاكل داخلية ، فقد جاء دوره. في مفاوضات فيينا ، وافق الجانب الأمريكي على مقترحات إيران إلى حد نسبي في مسألتين شفويتين ، يجب تحويلهما إلى نص ، وإبداء المرونة في موضوع واحد. الأيام القادمة أيام مهمة.

وقال وزير الخارجية: لم نؤجل المناقشة الاقتصادية، لكننا نناقش ثلاث قضايا مع الأمريكيين على وجه الخصوص وسنعرض آرائنا في الأيام القليلة المقبلة».

شمخاني: لن نتراجع عن الخطوط الحمراء

الى ذلك عقد أعضاء لجنة الامن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الاسلامي الايراني اجتماعا خاصا مع امين المجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني وبحضور وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان ومدير منظمة الطاقة الذرية محمد إسلامي وكبير المفاوضين علي باقري كني.

في هذا الاجتماع في مقر امانة المجلس الاعلى للامن القومي قال شمخاني: نؤكد سياستنا القائمة على عدم ربط اقتصاد البلاد بالمفاوضات النووية. واضاف: بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق من عدمه فنحن لم ولن نتراجع عن أي جزء من الخطوط الحمراء الإيرانية.ولفت إلى أن «قانون المبادرة الستراتيجية لإلغاء الحظر وحماية مصالح الشعب الإيراني، والذي تمت الموافقة عليه في البرلمان الإيراني يتمتع بقدرات جيدة للغاية لمتابعة هذه السياسة بشكل كامل».

وأضاف شمخاني أن «هذا القانون قدم نموذجاً مقاوماً للبلاد وثماره تتجلى اليوم أكثر مما كانت عليه في الماضي».

وخلال الاجتماع، قدم باقري كني وإسلامي شرحاً مفصلاً عن المفاوضات في القطاعات المتعلقة برفع الحظر والقضايا النووية، وأجابا على العديد من أسئلة أعضاء البرلمان الحاضرين في الجلسة، وفقاً لوكالة «نور نيوز».

طهران تطالب بتعويضها إذا انسحب أي رئيس أمريكي من الاتفاق

الى ذلك، أكدت شبكة CNN الأمريكية الثلاثاء، أنه لم يتم التوصل لحل حقيقي بشأن إحياء الاتفاق النووي مع إيران.ونقلت "CNN" عن مصدر دبلوماسي القول، إن "إيران تطالب بتعويضها إذا انسحب أي رئيس أمريكي من الاتفاق".

وأضاف المصدر الدبلوماسي أن "الضمانات التي تطالب بها إيران تشكل عقبة أساسية أمام احياء الاتفاق النووي، الذي أبرم في ٢٠١٥".

وكان المندوب الروسي إلى محادثات فيينا، قد أشار إلى أن "إيران أكدت استعدادها لعقد اتفاق شرط الموافقة على ٣ مطالب".

كبير المفاوضين الروس يوضح آخر تطورات المفاوضات

الى ذلك قال ميخائيل أوليانوف، كبير المفاوضين الروس في المحادثات بشأن إحياء الاتفاق النووي مع إيران بفيينا، لشبكة CNN، إن إحدى العقبات الرئيسية أمام إحياء الاتفاق المتعلقة بتحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن آثار اليورانيوم التي تم العثور عليها في مواقع غير معلنة في إيران «يبدو أنه تمت تسويتها».

وأضاف أوليانوف، لمذيعة شبكة CNN بيكي أندرسون، يوم الثلاثاء، أن الدول الأوروبية وروسيا ودول أخرى قدمت «حلا جيدا»، ولم يشرح المفاوض الروسي كيف «تمت تسوية» تلك القضية، وما إذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستُسقط التحقيق أو ما إذا كانت إيران قد وافقت على تقديم إجابات لأسئلة الوكالة حول وجود آثار يورانيوم في مواقع غير معلنة.

وقال أوليانوف، الذي اطلع على الرد الإيراني، في إشارة إلى قضية تحقيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية: «في الرد الأخير لم يتطرق الإيرانيون إلى هذه القضية».

وقال أوليانوف إن المحادثات في «مرحلتها النهائية للغاية»، وأضاف: «آمل أن تتفاعل واشنطن بشكل إيجابي، وإذا حدث ذلك فمن المرجح أن نعقد اجتماعا وزاريا للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) إما هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل».

حول المقترح الأوروبي

المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي الإيراني تمت صياغته من قِبَل منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، بالتنسيق الوثيق مع المسؤولين الأمريكيين، وتم تقديمه لإيران الأسبوع الماضي.

وقدَّم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل ما قال إنه «النص النهائي بشأن المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي الإيراني» يوم ٨ أغسطس/آب ٢٠٢٢، وكتب على تويتر: «ما يمكن التفاوض عليه تم التفاوض عليه». لكنْ وراء كل موضوع تقني وكل فقرة قرار سياسي يجب اتخاذه في العواصم. إذا كانت هذه الإجابات إيجابية، فيمكننا توقيع هذه الصفقة».

المقترح الأوروبي يحاول معالجة أكبر مشكلتين تعرقلان إحياء الاتفاق النووي؛ الأولى، مسألة العقوبات الأمريكية على الحرس الثوري الإيراني، والثانية معالجة تحقيق الوكالة الدولية بشأن مخلفات اليورانيوم المثيرة للجدل التي عثر عليها في مواقع إيرانية.

كيف ستتم مسألة معالجة العقوبات الأمريكية على الحرس الثوري؟

سيتم السماح للمواطنين غير الأمريكيين بالتعامل مع الشركات الإيرانية التي لديها «معاملات» مع الحرس الثوري وفقاً لما عُرف عن المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي الإيراني.

ويعتقد أن هذا سيضعف العقوبات الأمريكية ضد الحرس الثوري الإيراني، وفقاً لمقتطفات من مسودة نص المقترح الأوروبي لإحياء الاتفاق النووي الإيراني راجعتها صحيفة «Politico» الأمريكية.

وتم الانتهاء من تفاصيل المسودة في فيينا الأسبوع الماضي بعد ١٦ شهراً من المحادثات. وعمل الاتحاد الأوروبي على المسودة بالتنسيق الوثيق مع واشنطن.

تشير الشروط إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن مستعدة لتقديم تنازلات أكبر مما كان متوقعاً لتأمين صفقة

– خاصة عن طريق تخفيف الضغط على الحرس الثوري الإيراني، وهو قوة عسكرية مختلفة عن الجيش الإيراني ويوصف بأنه جيش قوي وغير تقليدي ومنظمة ذات نفوذ سياسي واقتصادي واسعة في إيران صنَّفتها الولايات المتحدة على أنها منظمة إرهابية.

وبموجب النص المقترح، يمكن للأوروبيين وغيرهم من غير الأمريكيين إجراء أعمال تجارية مع كيانات إيرانية منخرطة في «معاملات» مع الحرس الثوري الإيراني دون خوف من فرض عقوبات أمريكية، كما هو الحال حالياً، بشرط ألا يكون شريكهم التجاري الأساسي مسجلاً في سجل العقوبات الأمريكية.

يقول النص: «الأشخاص غير الأمريكيين الذين يتعاملون مع أشخاص إيرانيين غير موجودين في قائمة العقوبات الأمريكية لن يتعرضوا للعقوبات لمجرد أن هؤلاء الأشخاص الإيرانيين ينخرطون في معاملات منفصلة تشمل أشخاصاً إيرانيين مدرجين على قائمة العقوبات الأمريكية بما في ذلك فيلق الحرس الثوري الإسلامي الإيراني أو مسؤولوه، أو الشركات التابعة له»، كما ورد في الاقتراح.

ستسمح هذه الصياغة للأوروبيين بممارسة الأعمال التجارية على نطاق واسع في جميع أنحاء إيران، نظراً لأن العلاقات بين الحرس الثوري وبقية قطاعات الاقتصاد الإيراني وثيقة ومتشبعة للغاية، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة.

وعلق أحد الدبلوماسيين المتابعين للملف بأن الصياغة تشير أيضاً إلى أن كيانات الحرس الثوري الإيراني يمكن أن تسعى إلى التهرب من العقوبات الأمريكية ببساطة عن طريق إدارة أعمالها من خلال بدائل وشركات وهمية تخلق درجة من الانفصال، مما يجعل القيود الأمريكية بلا أسنان على الشركات والأفراد غير الأمريكيين.

وقال: «هذه المعايير متسقة وغير قابلة للتفاوض. وستظل دون تغيير في أي عودة متبادلة إلى التنفيذ الكامل للاتفاق النووي».

وقال مسؤول كبير في إدارة بايدن: «نحن لا نتفاوض علناً، ولن نعلق على التسريبات المزعومة من الصحافة، لقد رأيت كيف وصف الاتحاد الأوروبي هذا النص بأنه جهدهم الأخير للتوصل إلى حل وسط – لا ينبغي لأحد أن يفاجأ بأنه يتطلب قرارات صعبة لجميع المشاركين».

ثلاث قضايا تعرقل إحياء الاتفاق النووي الإيراني

وبحسب تقرير لوكالة رويترز ،تواجه إيران والولايات المتحدة صعوبة في التغلب على الخلافات المتعلقة بثلاث قضايا رئيسة في المحادثات غير المباشرة لإحياء الاتفاق النووي المبرم مع إيران عام ٢٠١٥، بينما دخلت المفاوضات الجارية منذ شهور مرحلة حاسمة.

وقال مسؤول كبير بالاتحاد الأوروبي، يقوم بجهود مكوكية بين الطرفين في الثامن من أغسطس/آب، إنه تم اقتراح عرض «نهائي»، ومن المتوقع الحصول على رد في غضون أسابيع.

وعلى الرغم من تصميم طهران وواشنطن على انتهاج الدبلوماسية؛ فإن النقاط الشائكة للغاية هي:

آثار اليورانيوم

تصر إيران على أنه لا يمكن إنقاذ الاتفاق النووي، إلا إذا تخلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن مزاعمها بشأن أنشطة طهران النووية. وتنظر واشنطن ودول غربية أخرى إلى طلب طهران على أنه خارج نطاق إحياء الاتفاق.

وفي يونيو/حزيران، أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المؤلف من ٣٥ دولة، بأغلبية ساحقة قراراً، صاغته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، ينتقد إيران لتقاعسها عن تفسير آثار اليورانيوم التي تم العثور عليها

في ثلاثة مواقع غير معلنة.

وردّت إيران بزيادة تخصيب اليورانيوم تحت الأرض، من خلال تركيب سلاسل من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة الأكثر كفاءة، وأيضاً من خلال نزع جميع معدات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تم تركيبها بموجب اتفاق عام ٢٠١٥، في خطوة وصفها رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية رافاييل غروسي بأنها «ضربة قاتلة» محتملة لمسألة إحياء الاتفاق.

ولم تستطع الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاطلاع على البيانات التي جمعتها هذه الكاميرات، التي ما زالت مع إيران، منذ أكثر من عام.

وقال غروسي إن أكثر من ٤٠ كاميرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ستستمر في العمل، في إطار المراقبة الأساسية في إيران التي تسبق اتفاق ٢٠١٥.

وتشعر الدول الغربية بقلق متزايد من اقتراب إيران من قدرتها على صنع قنبلة نووية. وتنفي إيران أي طموح من هذا القبيل.

الضمانات الملزمة

تسعى طهران للحصول على ضمانات بألا تتراجع «أي إدارة امريكية» عن أي اتفاق تم إحياؤه.

ولكن لا يمكن للرئيس الامريكي جو بايدن، أن يتعهد بذلك، لأن الاتفاق النووي تفاهم سياسي غير ملزم وليس معاهدة ملزمة قانوناً.

وسحب دونالد ترامب، الرئيس آنذاك، واشنطن من الاتفاق في ٢٠١٨، وأعاد فرض العقوبات على إيران، التي وافقت في ٢٠١٥ على فرض قيود على برنامجها النووي، مقابل تخفيف عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

والاتفاق، الذي تم التفاوض عليه في عهد الرئيس الامريكي السابق باراك أوباما، لم يكن معاهدة، نظراً لعدم استطاعة أوباما الديمقراطي الحصول بأي وسيلة على موافقة مجلس الشيوخ الامريكي.

ويمقت أعضاء جمهوريون كثيرون في مجلس الشيوخ هذا الاتفاق النووي، بل إن بعض الديمقراطيين يعارضونه.

وقال مسؤولان إيرانيان إن طهران اقترحت بعض الحلول، مثل فرض عقوبات مالية على الشركات الغربية التي قد تنهي عقودها مع طهران، إذا تخلت واشنطن عن الاتفاق مرة أخرى.

الحرس الثوري

تم الاتفاق بشكل أساسي في مارس/آذار على الخطوط العريضة لإحياء الاتفاق، بعد محادثات استمرت ١١ شهراً في فيينا.لكن المحادثات انهارت في ما بعد، وذلك إلى حد كبير بسبب مطالبة طهران واشنطن باستبعاد الحرس الثوري الإيراني من القائمة الامريكية لمنظمات الإرهاب الخارجية، ورفض واشنطن القيام بذلك.

ويعد الحرس الثوري الإيراني أقوى قوة عسكرية في إيران، ويتمتع بنفوذ سياسي، ويملك إمبراطورية صناعية، وهو تابع بشكل مباشر للمرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي.

وقال مسؤول إيراني وآخر أوروبي في يونيو/حزيران، إنه تم استبعاد هذا الطلب من جدول المفاوضات لمنح الدبلوماسية فرصة. وقالت عدة مصادر إن إيران وافقت على مناقشة الأمر بمجرد إحياء اتفاق ٢٠١٥، لكنها في المقابل طلبت رفع العقوبات عن بعض الوحدات الاقتصادية في الحرس الثوري.

لماذا يكافح بايدن لإحياء الاتفاق النووي مع إيران؟

جريجوري أفتانديليان إفي الأسبوع الماضي، أعلنت إدارة «بايدن» الموافقة على الانخراط في جولة أخرى من المفاوضات النووية مع إيران، وهذه المرة بوساطة الاتحاد الأوروبي.

وبالنظر إلى الإخفاقات السابقة لهذه المحادثات والمعارضة القوية للاتفاق النووي من قبل إسرائيل وبعض دول الخليج والعديد من أعضاء الكونجرس الأمريكي -بما في ذلك بعض أصدقاء «بايدن» الديمقراطيين- قد يتساءل المراقب الخارجي عن السبب الذي يجعل «بايدن» وفريقه لا يتخلون ببساطة عن المفاوضات النووية، رغم كل هذه العوائق.

جانب شخصي

تتعلق أسباب إصرار «بايدن» بتصورات الرئيس عن الإرث الذي يريد تركه، والخلاف الأيديولوجي مع منتقدي الاتفاقية النووية، والحاجة إلى تحقيق إنجاز على صعيد السياسة الخارجية، والأمل في أن يؤدي حل القضية النووية إلى انخفاض في التوترات في جميع أنحاء الخليج، ما يسمح لواشنطن بتحويل انتباهها إلى منطقة المحيط الهادي والهندي والحرب المستمرة في أوكرانيا.

أولاً، من المهم أن نتذكر أن «بايدن» كان نائبًا للرئيس عندما تفاوضت إدارة «أوباما» على الاتفاق الأصلي بمساعدة

بلدان «P5+1» (الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا).

وكان ذلك بمثابة إنجاز تاريخي لإدارة «أوباما»، وهو الإنجاز الذي يريد «بايدن» الحفاظ عليه، بالنظر إلى أنه كان يشارك بنشاط في السياسة الخارجية لإدارة «أوباما» وبالنظر إلى خلفيته كمختص في السياسة الخارجية داخل مجلس الشيوخ الأمريكي.

وبالتالي، فعندما وصف الرئيس السابق «دونالد ترامب» الاتفاقية النووية بأنها «أسوأ اتفاقية تم التفاوض عليها على الإطلاق»، فإن «بايدن» اعتبر ذلك إهانة شخصية ونظر إلى استعادة الاتفاقية النووية كجزء من الإنجازات التي يطمح في تحقيقها خلال فترة رئاسته.

القلق من النووي

ثانياً، يعتقد «بايدن» وفريقه أن الاتفاق النووي منع إيران من تطوير سلاح نووي. ويرى بعض منتقدي الصفقة أنه كان ينبغي أن تعالج تطوير الصواريخ الإيرانية وسلوك طهران في المنطقة، بما في ذلك دعمها لشبكة من الوكلاء، بينما يقول آخرون إن الاتفاقية قدمت تنازلات لإيران بشأن القيود النووية، بحجة أنها تسمح لطهران بانتظار نهاية التدابير قبل استئناف برنامجها النووي.

ومع ذلك، ربما أدرك «بايدن» سابقا صعوبة الحصول على تنازلات أكبر من إيران. وخلال مفاوضات الاتفاق الأصلي، أظهرت إيران استعدادها لتقييد برنامجها النووي بشدة في مقابل فوائد ملموسة من الغرب، ولكن في الوقت نفسه، أوضحت في وقت مبكر أنها غير مستعدة للتفاوض على سياستها الخارجية؛ وأنه إذا أصرت إدارة «أوباما» على إدراج السياسة الخارجية لإيران في المفاوضات، فإن الاتفاقية لن تتم على الإطلاق.

وأشار بعض منتقدي الاتفاقية إلى أن إيران لا ينبغي أن يكون لها الحق في تخصيب اليورانيوم ولو بمستوى منخفض لأغراض مدنية، وهو الأمر المسموح به وفق معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٦٨، وكان من شأن منع طهران من برنامج نووي مدني أن يكون عقبة واضحة أمام مضي إيران في الاتفاقية.

وبموجب الاتفاقية النووية، يتوجب على إيران السماح للأمم المتحدة بإجراء عمليات تفتيش لمواقعها النووية، وهو شرط لم يعجب طهران في البداية لكنها وافقت عليه كجزء من الاتفاقية النووية.

وإلى أن انسحب «ترامب» من الاتفاقية في مايو/أيار ٢٠١٨، كانت إيران ملتزمة بشروطها، وفقًا لشهادة الاستخبارات الأمريكية أمام الكونجرس. أما بعد انسحاب «ترامب» من الاتفاقية وفرض عقوبات قاسية على طهران، فقد بدأت الحكومة الإيرانية في تعليق التزاماتها بالاتفاقية النووية وبدأت في إنتاج اليورانيوم المخصب للغاية مرة أخرى.

ولا شك أن إيران أصبحت الآن أقرب بكثير من إنتاج سلاح نووي بسبب هذا المستوى من تخصيب اليورانيوم، كما أن «بايدن» وفريقه يعتقدون أن اختصار إيران للوقت اللازم للحصول على سلاح نووي جعل الشرق الأوسط مكانًا أخطر بكثير.

وكما في حالة باكستان التي اتجهت لتطوير قدراتها النووية بعد أن فعلت ذلك خصمتها اللدودة الهند، فمن المحتمل أن يجبر تسلح إيران نوويا منافستها الإقليمية؛ السعودية، على أن تحذو حذوها، وقد يفعل الشيء نفسه لاعبون إقليميون آخرون مثل الإمارات ومصر وتركيا.

اعتبارات محلية

ثالثًا، بعد كارثة الانسحاب الأمريكي من أفغانستان العام الماضي، يريد «بايدن» تحقيق إنجاز في السياسة الخارجية. وبالرغم أن منتقدي الرئيس سيهاجمونه بلا شك لمحاولته إعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاقية النووية، فإن «بايدن «سيحاول الترويج للاتفاقية بنفس الطريقة التي فعلها «أوباما»، مبرزًا أن القيود الشديدة على البرنامج النووي الإيراني هي جزء أساسي من الاتفاقية.

وبالرغم أن الشعب الأمريكي لا يزال لديه رؤية سلبية تجاه إيران منذ أزمة الرهائن في ١٩٧٩-١٩٨١، لكنهم ليسوا متحمسين لحرب مع إيران بشأن هذه القضية، وقد أشار استطلاع حديث إلى أن ٧٨٪ من الأمريكيين يدعمون استخدام الدبلوماسية لتقييد البرنامج النووي الإيراني.

تحويل التركيز الأمريكي

رابعًا، تعتقد إدارة «بايدن» أن عودة إيران إلى الاتفاقية النووية لن يجعل الشرق الأوسط مكانًا أكثر أمانًا فحسب، بل سيمكن الولايات المتحدة من تحويل تركيزها إلى آسيا أخيرًا لمواجهة الصعود المتزايد للصين.

كما دفع هذا التفكير إدارة «بايدن» للثناء على جهود الحكومة العراقية في استضافة المحادثات الإيرانية السعودية، وهو تطور يفيد بغداد بقدر واشنطن، حيث يتم استخدام العراق منذ فترة طويلة كساحة للقتال بين وكلاء المتنافسين الإقليميين.

وخلال رحلته الأخيرة إلى جدة، حاول «بايدن» طمأنة شركاء واشنطن الخليجيين بأن الولايات المتحدة ستواصل دعمهم، لكن بالنسبة لصانعي السياسة الأمريكية، فإن قضية الصين أكبر من أمن الخليج في الصورة العالمية.

خفض أسعار النفط

وأخيرًا، هناك سبب أقل تأثيرا وراء تمسك «بايدن» بالمفاوضات مع إيران، ويتمثل في غزو روسيا لأوكرانيا، الذي أدى إلى اضطرابات كبيرة في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط والسلع.

وإذا نجحت مفاوضات فيينا وتم إحياء الاتفاقية النووية، سيتم رفع العقوبات المتعلقة بالنفط الإيراني (والتي تعود إلى عصر «ترامب») وهو تطور يفيد الولايات المتحدة لأنه يسمح بتدفق المزيد من النفط إلى السوق العالمية ويخفض أسعار البنزين للمستهلكين الأمريكيين.

وبالرغم أن «بايدن» يرى كل هذه الفوائد من العودة إلى الاتفاقية النووية، فقد حاول مسؤولو الإدارة الأمريكية التقليل من أهمية الوصول إلى نتيجة إيجابية، بحيث لا يرفعون توقعات العامة للغاية، وفي الوقت نفسه يظهرون للإيرانيين أنه يمكنهم التخلي عن المحادثات إذا استمرت طهران في عنادها.

وبالرغم من هذه العراقيل، يبدو أن إدارة «بايدن» جادة في إبرام اتفاقية، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة التي ستحصل عليها من نجاح المفاوضات.

*المصدر:منتدى الخليج الدولي

*الترجمة : الخليج الجديد

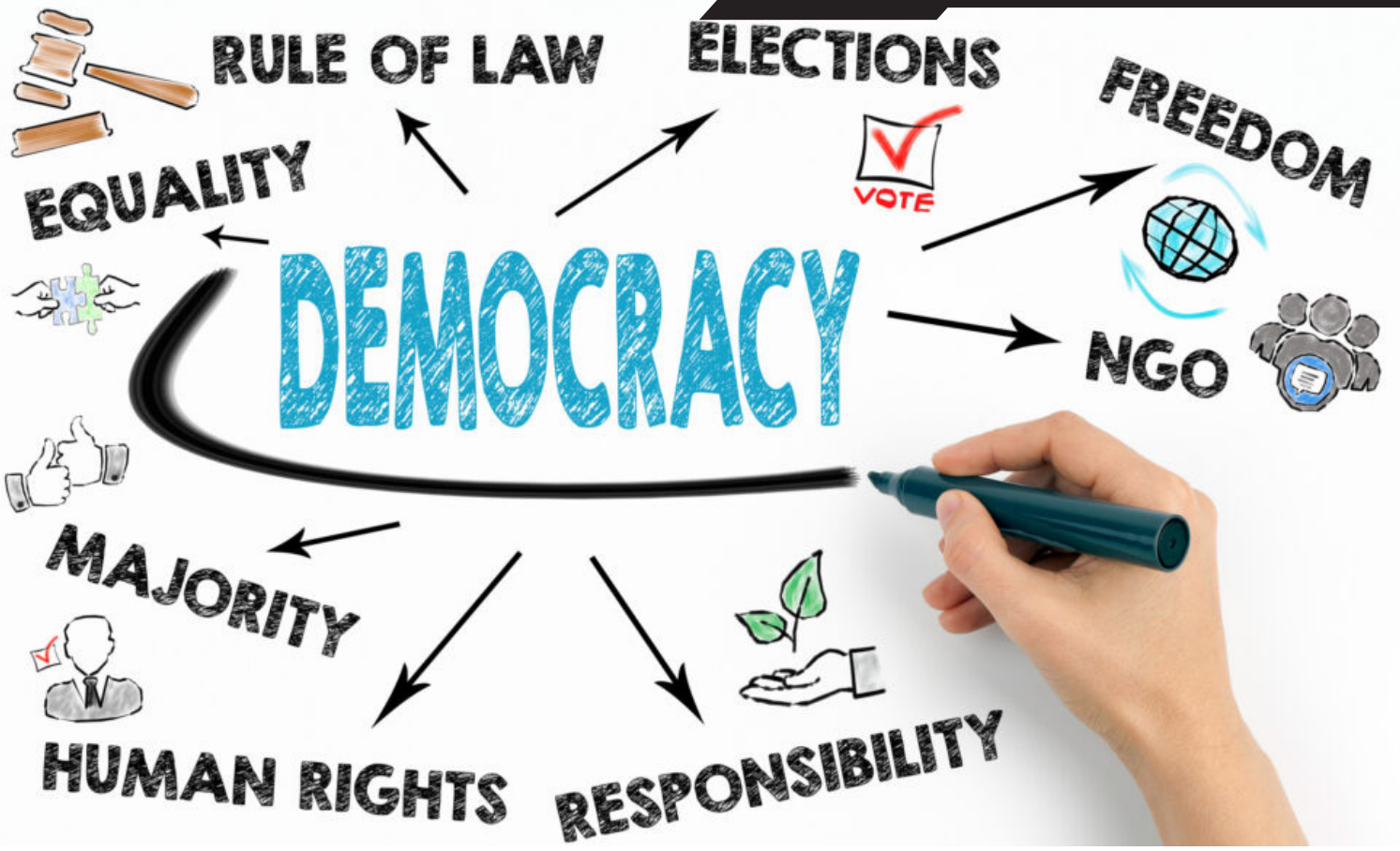

عبد المنعم سعيد:

المنعطف الديمقراطى

*المركز الاقليمي للدراسات/القاهرة

حينما يُكتب تاريخ القرن الواحد والعشرين فإن العقد الحالى الثالث منه سوف يشهد أن الفكرة الديمقراطية جرَت عليها مراجعة كبيرة، بعد عقود من الازدهار بدأت منذ نهاية الحرب الباردة فى نهاية العقد الثامن من القرن العشرين. ولثلاثة عقود تقريبًا، بدَت الديمقراطية حلاً لكل مشكلات الكون، من الفقر إلى المساواة إلى حل الصراع العربى الإسرائيلى إلى إقامة السلام والعدالة على الأرض.

قامت «الفكرة الديمقراطية» على قواعد، أولاها مركزية دور الفرد فى السياسة والاقتصاد والمجتمع؛ وثانيتها أن الأفراد يشكلون سوقًا فيما بينهم تجرى عليها ما يجرى على السوق من قواعد العرض والطلب، وإذا كان المال

هو أساس التداول فى اقتصاديات السوق، فإن أغلبية «الأصوات» هى أساس الحكم فى السياسة؛ وثالثتها أن تداول السلطة يجرى بين «الأغلبية» و«الأقلية» استنادًا إلى توافق وطنى على أساسيات القرار يأخذ شكل تفاهم عام أو وثيقة دستورية.

للأمر تفاصيل، ولكن الأصل فيها أنها تكفى البشر شر النزاع والصراع، وتدفع الأكفأ منهم إلى الصفوف المتقدمة للثروة والسلطة، وتعطى الفرصة للأقل نصيبًا أن يحصل على الفرصة فى دورة ديمقراطية تالية من الانتخابات. خلال هذه العقود الثلاثة من ذيوع وهيمنة الفكرة على النظام العالمى بعد هزيمة «الاشتراكية» وانهيارها مع الاتحاد السوفيتى، فإنها باتت سلاحًا أخلاقيًّا يُستخدم لغزو دول وشعوب.

ومن الثابت أن الولايات المتحدة، بعد اليقين من أن عراق صدام حسين لم يكن يمتلك سلاحًا نوويًّا كان سببًا فى غزوها؛ فإن السبب تغير إلى غياب الديمقراطية، وجرى تعميمه بعد ذلك على الشرق الأوسط كله.

> **قامت الفكرة الديمقراطية وفق مركزية دور الفرد فى السياسة والاقتصاد والمجتمع**

الفكرة أينعت إلى حد كبير لدى النخب السياسية فى الإقليم، ووجدت أصداء واسعة بين الشباب، الذى سرعان ما سُميت انتفاضاته «الربيع العربى».

.. الذى لم ينقضِ وقت طويل حتى تحول إلى هيمنة الإخوان المسلمين فى بلاد، وحروب أهلية فى بلاد أخرى، وحالة من عدم الاستقرار والاضطراب فى كل البلاد.

تغير الموقف كثيرًا من «الفكرة» مع العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، وفى استطلاع للرأى نشرته شبكة «بى. بى. سى» اللندنية، استنادًا إلى «المقياس أو البارومتر» العربى، وجدت أن الأغلبية فى دول العراق وتونس وليبيا والأردن وموريتانيا ولبنان ومصر والأراضى الفلسطينية ترى فى الديمقراطية معوقًا للنمو الاقتصادى، حيث اقتصاد الدولة يمثل تحديًا أكثر خطورة من «جائحة كوفيد ١٩».

وعبّرت الأغلبية عن احتياجها إلى «الرجل القوى» القادر على الإنجاز. وفى العراق كانت نسبة الموافقين على هذا الطرح ٨٧٪، وفى تونس ٨١٪، وفى لبنان ٧٣٪، وهى دول مارست بالفعل التجربة الديمقراطية وفق قواعدها الأساسية.

ولكن المنعطف لم يكن قائمًا فى الدول العربية وحدها، بل إنه بزغ بشكل كبير مع الصعود الكبير للصين خلال السنوات الأخيرة، حيث بدَت تجربتها، مع التجربة الآسيوية فى العموم، تجعل من الكفاءة والإنجاز معيارًا متقدمًا فى سلامة الحكم وإدارة الدولة. وبدا ذلك بشكل ما ردًّا على الطرح الأمريكى للإدارة الديمقراطية الحالية، التى قسّمت العالم إلى «ديمقراطيين وسلطويين»، حيث يقع الأولون فى دائرة الملائكة، بينما الآخرون فى دائرة الشياطين.

المنعطف الديمقراطى خلال العقد الجارى يجد تغذيته فى كثير من التجارب العالمية الديمقراطية، التى تقع فى مقدمتها التجربة الأمريكية ذاتها خلال المرحلة الحالية. من ناحية بدا التوافق الأمريكى فى أمر السياسة الخارجية الأمريكية على سبيل المثال مرفوعًا عن الممارسة بين إدارات متنوعة بين جورج بوش الابن وباراك أوباما ودونالد ترامب وجوزيف بايدن.

فى السياسة الداخلية، التى كانت دومًا مستندة إلى الشرعية التاريخية للدستور الأمريكى، أصبح التوافق مصابًا بخلل كبير، كان أبرز مظاهره مؤخرًا فى أحكام المحكمة الدستورية العليا، التى كانت دومًا صمام الأمان بالنسبة للانتخابات العامة والقوانين والتشريعات، التى لا يمكن ربطها بالسياسات الخاصة بكل إدارة أمريكية. قيام المحكمة مؤخرًا بإصدار قانون فيدرالى بإلغاء القانون الخاص بإباحة الإجهاض فتح الباب لإلغاء قوانين أخرى

لحمل السلاح، وقواعد الانتخابات الأمريكية وسبل التصديق عليها والإقرار بشرعيتها.

لم تعد للمحكمة تلك القدسية الفيدرالية التى كانت لها من قبل، وكل ذلك لأنه فى عهد أحد الرؤساء- دونالد ترامب- دخل ثلاثة من القضاة المحافظين جدًّا إلى المحكمة، مما يجعلها طَيِّعة للكثير من التطرف اليمينى المحافظ خلال فترة طويلة قادمة. والأكثر خطورة أن إلغاء القوانين الفيدرالية قد يصبح عادة سياسية عندما تنقلب وتتقلب الأحوال مرة أخرى بين الجمهوريين والديمقراطيين.

الاضطراب الجارى فى النظام السياسى الأمريكى- والمحتمل امتداده لفترة قادمة طويلة قد تبدأ مع انتخابات التجديد النصفى فى نوفمبر القادم، أو تتأخر قليلاً حتى الانتخابات الرئاسية القادمة فى ٢٠٢٤، والمتوقع أن يكون دونالد ترامب أحد نجومها- ليس حادثًا فى أمريكا وحدها، وإنما يجرى مثله فى ديمقراطيات عريقة أخرى. «البريكسيت» شكّل انقلابًا كبيرًا فى السياسة البريطانية للخروج من الاتحاد الأوروبى نتيجة سياسات «شعبوية» آنية يثبت الآن بعد تجربة «جائحة كوفيد ١٩»، والحرب الروسية الأوكرانية، أنه أضعف ليس فقط بريطانيا، وإنما أوروبا كلها اقتصاديًّا وسياسيًّا واستراتيجيًّا. امتداد الوهن الديمقراطى الأمريكى إلى أوروبا خلق خللاً استراتيجيًّا كبيرًا أعطى الصين وروسيا فرصة كبيرة لمراجعة النظام الدولى والمطالبة بإعادة بناء النظام الدولى على أسس جديدة تختلف عن تلك التى سادت فى نهاية الحرب الباردة.

والحقيقة أن المنعطف ممتد ليس فقط إلى دول شرق أوسطية لم تكن فيها التقاليد الديمقراطية عريقة مثل العراق وتونس ولبنان، حيث الشلل شبه دائم فى النظم السياسية التى تعجز عن توليد سياسات اقتصادية مثمرة، وإنما هو ممتد إلى دولة مثل إسرائيل المعروفة عالميًّا بأن لديها ديمقراطية «معيبة» نتيجة تعاملها مع الفلسطينيين. الواقع هو أن النظام السياسى الإسرائيلى بات مصابًا بالعوار، الذى جعله يدخل خمس دورات انتخابية متتالية لن يكون آخرها انتخابات نوفمبر المقبل.

التجربة الأخيرة قامت على تحالف أو تآلف هَشّ استمر بالكاد عامًا واحدًا استنادًا إلى مصلحة سياسية واحدة، هى منع نتنياهو من الوصول إلى السلطة، وهو شرط لا يكفى لإدارة دولة، فضلاً عن اتخاذ قرارات استراتيجية كبيرة لها علاقة بالحرب أو السلام. ببساطة، فإن النظام الديمقراطى يصل إلى حال من الشلل فى لحظة الانقسام الكبير داخل الدولة وعجز مكوناتها السياسية عن التوافق فى القضايا الاستراتيجية الكبرى.

> **المنعطف الديمقراطى خلال العقد الجارى يجد تغذيته فى كثير من التجارب العالمية**

فى فرنسا، ورغم انتخاب «ماكرون» رئيسًا للجمهورية فى جولة ثانية من الانتخابات، فإن حزبه لم يحصل على الأغلبية فى المجلس التشريعى، الذى بات منقسمًا بين حزبه والاشتراكيين والمحافظين المتطرفين. وكل ذلك فى خريطة سياسية تجعل من اتخاذ القرار، فضلاً عن القرارات الجوهرية الاستراتيجية الكبرى، محنة وكابوسًا سياسيًّا كبيرًا.

ظاهرة المنعطف الديمقراطى هكذا تضع العالم كله فى حالة مراجعة شاملة لما كان عليه الحال منذ انتهاء الحرب الباردة وإعلان نهاية التاريخ؛ وكما يحدث عادة فى حالة المنعطفات التاريخية، فإن الفكر الإنسانى يكون عليه التفكير من جديد!.

*رئيس المركز الاقليمي للدراسات

طارق العليان:

أمريكا والصين.. الحاجة تبدّد الخلاف

باتت الصين الصاعدة اقتصادياً بسرعة البرق حازمة بشكل متزايد بخصوص ممارسة ضغوط لإنفاذ مطالبها الاقتصادية والسياسة والإقليمية. والولايات المتحدة التي طالما تعاملت مع الصين بوصفها حالة تستحق الإحسان تتعاطى معها الآن بوصفها منافساً، وتعاملها بشكلٍ مُتزايد على أنها مصدر تهديد.

لطالما حافظت الولايات المتحدة على سياسة «الغموض الإستراتيجي» فيما يخص تايوان، إذ كانت تبيع الأسلحة إلى حكومتها، وترفض في الوقت عينه التقيُّد بأي التزامات أمنية صريحة. ويظل تسليح تايوان الطريقة المثلى لدعمها، بحسب الصحيفة، غير أن وضوح الموقف يمكن أن يكون مُعينًا أيضًاورغم أن بعض التوتر لا مناص منه بين البلدين، فقد اتخذ الخِطاب المتبادل منعطفاً عدائياً. فليس بين البلدين سوى القدر القليل من الثقة أو التعاون حتى بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك، مثل مكافحة جائحة فيروس كورونا المُستجد أو التعاطي مع مشكلة التغير المُناخي.

وكانت حالة الجمود من جانب البلدين واضحة الأسبوع الجاري. فقد قامت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي بزيارة مُستفزة لتايوان للتأكيد على دعم بلادها للحكومة الديمقراطية، وصعَّدَت الصين ردة فعلها، إذ أجرت تدريبات عسكرية تعدَّت فيها على المجال الجوي والمياه الإقليمية لتايوان للتأكيد على تصميمها وفرض سيادتها على ما تعدُّه ملكًا لها.

وأعلنت الصين الجمعة الماضية (٥ أغسطس) عن تعليقها الاتصال مع الولايات المتحدة بشأن عدد من

القضايا، بما في ذلك التغير المناخي والجهود الساعية إلى منع تهريب المخدرات.

وفي هذا السياق، رأت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في افتتاحيتها أن من مصلحة الجميع أن يجد البلدان الأقوى في العالم أجمع سبلاً لتخفيف حدة هذه التوترات. وعلى مدار نصف القرن الماضي، وتحديداً بداية من الزيارة البارزة للرئيس ريتشارد نيكسون للصين عام ١٩٧٢، استقر قادة الولايات المتحدة والصين مـرارًا وتكرارًا على إعلاء أهمية المصالح المشركة على الصراع بين البلدين. وقد ساهم بناء هذه العلاقة كثيراً، رغم نقائصها كلها، في استقرار العالم وازدهاره.

وقـد تخلّت إدارة الـرئـيـس بـايـدن عن خطاب الكراهية الذي تبنته إدارة الرئيس تـرامـب، غير أنها لم تُقدِّم رؤيتها الخاصة لتحقيق التوازن بين التنافس والتعاون.

> **تخلت إدارة بايدن عن خطاب الكراهية الذي تبنته إدارة ترامب**

وبدلاً من ذلك، فقد حصرت علاقتها بالصين إلى حدٍ كبير في سلسلة من ممارسات إدارة الأزمات، إذ فرضت عقوبات لانتهاكات الصين لحقوق الإنسان في منطقة شينجيانغ وفي هونغ كونغ، وسعت في الوقت عينه إلى التعاون معها في قضايا كجائحة فيروس كورونا المُستجد والتغير المناخي والحرب الدائرة في أوكرانيا.

ورأت «نيويورك تايمز» أن هناك عـدداً من الخطوات الملموسة التي يمكن للولايات المتحدة أن تتخذها وربما تساعد على تحسين العلاقات بين البلدين.

أولاً، عوضاً عن الاعتماد على سياسات تجارية عقابية تضرب بجذورها في الخوف من الصين بوصفها منافساً اقتصاديّاً، تحتاج الولايات المتحدة إلى التركيز على المنافسة بالاستثمار في التعليم الفني والبحث العلمي والتطوير الصناعي. لقد فات أوان أن يفتح الرئيس بايدن صفحةً جديدة بعد مناورة إدارة ترامب الفاشلة التي حاولت أمريكا بموجبها إرغام الصين على تقديم تنازلات اقتصادية بفرض تعريفات على الواردات الصينية.

وتوقعت الصحيفة توقيع بايدن الثلاثاء على قانون CHIPS . (وهو ما حدث بالفعل أمس) (خلق مُحفزّات مفيدة لصناعة أشباه الموصلات) الذي يشمل دعمًا بقيمة ٥٣ مليار دولار للإنتاج المحلي لأشباه الموصلات، وهي اللبنات الأساسية للعصر الرقمي. وقد تُوصف هذه الخطوة بمحاولة لمحاكاة الصين، ولو أن الولايات المتحدة كانت أول بلد يمارس هذا النوع من السياسات الصناعية.

وأوضحت الصحيفة أن الولايات المتحدة بحاجة أيضاً إلى تجاوز الفكرة القديمة التي مفادها أن المشاركة الاقتصادية ستُحدِث تحولاً تدريجياً في السياسات الصينية والمجتمع الصيني. فبدلاً من محاولة تغيير الصين، ينبغي للولايات المتحدة أن تركِّز على بناء علاقات أقوى مع جيران الصين. إن تعزيز التعاون بين الدول ذات المصالح المُتباينة – وفي بعض الحالات، الدول التي لها تاريخ طويل من الصراع – ليس بالمهمة اليسيرة، غير أن التاريخ الحديث يُعلِّمنا أن الولايات المتحدة أكثر فعالية في تعزيز مصالحها والدفاع عنها عندما لا تتصرف من جانبٍ واحد.

وتُعدُّ تايوان جزءاً بالغ الأهمية من ذلك المشروع.

ورأت الصحيفة أن توقيت زيارة بيلوسي لتايوان كان سيئاً. فالأولوية الأكثر إلحاحاً لإدارة بايدن في السياسة الخارجية، برأي الافتتاحية، تكمن في مساعدة أوكرانيا على قهر الغزو الروسي، والخلاف التايواني يجعل من الأصعب إقناع الصين بالحد من دعمها لروسيا. غير أن جوهر رسالة بيلوسي إلى تايوان كان دقيقاً. فلطالما دعمت الولايات المتحدة نضج الديموقراطية التايوانيّة، ومن مصلحة أمريكا معاملة تايوان بوصفها حليفًا عظيم القيمة.

لطالما حافظت الولايات المتحدة على سياسة «الغموض الإستراتيجي» فيما يخص تايوان، إذ كانت تبيع الأسلحة إلى حكومتها، وترفض في الوقت عينه التقيُّد بأي التزامات أمنية صريحة. ويظل تسليح تايوان الطريقة المثلى لدعمها، بحسب الصحيفة، غير أن وضوح الموقف يمكن أن يكون مُعينًا أيضًا.

وأوضحت الافتتاحية أن حدة التوترات بشأن تايوان تتصاعد لثلاثة أسباب مترابطة: فقد أمست الجزيرة المتمتعة بحكمٍ ذاتي أكثر ديمقراطية ومُستقلة على نحو يشي بالتحدي؛ وأصبحت الصين تحت القيادة المُستبدة لشي جين بينغ أكثر عدوانيّة؛ واستجابت الولايات المتحدة للاتجاهين بتقديمها تعبيرات أقوى عن الدعم.

عندما صرَّحَ بايدن في مايو (أيار) الماضي بأن الولايات المتحدة ستدافع عن تايوان ضد أي هجوم صيني، أصرَّ مساعدوه على أنه لم يقصد أي تحوُّل في السياسة الأمريكية.

ولكن، ترى الصحيفة أنه يتعين على البيت الأبيض أن يلزم الوضوح بشأن التزام أمريكا بالإقرار بدولة صينية واحدة – «سياسة الصين الواحدة» – استند دائمًا وأبدًا على التصرف السلميّ للصين تجاه تايوان.

ولا يُراد من هذين الجهدين – وتعني الصحيفة تعزيز الاقتصاد الأمريكي وبناء تحالفات أقوى من ذي قبل – عَزْل الصين مطلقاً. على العكس تماماً، فهما يكفلان أساساً أقوى لإدارة بايدن والإدارات التالية لها لإشراك الصين في قضايا تنطوي على أوجه اختلاف حقيقية، غير أنها تتمتع بإمكانات حقيقية للتطور، خاصّة قضية التغير المناخي.

> **الولايات المتحدة بحاجة إلى الصين، والعكس صحيح**

واختتمت الصحيفة افتتاحيتها بالقول إن «التعامل مع الصين بوصفها قوة عدائية هو تبسيط عقيم. فالدولتان تحتلان مساحة كبيرة من الكوكب ذاته. وهما لا تتفقان على معنى الديمقراطية أو حقوق الإنسان، لكنهما تتشاركان بعض القيم، وأهمها على الإطلاق السعي لتحقيق الرخاء والازدهار».

إن الحقيقة المزعجة، برأي «نيويورك تايمز»، هي أن الولايات المتحدة بحاجة إلى الصين، والعكس صحيح. ولا يوجد مثال أفضل من سفن الشحن التي استمرت في ترحالها ما بين مُدن قوانتشو ولونغ بيتش وكاليفورنيا خلال زيارة بيلوسي، وستظل في ترحالها لفترة طويلة بعد عودتها إلى وطنها.

*موقع 24 الاخباري

محمد المحمود:

العالم العربي.. هل بدأ عصر التنوير ؟

سيبقى العالم العربي يدور في حلقات التخلّف المُفْرَغَة؛ حتى تحين تلك الساعة الحاسمة التي يضع فيها قدمه على العتبات الأولى لمعراج التنوير. حينئذٍ؛ حين يبدأ خطوات التنوير الأولى، حين يبدأ باستلهام تراث التنوير الأوروبي على مستوى التفاعل الحيوي بين النظري والعملي، في الوقت ذاته الذي يشتبك فيه مع «ما بعد التنوير»(على اعتبار الـ«ما بعد تنوير» تنويرا فائقا)؛ آنذاك، وآنذاك فقط، يحق للمتفائل أن يتنفّس الصُعَداء؛ بعدما يرى بَوارقَ الأمل تُضِيء عَتَمات الأفق العربي الرّحب، وآنذاك فقط، يحق للمتشائم أن يطوي صفحة اليأس الأليم.

لا شيءَ من قيم/ مبادئ التنوير الأساسية يبدو اليوم حاضرا في العالم العربي حضورَ سِيَادةٍ وفِعلٍ وتَأثيرٍ عمَيقٍ وطَويل الأمد. قد تَتردّد شعارات التنوير بين الحين والآخر، بل ويصدحُ بها عاليا دَهَاقنةُ الفكر والأدب في الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، في هذا المكان أو ذاك، وعند هذا الفصيل/ التيار الفكري أو عند ذاك التيار، قد يحدث كل هذا أو بعضه على سبيل الجد وعلى سبيل الهزل، على سبيل أصالة الرأي وعلى سبيل المناكفة في ردود الأفعال، ولا حدود فاصلة بين الجدي والعبثي والغائي والوسائلي/ الذرائعي. ولكن، ورغم كل هذا «الصخب الخافت !» المتردِّد في الأرجاء عبثا طفوليا؛ لا تنويرَ حقيقياً يَشي بأن العرب بدأوا رحلة

الخروج الآمن من رحم القرن الثامن عشر الميلادي.

أقول هذا على سبيل التفاؤل الشفيف الذي يُخادع يَأساً يخترق صميمَ الفؤاد حتى يتركه حَرَضاً. أُغَالِبُ بـ»تشاؤمي المُتَفائل» ـ الذي يرضى/ يقنع بأنصاف الحقائق، بل وبأرباعها ـ يَأساً يَتَغذَّى على الحقائق الموضوعية الصُّلْبة الكامنة في مَنْطق المسلكيات العامة، والتي تُؤَكِّد ـ بمنطقها الكلي ـ أن عالمنا العربي لا يَقف على حدود القرن الثامن عشر فحسب، بل هو يَنْحَدر عنها انحطاطا، إنه يَتَرَدَّى دَرَكاتٍ ودَرَكاتٍ؛ لِيُرَاكِم من رَصيدِ التَّخلّف والتطرف؛ ولِيَبْني مَزِيداً من القلاع التي تَرُدُّ عنه ما يَظنّه مَكائِدَ التمدّد المُتَعَولِم لِتُراث عَصْرِ الأنوار.

يبدو العالم العربي منذ انكشف على العالم المتقدّم قبل قرنين وكأنه يعيش رُهابَ عدوى التنوير. يبدو هذا العالم العربي وكأن كل ما كتبه أعلامُ مُفَكِّريه عن التنوير لم يكن أكثر من مجرد «لقاحات مقنّنة ومكيفة» ضد عدوى التنوير المحض، بدليل أن هذه الكتابات كانت على الدوام تتمخّض ـ غالبا ـ عن مَناعَة قطيع جماهيري ضد تراث التنوير كله، بل وتبدأ في إنتاج أجسام مُضَادة تتطور تلقائيا في الاتجاه المعاكس لكل حراك تنويري صريح في انحيازه إلى الإنسان: الإنسان أولا.

أُدرك جيدا أن كثيرين عندما يقرأون هذه السطور، سيصرخون في وجهي قائلين: أين أنت عن «التراث التنويري العربي» الممتد على مدى قرنين كاملين، منذ بدأ رفاعة الطهطاوي رحلته الباريسية، وإلى اليوم، حيث الندوات والمحاضرات والمقالات ومنابر الحوار الفكري...إلخ، مرورا بما كتبه أعلام الفكر العربي في القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين ؟ وربما زاد بعضهم؛ فقال: أين أنت عن انتشار التعليم، عن عشرات الألوف من المدارس المشرعة الأبواب، وعن مئات الجامعات، وآلاف الكليات، والمعاهد التقنية، ومراكز البحوث، والقنوات الإعلامية، ووَزارات الثقافة بمؤسساتها الفرعية المنتشرة من المحيط إلى الخليج ؟ وربما استظرف أحدهم في جَدِله المُسْتَتْفِه؛ فقال: وأين أنت عن ناطحات السحاب ؟

لم تغب هذه عني. ولكن كلها ـ وأمثالها كثير ـ لم تَتشرّب تراثَ التنوير بعد، بل وكثير منها لا تعرف شيئا عن التنوير أصلا. ما يعني أنها بالمجمل تصنع ـ بوعي وبلا وعي ـ خِطَابا ثقافيا جماهيريا مضادا للتنوير، خطابا يُعِيد تدوير الموروث الثقافي السائد منذ قرون، ويزيد عليه من تأزمات الواقع ما يجعله أكثر بعد عن التنوير، وربما أشد عداء للتنوير.

> **ليت التنويريين من الخاصة يجتهدون في اكتساب الأنوار لأنفسهم أولا**

وأما «النخبة الفكرية المستنيرة» التي ناضلت ـ حَدّ الاحتراق ـ على مدى قرن ونصف القرن، فهي ـ قياسا بالمحصول النهائي للتأثير ـ ضعيفة الأثر جدا في الوعي الكلي العام.

إن ما طرحته «النخبة الفكرية المستنيرة» منذ مطلع القرن العشرين وإلى اليوم، لم يُحْدِث وَعْيا تنويريا حقيقيا على مستوى المتغير النوعي في الوعي العام؛ بقدر ما أحدث وَهْماً عامّاً بأن العربَ قد دخلوا فعلا عصر التنوير، وأنهم باتوا يشتبكون معه

تفاعلا؛ على أوسع نطاق، وبأقصى تجلياته تطورا: ما بعد التنوير. وبهذا كان وَهْمُ التنوير، شكلانيته المُعْلنة، أطروحاته المَكْرُورَة، مُطَارَحَاتِه الصَّاخِبة... إلخ؛ كل ذلك كان بديلا عن اجتراح تنوير حقيقي يصل إلى عَصَب الوَعي؛ فيعيد تشكيل الواقع من جديد، وِفْقَ منطق جَدِيدٍ مُغَايرٍ لِمَنطق الأسلاف، وبالتبع؛ مغايرٍ لواقع الأسلاف.

يقول المستشرق الروسي الخبير في شؤون الشرق الأوسط/ أليكسي جورافسكي: «ففي الأيديولوجية العربية العائدة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر، تكونت وتبلورت مجموعة ملامح ، كانت في وقتها من السمات المميزة لعصر الأنوار الأوروبي (المنطلقات الأيديولوجية المعادية للإقطاع، نهضة الوعي القومي، الصراعات مع الخرافات والأفكار اللاعقلانية، الإيمان بقوة العقل، التربية والتعليم، امتلاك أفكار التقدم.. الخ. وكانت هذه الملامح العامة نتيجة ليس فقط لتجميع نظري ـ تصنيفي، ولكن نتيجة للعلاقات التفاعلية المتبادلة بين الثقافتين العربية والأوروبية، والتأثير الانتشاري المتصاعد للثقافة الأخيرة (الأوروبية)». ثم يقول ـ وهو الأهم هنا ـ: «لكن الأفكار التنويرية ـ النهضوية في المشرق العربي لامست بشكل خفيف فقط فئات اجتماعية محدود الحجم والوزن. فالتنوير لم يصبح هنا (بخلاف ما كان عليه في أوروبا) تيارا اجتماعيا فكريا عريضا شاملا للجميع وطاغيا على كل مناحي الحياة» (الإسلام والمسيحية، أليكسي جورافسكي، ترجمة: خلف محمد الجراد، ص٢٠٣و٢٠٤).

في اعتقادي، هذا توصيف من الخارج ـ ولكنه صادق ودقيق ـ لِمَسَار محاولات التنوير الرائدة ومآلاتها في العالم العربي. وهو توصيف دقيق لا يقرأ تاريخ الفكري العربي قراءة صادقة فحسب، بل أيضا يقرأ الراهنَ والمستقبلَ دون أن يقصد ذلك، بدليل أن الخطوط العامة لتوصيفه هذا، لا تزال تحكي الواقع، أو لا يزال الواقع لم يخرج عليها؛ رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على صدور الكتاب.

ولعل من الدلائل المُعَبِّرة بوضوح عن توقّف مسيرة التنوير؛ حتى قبل أن تبدأ خطواتها الجِدّية الأولى، أن «الاصلاح الديني» الذي هو شرط مُحَايث لأي مَسَارٍ تنويري، لم يَكتب حروفه الأولى بعد؛ إذ لا يزال الإسلام المُتَجَمهر في العالم العربي ـ بكل مذاهبه وبكل طوائفه ـ إسلاما سلفيا تقليديا قروسطيا، مُتْخَماً بالخرافة، ومشحوناً بالتطرف والتزمّت، ومُفَصَّلاً ـ عَقائدياً ـ على مَقاصِل النفي والإقصاء، ومُعَادِياً ـ حُرِيّةً وحُقوقاً تَكرِيماً ـ للإنسان. وإذا كان ثمّة تَجديدٌ لافِتٌ، واجتهاداتٌ فارِقةٌ؛ في سياق الإصلاح الديني، فهي كحالها في السياق التنويري تماما، أي هي مجرد نُتُوءَات نُخْبَوِيّة عَارِضةٌ، لا تجد لها فاعلية مؤثرةً في السياق الجماهيري، بل هي على العكس، مرفوضة، ومطاردة، ومُجَرَّمَة في الوعي العام المُتَدَيِّن؛ لصالحِ تُرَاثٍ ديني تقليدي مُكْتَسحٍ لِعُمومِ الجغرافيا الإسلامية، ومُتَجَذِّرٍ في عُمْق التاريخ.

> **لا شيءَ من مبادئ التنوير الأساسية يبدو اليوم حاضرا في العالم العربي**

إبراهيم غرايبة:

التعصب والاستعلاء الديني: تزيين التطرف بالأدلة

يُخطئ من يظنّ أنّ منظومة التعصّب والعنف والتطرّف والكراهية هي أفكار وجماعات ساذجة ومعزولة، والحال أنّه جنون تنساق إليه الأمم والجماعات في عمليات طويلة ومتراكمة من التفكير «المنطقي» المستند إلى أدلة صحيحة أو مقولات تحظى بالإجماع والقبول، فالتعصّب الديني في حقيقته متوالية من الأفكار والمواقف والمشاعر القائمة على منطق مستمَّد من حقائق ومعتقدات تحظى بالقبول والإجماع.

وعلى سبيل المثال، ليس ثمّة اختلاف بين «داعش» وسائر المسلمين على الأدلـة والمصادر التي يعتمد عليها هذا التنظيم العنيف؛ بل المرعب أنّ هذا الإنتاج للتعصّب والتطرّف والخروج من العالم والخروج عليه في منظومة متماسكة وجذابة هو أخطر ما أصاب عالم الإسلام المعاصر، فقد انتشر هذا «الفكر» وتحوّل إلى مناهج تعليمية وتطبيقية متبعة بين فئات واسعة من المسلمين، ولم يعد مقتصراً على جماعة أو تنظيم، وفي اللحظة التي يتاح فيها لأتباعه فرصة لتطبيقه، فإنّهم يندفعون بحماس وشغف إلى الجنون والدمار.

يسوق سيد قطب مجموعة من الأدلة والمقدّمات المنطقية المؤسسة لجماعات وأفكار تعلن الحرب على العالم، فهو يقرّر أنّ الإسلام منهج حياة شامل، ويقابل الإسـلام الجاهلية، فإمّا إسـلام، وإمّـا جاهلية، إذن المجتمعات التي لا تتمثل هذا الشمول أو تخلّ به ليست إسلامية، بل هي مجتمعات جاهلية؛ إذ يقول تعالى: «أفحكم الجاهلية يبغون، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون»، فما ليس حكم الله هو حكم الجاهلية، وهكذا

تنتفي صفة الإسلام عن مخالفة حكم الله. والإسلام منهج رباني من عند الله، وفي ذلك فإنّ المستقبل لهذا الدين، والمسلمون وفق هذه الحقيقة مكلفون بإنقاذ البشرية الحائرة المعذَّبة التي حطّمها البعد عن الإسلام، ويجب عليهم أن يحطّموا كل عائق يحول بين الناس وبين الإسلام.

ويقول في كتاب «المستقبل لهذا الدين»: «والناس إمّا أن يعيشوا بمنهج الله هذا بكليته، فهم مسلمون، وإمّا أن يعيشوا بأيّ منهج آخر من وضع البشر، فهم في جاهلية لا يعرفها هذا الدين؛ الجاهلية ذاتها التي جاء هذا الدين ليحطّمها، وليغيّرها من الأساس، ليخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله. والناس إمّا أن يعيشوا بمنهج الله بكليته، فهم في توافق مع نواميس الكون، وفطرة الوجود، وفطرتهم هم أنفسهم، وإمّا أن يعيشوا بأيّ منهج آخر من صنع البشر، فهم في خصام مع نواميس الكون، وتصادم مع فطرة الوجود، ومع فطرتهم هم أنفسهم، بوصفهم قطاعاً في هذا الوجود، تصادم تظهر نتائجه المدمّرة من قريب أو من بعيد».

هذا المضي في بناء وتزيين اتجاهات شاذة ومخيفة بناء على أدلة متفق عليها دفع على مدى التاريخ والجغرافيا أمماً كثيرة إلى الجنون والدمار. النازية مثلاً التي أنشأت على مقولة التميز والأفضلية دولة متقدمة علمياً وتكنولوجياً، وحشدت فلاسفة ومفكرين وعلماء، ومضت في الحروب والإبادة، وأشعلت حرباً عالمية راح ضحيتها أكثر من (٦٠) مليون إنسان، وفككت أو قسّمت دولاً، وهجّرت وشرّدت عشرات الملايين، وما زال العالم حتى اليوم يعيش في متواليات ونتائج هذا الجنون، لكنّه جنون وقفت وراءه منظومة واسعة من العلم والصناعات والجيوش والجامعات والمدارس!

يقول سيد قطب، ولا يختلف معه مسلم: «إنّ الإسلام منهج حياة بشرية واقعية بكلّ مقوماتها، منهج يشمل التصوّر الاعتقادي الذي يفسّر طبيعة (الوجود)، ويحدد مكان (الإنسان) في هذا الوجود، كما يحدد غاية وجوده الإنساني، ويشمل النظم والتنظيمات الواقعية التي تنبثق من ذلك التصور الاعتقادي وتستند إليه، وتجعل له صورة واقعية متمثلة في حياة البشر، كالنظام الأخلاقي والينبوع الذي ينبثق منه، والأسس التي يقوم عليها، والسلطة التي يستمدّ منها، والنظام السياسي وشكله وخصائصه، والنظام الاجتماعي وأسسه ومقوماته، والنظام الاقتصادي وفلسفته وتشكيلاته، والنظام الدولي وعلاقاته وارتباطاته».

> **يخطئ من يظن أن منظومة التعصب والتطرف والكراهية هي أفكار وجماعات ساذجة ومعزولة**

لكنّ صحة هذا الكلام أو موافقته لا تعني أنّه دين نزل من السماء يجب اتباعه وتطبيقه في جميع الأحوال، ولا يعني أبداً أنّ ما تواضع المسلمون على اتباعه وبنائه من مؤسسات ومناهج وتطبيقات ليس «إسلامياً»، أو أنّه كفر وجاهلية، حتى لو كان يخالف الإسلام بقدر من الأقدار أو في موضع من المواضع، كما أنّها مناهج وتطبيقات ليست واحدة أو موحدة، بمعنى أنّ الصواب لا ينطبق إلاّ على فهم واحد أو تطبيق واحد للدين؛ إذ إنّ معظم، إن لم يكن جميع المناهج والتطبيقات المتبعة في عالم المسلمين اليوم، تستند إلى فهم الدين وضرورة تطبيقه، أو عدم التناقض معه، وحتى عندما تكون مخالفة للإسلام أو يُظنّ أنّها مخالفة، فإنّ ذلك لا ينفي صفة الإسلام عن أصحابها، فالخطأ ليس كفراً، وليس جاهلية أيضاً.

والحال أنّنا ننشئ خطاباً «إسلامياً» من خلال المعالجة المنهجية للنصوص الدينية، لكنّ هذا الخطاب ليس هو الإسلام، وإن كان مستمدّاً منه، وليس أيضاً

مناقضاً للإسلام، كما أنّه ليس خطاباً واحداً، وإنّما خطابات متعددة ومتنوّعة، وكلها تنتمي إلى الإسلام أو عالم الإسلام، والعبارة الدقيقة لوصفها أنّها خطاب أو خطابات المسلمين، ولا يملك أحد أن يحكم عليها أنّها ليست «إسلامية»، أو أنّها «جاهلية»، أو يجب محاربتها والخروج عليها.

وفي المقابل فإنّ «المنهاج الإسلامي» حتى في صورته التي تدعو إليها جماعات الإسلام السياسي لا يمنح صفة الإسلام لدولة تتبعه أو تطبقه. هل تصبح روسيا أو السويد مثلاً دولة إسلامية إذا طبقت «أحكام الإسلام»؟ إنّ إطلاق حكم بالإسلام أو الكفر على أمّة أو جماعة أو دولة هو حكم غير صحيح، إلاّ على سبيل الفهم الإنساني، ولكنّه ليس حكماً دينياً، فالإسلام يكون أو لا يكون باعتقادات وأعمال لا يمكن تصورها إلاّ للأفراد. إذ كيف تشهد دولة أو أمّة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله؟ وكيف تؤمن أو تكفر بالله؟ وكيف تصلي وتصوم وتحج؟ ربما يكون لا بأس بوصف الدول والأمم والمجتمعات بالإسلام أو عدم الإسلام، لكنّه وصف إنساني، وليس دينياً. وإطلاق عبارة إسلامي على الدول والأمم والمجتمعات هو استخدام معاصر، ولكنّ الوصف السائد في التراث الإسلامي «دار حرب»، أو «دار سلم»، أو «دار إيمان»، أو «دار كفر»، وهي أيضاً أوصاف وتسميات إنسانية، تشبه ما نقوله اليوم دول صديقة أو دول معادية.

وعودة إلى سيد قطب؛ إذ يقول: «نحن نعتقد أنّ المستقبل لهذا الدين باعتباره منهج حياة، يشتمل على تلك المقومات كلها مترابطة، غير منفصل بعضها عن بعض. المقومات المنظمة لشتى جوانب الحياة البشرية، الملبية لشتى حاجات (الإنسان) الحقيقية، المهيمنة على شتى أوجه النشاط الإنسانية. وهذا الدين -بهذا الاعتبار- ليس مجرّد عقيدة وجدانية منعزلة عن واقع الحياة البشرية في كلّ مجالاتها الواقعية، إن صحّ أنّ هناك ديناً إلهياً يمكن أن يكون مجرّد عقيدة وجدانية منعزلة عن واقع الحياة البشرية، وليس مجرّد شعائر تعبدية يؤديها المؤمنون بهذا الدين فرادى أو مجتمعين، فتكون لهم صفة هذا الدين. وليس مجرّد طريق إلى الآخرة لتحقيق الفردوس الأخروي؛ بينما هناك طريق آخر أو طرق أخرى لتحقيق الفردوس الأرضي، غير منهج الدين، وغير نظم وتنظيمات الدين».

لكنّ هذا الفهم والاستنتاج مبنيّ على التجربة «الإسلامية» أو تجربة المسلمين الواقعية والتاريخية، والتي يعتبرها سيد قطب منحرفة عن الإسلام منذ وفاة (مقتل) عمر بن الخطاب، بل إنّ الأمّة المسمّاة إسلامية (وهذا تعبير سيد قطب حرفياً) خرجت من الإسلام منذ القرن الـ٤ الهجري/ الـ١٠ الميلادي، ولا يستند هذا الفكر إلى نصوص دينية واضحة تدعو إلى ذلك على نحو لا يحتمل الخلاف والجدل، ولو كان مثل هذه النصوص موجوداً، لما اختلف واقتتل الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان إلى يوم الدين، فلم تخلُ التجربة الإسلامية من الاقتتال العنيف والمدمّر، ولم تخلُ أيضاً من الانحراف عن الإسلام، أو الخطأ في فهمه وتطبيقه.

> **لنتخيل ماذا يحدث لو امتلكت الجماعات الإسلامية المتطرفة الفرص والإمكانيات التي أتيحت للنازية!**

لا بأس بطبيعة الحال أن يكون «المنهج الإسلامي» تصوّراً إنسانياً وتطبيقاً حضارياً منتمياً إلى الإسلام، لكنّ ذلك لا يُنشئ أوصافاً وأحكاماً بالكفر والإيمان أو الحلال والحرام، فليس حراماً إلاّ ما حرّمه الله بالقول الواضح الذي يعرفه ويؤمن به جميع المسلمين.

*كاتب أردني
*موسوعة الحفريات

د. سعيد توفيق:

المهازل في مواقع التواصل

مواقع التواصل الاجتماعي- وعلى رأسها «الفيس بوك»- ثمرة عظيمة من ثمار التكنولوجيا؛ لأن هذه المواقع تعمل بالفعل على تسهيل عملية التواصل بين الناس، ومن ذلك على سبيل المثال: التعرف على الأخبار والأحداث المهمة والعاجلة، وتداول الأفكار والمعلومات، بل تداول المشاعر الحميمة بين الناس، وما إلى ذلك. ولكن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في كثير من بلدان عالمنا العربي قلَّما يكون موجهًا من أجل هذه الغايات، وتغلب عليه ظواهر مرذولة لا صلة لها بالمعرفة أو القيمة أو الأخلاق عمومًا، وهي الظواهر التي سأحاول الكشف عن شيء منها في هذا المقال بشكل مباشر ومن دون تقعُّر.

تحولت مواقع التواصل الاجتماعي في عالمنا العربي إلى منصات للشتائم المتبادلة أو التعريض بالآخرين. وفي أحسن الأحوال تصبح هذه المواقع مجالاً يستعرض فيه المرء إنجازاته ولو كانت تافهة لا تستحق ذكرًا، أو تستعرض فيه بعض النساء مفاتنها ولو كانت مزيفة! كما أن موقع الفيس بوك في عالمنا العربي قد تحول إلى سرادق عزاء ومواساة زائفة. فمتى وَلجَت إلى عالم الفيس بوك ستجد أشخاصًا ينشرون خبرًا عن وفاة شخص آخر ليس له أهمية أو مكانة عند الناس، شخص لا يعنيك ولا يعني غيرك وإنما يُعني صاحبه وحده: ستجد شخصًا يعلن أن ابن عمه أو زوج عمته – على سبيل المثال- قد تُوفيّ اليوم! يعرف الشخص السوي أن الناس لا شأن لها بهذا؛ لأن هذا أمر يخص الأهل والأصدقاء المقربين في الواقع الحقيقي لا الأصدقاء عبر العالم الافتراضي، ولكنه سيكون لزامًا عليه أن يقول كلمة ما على سبيل المجاملة.

وكلما دخلت إلى عالم الفيس بوك ستجد شخصًا ما ينشر خبرًا عن حالة مرضية ألَّمت به ولو كانت طفيفة: فهذا ينشر صورة لجرح أصاب عضوًا من أعضاء بدنه، ولو كان جرحًا في إصبعه؛ وذاك ينشر خبرًا عن وعكة صحية عابرة ألمت به. لا يعرف هؤلاء أن الألم يظل معاناة شخصية؛

فنحن نعاني الألم والموت وحدنا، وهي حالة لا يمكن أن يشاركنا فيها حقًّا إلا قلة قليلة من البشر ممن يشكلون جزءًا أصيلاً وحميمًا من وجودنا. وبالتالي فإن إعلان الألم على الملأ ليس سوى محاولة لاستجداء التعاطف والمزيد من المشاركات من خلال شعور مزيف. ولذلك فإنني على قناعة بأن الشخص الذي يعلن على الملأ عن آلامه الخاصة به هو شخص لا يعاني الألم حقًّا.

كما أن هناك حالة من النفاق الاجتماعي المقترن بحالة من السطحية البالغة في مواقع التواصل الاجتماعي، ويكفي أن ننظر إلى كم الإعجاب والتعليقات على خبر ينشره أستاذ جامعي عن زيارته لأوروبا أو عن اختياره لعضوية لجنة من اللجان أو عن تجديد عقده في منصب ما ولو كان منصبًا تافهًا.

يحدث هذا من دون أن يتساءل أحد من هؤلاء المعجبين عن القيمة العلمية لما أنتجه من ينشرون هذه الأخبار على نحو موثق في المجلات العالمية المرموقة. أما إذا كان الخبر المعلن يتعلق بخبر فضائحي، أو بنجم من نجوم التمثيل والغناء، فإن كم المشاركات والتعليقات سيكون بلا حدود، حتى لو كان هؤلاء النجوم من أمثال نجوم الفن الرديء وأغاني المهرجانات في عالمنا العربي، وفي مصر خاصةً. هذا هو حال الفيس بوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي. ومن شاء برهانًا عمليًّا على ذلك، فلينشر باسم مستعار فقرة من كتابات آينشتاين أو كانط أو هايدجر، ولينظر بعد ذلك في كم المعجبين بهذه الفقرة، والأرجح أنه لن يجد إلا أقل القليل من المعجبين أو لن يجد شيئًا على الإطلاق.

وأود أن أصارح القارئ بشيء من نفسي، وهو أنني أصبحت أشعر بحالة من الرهاب من عالم الفيس بوك. فكلما دخلت إلى هذا العالم أجد نفسي مشتتًا، مطالبًا بالرد على كل ما يرد إلي من باب اللياقة، وتأملت حال الجالسين ساعات طويلة يوميًّا من أجل التواصل عبر الفيس بوك وغيره من مواقع هذا العالم الافتراضي: فما الوقت الذي يتبقى لهم لكي يبدعوا أو ينتجوا في دنيا الواقع شيئًا له قيمة ما؟ لذلك فقد عقدت العزم على عدم التواصل مع العديد من هذه المواقع إلا في أضيق الحدود.

أما بعض أصدقائي من كبار الفنانين والمفكرين والعلماء، فقد لجأوا إلى حيلة مختلفة للحفاظ على هدوئهم النفسي؛ إذ أنشأوا لأنفسهم جماعات خاصة أشبه «بجيتو العالم الافتراضي»، لا يدخلها إلا من هم على المستوى نفسه من التجانس في الإبداع والفهم والرؤية.

إذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي هي ثمرة من ثمار التكنولوجيا، فإن التكنولوجيا تظل في النهاية أداة محايدة يمكن استخدامها في نفع البشر أو فيما يضرهم ويسيء إليهم (مع الأخذ في الاعتبار أنني أتحدث هنا عن استخدام البشر للتكنولوجيا، وليس عن استخدامها من جانب الدول التي تتبنى سياسات عدوانية). ويمكننا أن نلاحظ بوجه عام أن الذين يسيئون استخدام التكنولوجيا هم الذين لا ينتجونها، وأظن أن تلك ملاحظة تستحق التأمل. وبالتالي، فإنه مما يستحق التأمل أيضًا النظر في العلاقة التناظرية بين إساءة استخدام مواقع التواصل وبين تدني المستوى الثقافي والمعرفي في مجتمع ما. وليجتهد في ذلك الباحثون بالتشخيص والتحليل، لتبصير الناس بعلة الداء؛ لعل ذلك يسهم- على الأقل- في التعرف على سوءات مسلكهم، فيروضوا أنفسهم على اجتنابها ما أمكن ذلك.

> **اصبحت هذه المواقع مجالا يستعرض فيه المرء إنجازاته ولو كانت تافهة**

*صحيفة «عمان» العمانية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk